

دكتور
محمي السيد حامد فهمي
خبير أول
المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية

دراسات في التحضر

طبعة
المكتب العلمي الحديث
٢٨ شارع عدلي القاهرة

ركتبه
مهنى السيد حامد فهمى
خبير أول
المركز القومى للبحوث الاجتماعية والانجناسية

دراسات فى التحضر

طبعة
المكتب العلمى الحديث
٢٨ شارع عدلى القاهرة

فهرس

رقم الصفحة

مقدمة

- الفصل الاول : التحضر : شروط واتجاهاته
نظرياته ١٤

- الفصل الثاني : الاتجاهات المختلفة في تفسير
الظواهر الحضرية ٣٠

- الفصل الثالث : نظريات التحضر ٤٧

- الفصل الرابع : البحوث الحضرية ودراسة الحالة ٧٨

- الفصل الخامس : ظاهرة التحضر في جمهورية
مصر العربية ١٠٧

- القرية المتحضرة : دراسة اجتماعية للحواشي ١٥١

- المراجع ١٦٧

مقدمة

تقع دراسة التمهيز ضمن دراسات التمهيز بوجه عام ، وهي كنهية وشاملة . وبالرغم من غرارة هذه الدراسات ، إلا أنها غير مشجعة من وجهة نظر علم الاجتماع ، لأن العلماء والباحثين مع تسليمهم بأهمية هذا الموضوع الحيوى ، إلا أنهم تفاوضوا عن القاعدة الأساسية التى نادى بها دوركايم واتقوا تمزوا الأساس الأول لآى عملية اجتماعية يردعا لتكوين الداخلى للبيئة الاجتماعية التى تحدث فيها هذه العملية . وقد أراد دوركايم بهذا أن يوجه التحليل السوسولوجى اتجاهاً مخالفاً لأفكار سبنسر وكونت الخاصة بالتطور الاجتماعى بأن يفسر الظواهر الاجتماعية ببعضها البعض باعتبارها لسبق من العناصر المترابطة (Systeme d, elements interdependants.)

ويفتقر علم الاجتماع حتى يومنا هذا إلى نظرية منظمة واضحة لتفسير الاجتماع . ويرجع هذا أساساً إلى العقبات الأيديولوجية التى اعترضت علم الاجتماع فى عصره الليتافيزيقى — واتى فسرت التمهيز بأنه تعبى عن تقدم الإنسانية وتقدم الجنس إلى الامام وفى اتجاه واحد — وإلى نشأة اتجاهات متعددة حاولت تفسير التمهيز بعوامل خارجية جغرافية كانت أو بيولوجية أو نفسية . وهذا الاتجاه وإن كان يعطى فكرة عن مستقبل المجتمعات نفسها ، إلا أن العمليات الاجتماعية تهدو فيه قليلة التوعية ، حتى أنها تفسر فى نهاية الامر بمحرك غريب عنها ، أى بعامل آخر .

وإذا كان الفضل يرجع إلى دوركايم فى إبراز نوعية الظاهرة الاجتماعية وتفسير الواقع الاجتماعى بالكل الاجتماعى ، إلا أن نظريته يعترها بعض

الغموض ، فإذا كانت البيئة الاجتماعية الداخلية كل لا يتجزأ ، فإن هذا الجزء يبدو وكأنه مسبب للعمليات الاجتماعية التي تحدث داخله دون الأخذ في الاعتبار أن العمليات الاجتماعية نفسها هي جزء من هذا الكل . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإن دوركايم يميز في البيئة الاجتماعية الداخلية — الأساس الأول للعمليات الاجتماعية — الظواهر المورفولوجية التي تحتل المركز الأول كمحركات حقيقية للعمليات الاجتماعية .

وبالرغم من أن دوركايم يصف هذه الظواهر بأنها ظواهر اجتماعية - داخلية intra - sociaux إلا أن هذا الاختلاف يبدو وكأنه اختلاف انطى أكثر من كونه اختلاف حقيقى . لقد لفتت نظره محتويات البيئة الاجتماعية الداخلية بصفتها المدروسة ، ولم يهتم بتحليل البيئة الداخلية كنسق ، وبدلاً من الرجوع إلى كل اجتماعى ، بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من غموض ، كان في إمكانه الرجوع إلى كل ، له طابع منظم بمعنى أن يرتب العناصر المتضامة ترتيباً هيكلياً .

وقد وقع ماركس في نفس الخطأ عندما ميز الظواهر الاقتصادية ، كذلك مارسيل موسى مع اعترافه بالطابع السكى للوقائع الاجتماعية ، إلا أن هذا المفهوم غير واضح لديه ولم يعرفه تعريفاً إجرائياً يسمح له باستخدامه في البحوث التطبيقية (١)

إن علماء الاجتماع الأول قد اهتموا اهتماماً خاصاً بالتأريخ للمجتمعات الإنسانية ، فنظروا إلى المجتمع نظرة دينامية : سبفر (قانون التطور) ، دوركايم (تقسيم العمل) ، سيمبل (دراسته عن الصراعات) ، بارتو (تحليله للصفة) ، ماركس وانجليز تطوّر المجتمع الرأسمالى ، كل هؤلاء نظروا إلى الواقع الاجتماعى لا نظرة المصور الفوتوغرافى الذى يسجل صورة في وقت ما

Granai (Goorges) Le probleme du changement social et (١)
la theorie sociologique cahiers internationaux de sociologie
V.XXXVI, 1964, P. 88 - 84

خارج الزمن ، ولكن بنظرة السينمائي الذي يستعيد على شريطه حركة الأفراد وسريان الأحداث .

وقد ظهرت المدرسة الوظيفية لتحول اتجاه علم الاجتماع عن التاريخ ك موضوع للدراسة ، وكذراع من رد الفعل المعارض للمدرسة التطورية . فقد فقدت المناهج التي استخدمها سبفسر وبالتالي الاستنتاجات التي انتهى إليها وأحلت محلها منهج أكثر دقة في تحليل المجتمع باعتباره وحدة متكاملة . واهتم هذا الاتجاه الجديد بوصف البناءات ووظائف التنظيم الاجتماعي .

ومع ذلك استمر كثير من الوظائفيين في دراسة بعض عوامل وأشكال التغير الاجتماعي مثل كروبر Kroeber الذي درس التغيرات التي أحدثها انتشار المخترعات الفنية والمعارف الإنسانية ، وبرنيت Barnett الذي اهتم بتحليل المجتمعات في المجتمعات التقليدية والمجتمعات المتقدمة ، وميرتون Merton الذي تتبع دور العوامل الاجتماعية - الثقافية ، في تطور الممارسات العلمية والتكنولوجية ، وسملسر Smelser الذي عكف على تحليل نظري وإمبيريق لعمليات التغير في التنظيم والعمل الصناعي بمد إدخال الآلات في مصانع النسيج الإنجليزية .

وإن دل هذا على شيء ، فإنما على أن تقليد الدراسات التاريخية في علم الاجتماع لم تنقطع كلية (١) .

وابتداء من سنة ١٩٤٥ ظهرت مجالات جديدة لدراسة التغير : وهي الدول النامية أو دول العالم الثالث التي وجدت في العلوم الاجتماعية الخاصة مجالات قياسية لتحليلاتها ، باعتبارها معامل حقيقية تحقق فيها التجارب الحية

(١) Roether (Guy) Introduction a la sociologie generale

Tom II Montreal H.M.H. 1968 P. 800 - 803.

في واقع حتى يبعثه الباحث دون أن يحتاج إلى الرجوع للتاريخ لاستعادة
سريان الأحداث .

وقد أثارت جهود هذه الدول — للخروج من ثباتها العميق في التخلف ،
والتحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية التي شهدتها — اهتمام
علماء الاجتماع الذين عاينوا مرة أخرى لدراسة التغير ، كما أن حكومات الدول
المستعمرة كانت تتابع هذه التحولات الاجتماعية وهذه الأحداث السياسية بقلق
شديد خوفاً على مصالحها ، فوات بحوث كثيرة في مستعمراتها ، الغرض منها
أساساً التعرف على أسلم الطرق لإدارتها .

وإلى جانب هذا ، ظهرت جماعات متطرفة في المجتمعات المتقدمة مثل
« Hopes » التي تحولت فيما بعد إلى حركة « Hippy » ولجأت بعض
الجماعات العنيفة واليسارية إلى العنف لتقويض النظام وإقامة نظام جديد ، وكذلك
ثارت جماعات الشباب والطالبة راغذين المجتمع الصناعي البروقراطي الرأسمالي
باحثين من مجتمع أكثر عدالة وإنصافاً ، ولم تكن هذه الحركات إلا تعبيراً عن
صراع عميق في القيم . . ورغبة في تغيير الايديولوجيات السائدة ، واتجاهاً إلى
تغيير في البناء .

وكأن من الطبيعي أن يهتم بعض علماء الاجتماع بهذه الأحداث أمثال

• • Marcuse

وأخيراً وليس آخراً ، الاهتمام الكبير حديثاً بنظرية ماركس وأعماله سواء
من جانب علماء الاجتماع الماركسيين ، ونذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر
لوفير Lefebvre وجولدمان Lucien Goldman الذين تألمت أعمالهم النظرية
والإمبريقية بإطار الفكر الماركسي ، أو علماء غير ماركسيين اهتموا بأعمال
ماركس وهم من المهتمين بدراسة التغير الاجتماعي ، ونذكر منهم على سبيل المثال

ميلز G. Wright Mills ، ودارندورف Ralf Dahrendorf وجهدفيش Georges Gurwitsch . ويعتبر هذا الأخير أول من أبرز بطريقة واضحة الإسهام السوسيولوجي لماركس ..

أن اهتمام هؤلاء العلماء بسوسيولوجية ماركس يحملهم يفتقون أكثر من غيرهم إلى المشاكل النظرية والامهيديقية التي تثيرها المعرفة السوسيولوجية لتطور المجتمعات لصراع الطبقات ، الحركات الثورية ، والتحولات البنائية .

وقد أحييت هذه العوامل مجتمعة لدى علماء الاجتماع المحدثين النخبة إلى الاهتمام بدراسة عمليات التغير ، مسيابه ، والقائمين على شئون التغير والعقبات التي تقف أمام التغير : وما إلى ذلك من موضوعات (١) .

لذلك ، فسلم الاجتماع الديناميكي الذي تحدث عنه اليوم ليس له ذات المعنى الذي كان يعطيه له كورت وسبنسر . . وإذا كانت المدرسة الوظيفية قد عارضت أو قامت كرد فعل لسوسيولوجية التطور ، فإنها لا تتعارض مع سوسيولوجية التغير . .

والتغير الاجتماعي إنما هو نتاج عدة عوامل وليس نتاج عامل واحد ، هذه العوامل تؤثر في بعضها البعض ، ولو لم يكن لها ذات الوزن في أحداث التغير ، ومع ذلك ، فإن ترتيب أهميتها يختلف من مجتمع لآخر . . وقد أعطى دوركايم أولوية عامة للعامل الديموجرافي في أحداث التغير ، بينما وجدى أمثلة أخرى كثيرة تنفي الانقراض الذي وضعه دوركايم ، فإن بعض المناطق في آسيا مثلاً كثيفة السكان ، ومع ذلك لم تعرف النمو الاقتصادي الذي عرفته مناطق أخرى أقل كثافة ، كما وأن انخفاض عدد السكان قد يؤدي إلى نمو اقتصادي في بعض

(١) Rocher (Guy) Organisation sociale . Introduction a la sociologie generale, P. 213.

الظروف ، لذلك أضاف هنري جين Henri Janne إلى الثقافة الديموجرافية عاملين أو شرطين : عامل اقتصادي ، هو توفر موارد بيئية كافية ، وعامل ثقافي ، هو القدرة على تطوير وتنمية التكنيكات الضرورية (١) .

وقد صاغ بالنديه Georges Balandier هذا العامل الأخير صياغة مختلفة « القدرة على التكيف لمقاومة مطالب الواقع الاقتصادي عن طريق قواعد وقيم تتناسب مع الثقافة القائمة » .

وأعطى كثير من علماء الاجتماع أهمية خاصة للعامل التكنولوجي ، حتى أن كثيرا منهم اتخذ الحالة التكنولوجية كميّار لتصنيف المجتمعات ، ومن أبرز هؤلاء هيمفورد L. Mumford في كتابه *Technique et civilisation* ، ولا يجب أن ننسى إسهام ماركس وإنجلز ، Marx, Engels ، في هذا الموضوع وصياغتهما الخاصة لتأثير العامل التكنولوجي : فالعامل التكنولوجي في نظرهما ليس عاملا تاريخياً يؤثر بمفرده بالضرورة ولكن تأثيره يتوقف إلى حد كبير على اتجاه الشعوب نحوه ، لذلك نجد أنه لم يؤثر بنفس الدرجة في كل المراحل التاريخية وفي كل الحضارات . . وإذا كان لهذا العامل أهمية بالغة اليوم بمقتضاها يمكن أن نقول أننا أراء متغير له وزنه ، فلأنه يحتل المكانة الأولى في ثقافة المجتمع الحديث وفي حياة جميع أعضائه . . ولكن ليس معنى هذا أن هناك حتمية تكنولوجية ، فالتكنيك متغير مستقل ويجب النظر إلى الظواهر الاجتماعية الأخرى في ضوء هذا المتغير المستقل ، وهو لا يوجد ولا يكتب له الوجود كمتغير مستقل من عناصر الثقافة كالدين والأيديولوجيا والأخلاق ، ولا يوجد فقط في مستوى البناء التحتي Infrastructure كما يريد له ماوكس ، ولكنه يأتى في نفس الوقت من عالم الأشياء ومن عالم الفكر والاتجاهات والقيم . .

كما أعلّى بعض العلماء وفي مقدمتهم ماكس فيبر Max Weber أهمية خاصة للقيم الثقافية في أحداث التنهر . فالأفكار لها تأثير اجتماعي بقدر ما تنشط وتوجه أعمال الأفراد الاجتماعيين ، فهي تؤثر على التنهر عندما تعمل كقيم تستطيع أن تكامل أو تصاغ في نسق أيديولوجي تتبناه الجماعة . ففي كتابه الشهير « الأخلاق البروتستانتية ، وروح » الرأسمالية ، يوضح ماكس فيبر أثر القيم الدينية البروتستانتية المستوحاه من تعاليم كالفن Calvin على تقدم الرأسمالية الغربية . فالرأسمالية في نظر ماركس روح وعقلية وهو يعرفها بأنها نمط من السلوك الاقتصادي الخاص بتمييز بالبحث عن مكاسب متزايدة عن طريق الدراسة العلمية المنظمة لوسائل الإنتاج (موارد ، وأعمال ، تكتيك ، تنظيم عمل) وظروف السوق أو التبادل . .

وقد وجدت روح الرأسمالية بهذا التعريف في مراحل مختلفة من التاريخ في مصر والصين ولكنها تحققت بأبرز صورها في العهد الحديث ، وقد وصفها ج. روشيه Roosher (Guy) « بأنها تنظيم على إنتاج أيدي عامة خرة — من غير الارقاء والعبيد — ودراسة متعمقة قائمة على حسابات دقيقة للأسواق » (١) .

إن دراسة ماكس فيبر تدخل في نطاق أعمال ماركس ، ولكنه اتخذ اتجاهاً آخرأ في تحليله للرأسمالية ، فقد حاول التعرف على روح الرأسمالية الغربية الحديثة ، والقيم العقلية التي تمررها وذلك بتوضيح الراهلة التاريخية التي تجمع هذه القيم بأخلاق لها أصول دقيقة . .

بجمل القول أن عوامل التغير كثيرة ومتنوعة وهي تختلف من مجتمع لآخر ، ومن بيئة لأخرى . وقد يطل الباحثون أولوية لعامل دون الآخر متناسين التأثير المتبادل بين كافة العوامل ، فالنمو السكاني يؤثر على استخدام التكنولوجيا ويتأثر بها ، وكذلك فإن القيم السائدة في مجتمع ما هي التي تعمل على تشجيع التغير أو تضع المراقيل أمامه .. وتكون شرطاً أساسياً في قبول التغير .. فالشروط مكملة لبعضها البعض ، فهي التي تسمح للعوامل بالتأثير أو تعرقل هذا التأثير أو تؤثر على إيقاع التغير أو اتجاهه أو مدى انتشار التغير المطلوب ..

ونحن مع أخذنا في الاعتبار لأهمية العوامل المتعددة في تفسير التغير ، إلا أننا نعرّف في حالة البلاد النامية بالذات بالمكانة الأساسية للتنمية الاقتصادية ، ونعني بها استخدام العوامل الاقتصادية المختلفة للارتفاع بالدخل القومي والنهوض بمستوى معيشة هذه البلاد ..

فهذه البلاد في مرحلة انتقالية سريعة وفي بعض الأحيان عيفة ، يفتت فيها نمط المجتمع التقليدي ، وتغير وتتحرك تحت تأثير التصنيع والآثار الاجتماعية والثقافية التي تترتب عليه .. فالتصنيع يكون هدف في حد ذاته فتتظم حوله الدافعية والطاقات الإنسانية ، فياسمه تظهر الضغوط والضوابط السياسية والقانونية ، كما أن متطلبات التصنيع هي التي تحرك الأفراد وتغير من طرق الحياة والتنظيم الاجتماعي ..

ولعل من أبرز التحولات الاجتماعية للمصاحبة للتنمية ظاهرة التحضر .. فالتحضر أصبح في عصرنا الحالي ظاهرة عالمية اهتم بها علماء الاجتماع المحدثون وخاصة أنه ما من مجتمع من المجتمعات في عصرنا الحالي لم يتعرض بصورة أو بأخرى لتغيرات أثرت على بنائه الاجتماعي فيما يتعلق بالنظم القائمة أو العلاقات السائدة فيه نتيجة لغزو المدن والمناطق الواقعة تحت تأثيرها ..

وقد تزايد الاهتمام بالتحضر عندما ظهرت الحاجة إلى توجيه هذا التحضر لمصلحة الجماعة ومن هنا ظهرت الحاجة إلى التخطيط وأصبح في المجتمع الاشتراكي ضرورة حتمية ، ولعل أهم العقبات التي تواجه المخططين درجة التخلف التي تتم القطاع الريفي ، والفجوة الكبيرة التي تفصل الحياة الريفية عن الحياة الحضرية .. فبينما عملة التحضر سريعة في المناطق الحضرية نظراً لأنها مركزاً للتنمية الاجتماعي تظهر فيه بوضوح ، الأفكار المستحدثة والاختراعات الحديثة التي تعمل على سد احتياجات الأفراد الذين يعيشون فيه ، فإن إيقاع هذا التحضر بطيء في القطاع الريفي ..

هذا ويمثل النظام السياسي المصاحب لثورة ١٩٥٢ ونظام الاقتصاد الموجه الذي انتج في أعقابها العاملان الموجهان للعمليات الاجتماعية الهامة في مصر ، وهي التصنيع والتحضر ، فقد انجذبت مصر نحو التصنيع الثقيل وهو سبيلها الوحيد للتنمية الاقتصادية السليمة ، وأندفعت المصانع على طول البلاد وعرضها ..

والتصنيع يؤدي إلى مجرة الأيدي العاملة القابعة والأسر إلى المدن ، كما يؤدي إلى نشأة مدن جديدة حول المصانع أو على طرق اللواصلات المودية إليها ، ففي سنة ١٩٤٧ كان الحضر يوتون (٣٣ ٪) من العدد الكلي للسكان ، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى (٣٧ ٪) سنة ١٩٦٠ ، ثم إلى (٤٠ ٪) سنة ١٩٦٦ ، وكسبت المناطق الحضرية حوالي ٨٣٩٠٧١ نسمة على حساب المناطق الريفية فيما بين سنتي ١٩٤٧ ، ١٩٦٦ ^(١) . وارتفع نتيجة لذلك عدد العاملين بغير المهن الزراعية .. وبالتالي تسببت في القوى العاملة من (٣٢٠٨ ٪) إلى (٤٠٧ ٪) على التوالي ، هذا الارتفاع في نسب السكان الحضريين في المجتمع ككل بالإضافة

The increase of population in the U.A.R. and its impact (١) on development, central Agency for public mobilisation and statistics, cairo, 1969, P, 167.

إلى تضادف نسبة العائدين بنهر المون الزراعية مما كانت عليه سنة ١٩٣٧
(٢٣٤ ٪) يفهم إلى الهجرة ، الزيادة للكان الريهين تجاه المدن وخاصة
المدن الكبرى (١) .

هذه المعطيات وإن دلت على شيء فعلى التحولات البنائية السريعة التى حدثت
فى مصر وما يصاحب ذلك من تغيرات جذرية فى حياة الأفراد والجماعات .

وهناك جهود فعلا فى مصر لتحضر الريف والارتفاع بمستواه سواء بنشر
الخدمات المختلفة فى القرى أو بأنارتها أو بإعادة بنائها أو بإنشاء المصانع فى قلب
الريف ، ومن الأهمية بمكان فى ظل هذه الظروف المصطنعة ، دراسة عمليات
التحضر ونتائجها ، أما عن طريق إجراء الدراسات العامة على اختلاف المستويات
والاجتماعات سواء كانت تاريخية أو فيزيقية أو ايكولوجية أو اجتماعية ،
أو دراسة القرى التى أدخل عليها التحضر عمدا أو قصدا والتعرف على التغير الذى
استحدثه هذا التحضر فى حياة القرية والمنطقة بأسرها .

وإذا كانت الدراسات التاريخية تهتم بالتعرف على المراحل المختلفة التى
تمر بها المجتمعات البشرية فى نموها وتطورها وما يصاحب ذلك من تغيرات
فى خصائصها ووظائفها ، فإن الدراسات الفيزيقيه تهتم بدراسة البناء الفيزيقي
لهذه الوحدات الاجتماعية : والأشكال التى اتخذتها المساكن فى البيئة الحضرية ،
الأنماط الجديدة من وسائل الراحة والمتعة التى أوجدتها الحياة الحضرية
(مياه جارية ، مجارى ، مواصلات ، ترفيه) والمشاكل التى أوجدتها هذه
المستعبدات . كما وأن الدراسات الايكولوجية تهتم اهتماما خاصا بتأثير العوامل

(١) التعداد العام للسكان ١٩٦٠ الجزء الثانى ، الجداول العامة ، مصلحة الإحصاء
والتعداد ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ،
١٩٦٣ ، ص ٣٣٣ .

الايكولوجية مثل البيئة - السكان التكنولوجيا على تنظيم الحياة الحضرية ، أما الدراسات الاجتماعية فتهم أساسا بأثر المظاهر المجردة للبيئة ، إبعادها ، كثافتها ، وتجانس سكانها على طبيعة وكثافة العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي على الثقافة الاجتماعية والطبيعة الإنسانية فيما (١) .

وهذه الدراسات باختلاف أنواعها تمكن الباحثين من التعرف على العوامل المرتبطة بظهور ونمو المدن من جهة وعلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية المصاحبة للتحضر والمتربة عليه من جهة أخرى . .

هذه الدراسات العامة لما ميزة كبيرة وهي إعطاء الإطار العام لأعداد وتنفيذ البحوث في بعض المناطق الحضرية الخاصة عن طريق المسوح الشاملة أو دراسة الحالة لتعرف على النمو والتطور لمدينة بذاتها أو منطقة بذاتها من كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وعلى المشاكل التي استحدثتها التحضر مثل مشكلة الإسكان ومشاكل المواصلات والانحراف . . . الخ . .

الفصل الأول

التحضر

شروطه ، اتجاهاته ، نظرياته

أولاً: صور التحضر ومراحله :

يتضمن الوجود الإنسانى الحديث عناصر كثيرة ، بالرغم من أنه مكون أساساً من عناصر ريفية ، فقد أصبح لعدد متزايد من الأفراد علاقات بمحضرات المدن ، سواء بالعمل فيها ، أو بالاتصال بها بطريقة أو بأخرى ، وقد ساعدت على ذلك سهولة للواصلات وتوافرها وكبرتها (١) .

والتحضر بصفة عامة ، هو عملية إعادة توزيع السكان نتيجة للتحويل الكلى للمجتمع من الأنشطة الأولية إلى الأنشطة الثانوية ، وأنشطة من الدرجة الثالثة . وهو عملية إدخال الآلات الحديثة في العمل ، وبحث الأفراد على زيادة فاعليته هذه الآلات ، ويصاحب ذلك تنظيم اجنباها أفضل ونمو اقتصادى سريع .

فالقوى الاقتصادية ، يرتبط بصفة عامة في المناطق المتقدمة ، بعملية التصنيع ، والتصنيع بدوره مرتبط بالقوى الحضارية ، حتى أن بعض المؤلفين يتحدثون عن التصنيع والتحضر كوجهين لعملة واحدة (٢) .

Hatt (P.K.) Reiss (A.J.) The nature of the city in cities & (١)
society : The revised reader in urban sociology, The free press
of glencoe; 1964 (ed) Paul K. Hatt, Aldert J. Reiss. P. 17.

Hoselitz (B.P.) The city, The factory & Economic growth (٢)
economic review V. 45 May 1955, P 166.

فالتحضر يعتبر اليوم الاخ التوأم للتصنيع، ويتخذ التحضر صورين متميزتين:

الصورة الأولى: هي المصاحبة لعملية التصنيع التي تحتاح البلاد النامية وخاصة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، حيث ما زال يحاول أغلبية سكان العالم إقامة مجتمع صناعي .

الصورة الثانية: هي اتخاذ التحضر صورة جديدة في البلاد المتقدمة مثل أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، التي يسود فيها مجتمع ما بعد التصنيع ، ذلك المجتمع القائم على الالكترونيات والطاقة النووية والعمليات الجديدة في الكيمياء الحيوية والتي من شأنها أن ترمي قواعد التنظيم الاجتماعي والاقتصادي .

ولعل أهم ما يميز العالم الحديث ، التزايد غير الطبيعي في عدد سكان العالم ، وسرعة حركة التحضر ، يتركز أعداد متزايدة من السكان في المناطق الحضرية . فمثلاً ١٦٥٠ زاد عدد سكان العالم ٦ مرات ، وارتفع عدد سكان العالم من ٥٠٠ مليون نسمة إلى أكثر من ٣ مليار نسمة سنة ١٩٦٤ ، وصاحب ذلك زيادة في عدد سكان الحضر : فبينما كان عدد سكان المدن التي يزيد حجمها عن ٥٠٠٠ نسمة يمثل (٣ ٪) من سكان العالم ، أصبح يمثل حوالى (١٠ ٪) من سكان العالم سنة ١٩٦٠ ، أى أنه ارتفع حوالى (٧٦ ٪) فيما بين سنتي ١٨٠٠ ، ١٨٥٠ ، وبحوالى (٣٢٠ ٪) فيما بين سنتي ١٨٥٠ ، ١٩٠٠ ، وبحوالى (٢٥٥ ٪) فيما بين سنتي ١٩٠٠ ، ١٩٥٠ .

في القرن التاسع عشر ، ظهرت حركة التحضر واضحة بزيادة عدد السكان الحضريين في المناطق المتقدمة اقتصادياً: أوروبا وأمريكا الشمالية . أما في القرن العشرين ، فإن حركة التحضر هذه قد بدأت تكتسح المناطق النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ، وأصبحت هذه المناطق هي المستفيدة من معدلات

التحضر في العالم (١). فقد شهدت بعض الدول الأوروبية انخفاضا في معدل تحضرها (*) منذ سنة ١٩٣٠ ، مثل إنجلترا وبلجيكا وهولندا وألمانيا الغربية ، فهدد الدول تكاد تكون متحضرة تحضرا كاملا ، لأن حوالي (٨٠ ٪) من سكانها يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ نسمة ويصاحب ذلك انخفاضا حاد في معدلات المواليد بها ، حيث يصل هذا المعدل إلى (١٩ ٪) فقط .

أما إيقاع التحضر في البلاد النامية فهو سريع ، ففي الهند مثلا ، زاد عدد السكان فيما بين سنتي ١٩٥١ ، ١٩٦١ بحوالي (٣٦ ٪) ، وهذه النسبة تمثل ضعف معدل نمو السكان الريفيين ومن المقدار أن يعيش في سكان الهند في المدن سنة ١٩٨١ . وهذا يعني انتقال من ٥٥ إلى ٦٠ مليون نسمة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .

وفي افريقية ، تضاعف عدد سكان دار السلام خلال فترة عشر سنوات ، أما كوناكري فقد زادت أربع مرات عما كانت عليه خلال نفس هذه الفترة (٢) أما مدينة القاهرة فقد تضاعف عدد سكانها فيما بين سنتي ١٩٤٧ ، ١٩٦٠ (٢٠٧٦ مليون نسمة سنة ١٩٤٧ ، ٤٢٢٠ مليون نسمة سنة ١٩٦٦) (٣) ، وفي أمريكا اللاتينية تضاعف عدد سكان مدينة سان تياغو فيما بين سنتي ١٩٤٠ ، ١٩٦٠ وزاد عدد سكان مدينتي سان باولو والمكسيك ثلاثة أمثال عما كانتا عليه ، في حين ارتفع عدد سكان مدينة كراكاس ؛ أمثال لما كانت عليه خلال ذات الفترة (٤) :

Hauser (P) ibid P. 98

(١)

(*) مفهوم نسبة السكان الحضريين إلى مجموع السكان .

Compte rendu de la XIII conference internationale de service social, France 1966, P. 30.

(٢)

(٣) التعداد العام للسكان ١٩٦٠ ، جداول عامة ، الجزء الثاني ، جمهورية مصر

العربية مصلحة الإحصاء والتعداد ، القاهرة ، ١٩٦٣ ، ص ٩ -

Compte rendu ibid, P. 30.

(٤)

تقسيم الدول وفقاً للمعايير الحضرية :

وإذا حاولنا تقسيم الدول وفقاً للمعايير الحضرية للتمارف عليها ، والتي أقرتها الأمم المتحدة ، وهى نسبة السكان الذين يعيشون في مدينة يزيد حجمها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة إلى عدد السكان ككل ، لوجدنا أنه يمكن التمييز بين فئتين ، هما :

الفئة الأولى : وتضم الدول التي يمثل عدد السكان الحضرين فيها ما بين ٢٥ إلى ٤٠ ٪ من العدد الكلى للسكان ، وتقع في هذه الفئة معظم دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، وتقترب منها روسيا ، حيث يمثل عدد السكان الحضرين بها حوالى ٢١ ٪ من العدد الكلى للسكان . .

وهناك بعض الدول المعنونة للتحضرة تحضراً شبه كامل ، مثل بلجيكا ، وتشيكوسلوفاكيا التي يصل متوسط عدد السكان في المدن الكبرى بها فيما بين ٦٠.٠٠٠ و ٨٠.٠٠٠ نسمة ، بينما تقل نسبة السكاى التي تعيش في المدن التي يزيد حجمها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة بصفة عامة .

أما إنجلترا ، فإن أكثر من (٥٠ ٪) من سكانها يعيشون في المدن الكبرى ، بينما متوسط عدد السكان بهذه المدن لا يزيد عن ٢٥٠.٠٠٠ نسمة . .

الفئة الثانية : وتضم الدول النامية التي يمثل عدد السكان الحضرين بها أقل من ٢٠ ٪ من العدد الكلى للسكان . وتقع في هذه الفئة كل من يوغوسلافيا والهند من جانب ، ومن جانب آخر الدول المحدودة التحضر مثل جمهورية مصر العربية والبرازيل والصين ، التي يتركز فيها السكان الحضريون في مدينتين أو أكثر . .

وهناك حالات شاذة ، فأستراليا مثلاً تجمع بين التمتع بمعدلات تحضر مرتفعة ، إذ أن (٥٥ ٪) من سكانها يعيشون في المدن الكبرى ، بالإضافة إل

تمركز سكاني مرتفع ، فإن متوسط عدد سكان المدن الكبرى بها يصل إلى حوالي ٧٠٠.٠٠٠ نسمة ، كذلك أورجواي فإن (١/٣٢) من سكانها يعيشون في العاصمة التي تضم ٨٥٠.٠٠٠ نسمة ، وهي المدينة الوحيدة يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠.٠٠٠ نسمة . . .

الأنماط العامة للتخضر :

ويمكن إجمال الأنماط الشائعة للتخضر في نوعين :

(١) النمط الأول : يتخذ صورة شبكة حضرية تنمو وتتطور بإيقاع مربع في مناطق التصنيع الكبرى ، في شمال غرب أوروبا وشرق أمريكا واليابان ، وبعض المناطق في أفريقيا . .

(٢) النمط الثاني : يتخذ صورة ظهور مدينة أو مدينتين على الأكثر ، تتميز بالانحياز الأعظم من الحضرين ، مثل تونس ، وبغداد ، وطهران ، والقاهرة ، وهي الإسكندرية (٣) . .

وإذا كان التخضر السريع الذي شهدته الدول المتقدمة ، كان نتيجة لتضخم السريع والتنمية الاقتصادية ، فإن التخضر في الدول النامية لم ينتج دائماً عن ذات الأسباب . وإذا كان التخضر يعتبر نتيجة متعلقة لزيادة الإنتاجية في هذه المناطق إلا أن هناك عدة أسباب زادت من سرعة تخضر البلاد النامية ، ولعل أهمها الهجرة من المناطق الريفية المزدحمة بالسكان ذوي الدخل المحدود ، تجاه المدن . . حيث الأمل في حياة أفضل . .

(٣) . أسباب زيادة إيقاع التخضر في الدول النامية :

وقد أظهرت حلقة الدراسات التي نظمتها الأمم المتحدة مع اليونسكو في بانكوك

أن النمو السريع المدن في الدول النامية ، وزيادة إيقاع التحضر في هذه المناطق ترجع إلى الأسباب الآتية :

١ — ارتفاع كثافة السكان في الريف نتيجة لزيادة سريعة في معدل نمو السكان لا يتناسب مع معدل الزيادة في الرقعة المزروعة ، مما يدفع السكان إلى ترك المناطق الريفية لمعجزها عن توفير فرص عمل مناسبة نظراً للظروف الاجتماعية والمادية والتكنولوجية السائدة .

٢ — ما لعلها الحضرية من جاذبية خاصة على أهل الريف ، وخاصة بالنسبة للذين أدوا بها الخدمة العسكرية .

٣ — تهاذ الموارد الطبيعية من بعض المناطق ، مما حرم هذه المناطق من أسسها الاقتصادية .

٤ — الطابع الموسمي للعمل الزراعي ، مما يتيح الفرصة لهجرة الريفيين إلى المدن المجاورة أثناء مواسم الركود ، ويريد من احتكاكهم بالحياة الحضرية . وبالتالي فإن التحضر السريع في المناطق الريفية يرتبط بمشاكل عامة ذات طابع مادي واجتماعي واقتصادي وإداري (١) .

وبصفة عامة ارتبط التحضر في هذه الدول النامية بما يلي :

١ — من الناحية الاقتصادية : نمو كلا من الرأسمالية والاشتراكية ، بازدياد عدد البنوك ، وازدهار التجارة ، واتساع نطاق التأمينات ، وبحركة معاربية ضخمة وتطور ملحوظ للأيدى العاملة الفنية .

٢ — من الناحية السياسية : بالحصول على الحقوق السياسية ، وبأشكال جديدة من الحكومات المحلية ، وبهفاة الأحزاب السياسية .

٣ — من الناحية الثقافية : بتوسيع حركة التعليم وتوفيره لأكبر عدد ممكن

من الأفراد ، وبإتاحة أشكال وصور متعددة للعبث أوقات الفراغ لكافة المستويات .

٤ - من الناحية الاجتماعية : يتغير في توازن البناء السكاني .

إن آمال الأفراد والعشوب عادة ما تتعدى وتنمو بإيقاع أسرع من الإيقاع الذى تنمو به الإمكانيات ، فإن معدل التغير فى بناء الوظائف التى يتحدثها المتخصص مثلا ، أبطأ من معدل الحراك الجغرافى والهجرة من الريف إلى الحضر .

وتشكو الدول النامية بصفة خاصة من عدم التوازن هذا بين الآمال والإمكانيات ، فلأن الهجرة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية ، كان مصحوباً بتحول منظم لكفاءات العمال — من كفاءات زراعية محدودة إلى كفاءات صناعية متخصصة — لتمكن السيطرة على المشكلة .. ولكن لعدم وجود خطة صناعية بهذا الخصوص ، وندرة مراكز التأهيل المهنى والفنى ، يزيد تفاقم المشكلة .. ونتيجة لذلك ، فإن المزايا الإيجابية لتركز القوى العاملة المنتجة فى المراكز الحضرية — أى الأفراد الذين ينتجون أكثر مما يستهلكون — تتحول إلى مزايا سلبية ، وبناء على ذلك تخلق المناطق المختلفة .

إن عدم توفر المساكن والنظم المحلية نتيجة لعدم وجود موارد كافية ، من شأنه أن يقلل من عملية النمو الاقتصادى لسنوات عديدة ، وإذا كانت الدول المتقدمة قد نجحت فى حل هذه المشكلة عن طريق إنشاء الضواحي والأحياء الجديدة ، والمساكن الحديثة ، وفصل المناطق الصناعية ، وأوجدت تشريعات حضرية كثيرة — مثل : القواعد الصحية ، وخدمات الصحة العامة ، وتأمينات العمل ، والمدارس المجانية ، ومساكن العمال : والساحات الترفيهية ، والمسكنات والمتاحف — فإن الدول النامية وإن تواجدت فيها مثل هذه التشريعات أيضاً إلا أنها مازالت فى مراحلها الأولى ، ونقصها الموارد المادية والأيدى

العامة المؤهلة . . كما أن مستوى الفقر العام ، لا يسمح للجهود التطوعية بالقيام بأعمال فعالة ، كما هو الحال في الدول المتقدمة . .

إن أول مرحلة لتحضر تؤدي إلى هجرة السكان الريفيين نحو المناطق الحضرية نتيجة للتصنيع ، أما المرحلة الثانية ، فإن ضغوط المجتمع المتقدم صناعياً ، والتي يمكن أن تطلق عليه مجتمع ما بعد التصنيع ، يؤدي إلى حركة مضادة كلما تحولت القرى إلى أحياء متحضرة وإلى مجتمعات محلية . .

وإن كانت دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ما زالت لم تنتهي من المرحلة الأولى ، فإن دول أوروبا وأمريكا الشمالية قد بدأت للرحلة الثانية فعلاً . .

وفي نهاية الأمر ، سوف تتداخل المرحلتان ويتحضر العالم بأكمله . .

فالتحضر ظاهرة عالمية تتقدم بإيقاعات مختلفة في جميع مناطق العالم ، ولكن تشمل العالم بأكمله كجمال لها . .

هذا ومن غير المتوقع أن تنتهي بلدان آسيا وأفريقيا من المرحلة الأولى قبل نهاية هذا القرن ، ورغم تزايد عدد المدن التي سوف تبدأ وتضاعف سكانها ، إلا أن هذا لن يكون كافياً في تغيير طابع المناطق الريفية ، فقد يتأثر الاستهلاك في الريف بالاستهلاك الحضري ، ولكن طابع الإنتاج الريفي لن يقترب من طابع الإنتاج الحضري . .

وإذا كانت الدول النامية لها مشاكلها ، فإن الدول المتقدمة لها مشاكلها الحضرية أيضاً ، ولعل أهمها للمشاكل السياسية ، واستعدادها الدائم للحرب ، وتسابقها في التسليح (١) . .

وإذا ما حدثت حروب في دهرنا الحالي ، فإننا سوف نأق على النمو

المضارى بأجمه ، أما إذا نجت الدول العظمى في الاتفاق على نزع السلاح ، وكفت عن التسابق في التسليح ، ووضع حداً للمواقف المختلفة في كل من فيتنام والشرق الأوسط فسوف تكون احتمالات المستقبل غير محدودة ، وسوف يكون باستطاعة العالم في مجموعه أن يوجه موارده للتحويل الكلى ، بحيث تحول موارد المناطق المتقدمة تجاه المناطق الأقل تقدماً ، مما يضع مشكلة ضبط التضرر والنمو المضارى المنحط في إطاره الى (١) . .

ثانياً : الشروط العامة للتضرر :

التضرر ، هو عملية التركز السكانى التى تزداد فيه نسبة السكان المضارين الى عدد السكان الكلى ، ويمكن أن يزداد حجم هذا التركز السكانى ، وأن يزداد عدد المدن دون أن يصاحبها ذلك بالضرورة زيادة في التضرر بالرغم من أن هذه التضررات في حركة السكان لابد وأن تصاحبها ارتفاع في نسبة السكان الذين يعيشون في الحضر . وهناك بصفة عامة عدة شروط لابد من توافرها في المجتمع التقليدى ، حتى يمكن أن يخطو خطواته الاولى نحو التضرر . .

وهذه الشروط يمكن اجمالها فيما يلى :

١ - رخاء زراعى أو فائض زراعى :

لا بد من وجود فائض زراعى بحيث يتمكن جزء كبير من السكان العاملين بالانتاج الزراعى من الاتجاه الى الصناعة ، ويتمكن كثير من الافراد من الهجرة الى المدن . والفروض أن يكون هناك حد ٣٠ مزارعين أو مستغلين بالعمل الزراعى مقابل شخص لا يعمل بالزراعة ، أى أن تكون نسبة العاملين بالزراعة لعين العاملين ٣ : ١ . .

إن عدم توافر مثل هذه النسبة هو السبب الاول في أن إقناع التضرر ضعيف خارج العالم الغربى . .

فإذا ما تحقق هذا الفائض الزراعى ، فإن الريفين سوف يسعون إلى توزيع أنفسهم ، إما على المراكز السكانية التى تتميز بالتضخم السكانى نسبيا وكثافة عالية ، أو بالإعتماد عن هذه المراكز تجاه الحدود الخارجية لها ، وتنشأ بذلك الضواحي . .

فالتحضر لا يحدث إلا إذا عاشت نسبة متزايدة من السكان فى المدن ، وبالرغم من أن سكان المدن لا يعملون فى الزراعة ، إلا أن نمو المدن مرتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج الزراعى وبالفائض منه . . فعندما يكون هذا الفائض محصورا ، تسيطر الدول تحويل الأيدى العاملة الزراعية إلى أعمال أخرى تتعلق بأنواع مختلفة من الاستهلاك ومن السلع الرئيسية والخدمات المميرة للحياة فى المدينة . .

وكما زادت إنتاجية العامل الواحد فى النظام الزراعى ، كلما زادت إمكاناته وفى إعالة عدد أكبر من السكان الحضريين . .

وإذا كان الانتقال فى العصر القديم - من الحفر بالصفا ، إلى استخدام المحرقات المجرورة إلى استخدام المحرقات فى الزراعة - كان له آثار كبيرة على نمو المدن القديمة ، فإنه يمكن تصور الآثار الحضرية للثورة على التكنولوجيا الحديثة المطبقة فى ميادين الزراعة .

وإذا كانت الأسرة الواحدة ، تحتاج إلى إنتاج وحوارح سنة ١٨٨٧ ، لتوفير الظروف المادية التى تتطلبها تلك المروعة الواحدة سنة ١٩٤٧ كان باستطاعتها توفيرها بالمواد المنزلية لسبع أسر فى المدينة . .

كما أن استخدام التناقل المتناهي والكيمياء يعطيان نتائج هائلة فى تنظيم وتوسيع الانتاج الزراعى . . فإذا ما أضفنا إلى هذا استخدام الآلات الحديثة

التي تتفق مع طبيعة كل أرض وطبيعة كل محصول ، لأدركنا أن زيادة إنتاجية العمل ، ليست فقط شرطاً من شروط التخصر ، وإنما هي أيضاً قوة هائلة تسمح لعدد متزايد من الأفراد في الإقامة في المدن ، وبالتالي تزيد من عدد المهاجرين إليها.

٢ - الثورة التكنولوجية :

إن اختراع وسائل ناجحة وفعالة لتحويل الوقود إلى طاقة ، وخاصة اختراع الآلات البخارية قد مكن من تطوير وسائل الإنتاج على مستوى أوسع ، كما أوجد نظام المصانع ، مما أتاح فرصة إمالة أعداد متزايدة من الأفراد يعيشون في مناطق متفرقة على الأرض . لذا نجد أن نشأة المدن الصناعية الحديثة مرتبطة ارتباطاً واضحاً بنفاعة المصانع .

فالمدنية تتطلب طرقاً معيشية لسكانها الذين يستطيعون أن يعيشوا بعيداً عن الأرض إذا ما عوفرت لديهم طرق معيشية ، وفائض زراعي يسمح لهم بذلك .

كما وأن الإنتاج على مستوى واحد يجب أن يتخصص ، فإن قدرة المصنع على إمالة عدد كبير من الأفراد يتوقف فقط على توافر الطعام ، وإنما على تمكن الأفراد من الحصول على مزايا نظام الصناعة للتخيرة ، فالمدنية التي تنتج كمية هائلة من سلعة معينة ، لا يمكن أن تعمل العاملين بها إلا إذا أمكنها أن تبادل منتجاتها مع منتجات مدن أخرى .

٣ - الثورة التجارية :

إن تطور ولغو الأسواق المالية ونظم التبادل والتحسن المحفوظ في وسائل النقل والمواصلات ، كل ذلك من العوامل التي تسمح بالتطور السريع للدين .

إن المدن التي نشأت في مناطق متخصصة تفحصاً كبيراً يمكن أن تنمو وتعمل سكانها بفضل التجارة والمواصلات . وقد أصبح من غير الضروري على المدينة

أن تعتمد كثيراً على ضواحيها المباشرة في سد احتياجاتها الزراعية المتزايدة ،
بل إن الاتجاه هو اعتماد المدن على نظام تجارى يشمل العالم بأسره .

ومن الناحية التاريخية ، فإن آثار اتساع التجارة على سرعة نمو المدن ، قد
سبقت الآثار المترتبة ^{على} التصنيع

د - زيادة فاعلية وإمكانات وسائل النقل والمواصلات :

إن توفر وسائل النقل والمواصلات بين المدن بعضها البعض ، يسمح لها
بالتطور السريع . كذلك الحال بالنسبة لنقل المحلى والمواصلات الداخلية ، ذلك
أن المدينة تستعمل على عدد كبير من الأفراد المتخصصين ، وعدد كبير من
الوظائف ، ولا يندمج الأفراد في الجماعة إلا إذا كانت المواصلات تسمح للباح
والأفراد بالتحرك السريع وبتنقعات قليلة من مكان إلى آخر داخل المدينة الواحدة
وبين المدينة وضواحيها .

هـ - الثورة الديموجرافية :

الثورة الديموجرافية نتيجة طبيعية للعوامل الأربعة السابقة ، إلا أن لها بعض
التعبير باعتبارها دافع أو محرك للنمو الحضارى .

فقد أدى الانخفاض الواضح في معدلات الوفيات ، مع عدم انخفاض معدل
المواليد بذات السرعة إلى زيادة في النمو السكانى خلال القرنين التاسع عشر
والعشرين ، وساهمت الثورة الصناعية في الدول المتقدمة في سد حاجات المدن
المكتظة بالسكان (١) .

Miner (H.) The Process of urbanization: underlying forces (١)
and Emerging trends in cities and societies, the revised reader
in urban sociology the free press of glencoe 1964 (Hatt, Reiss)
P. 87-89.

ثالثاً : معوقات التحضر في الدول النامية :

ذكرنا بإيجاز أم الشروط المطلوبة للتحضر بصفة عامة ، إلا أن الدول النامية تتمتع بوضع خاص بها . فهي في مرحلة انتقال ، وظروف التنمية الاقتصادية المتاحة فيها محدودة ، كما أن هناك عقبات كثيرة عليها أن تتخطاها ، قبل أن تستأنف مسيرتها نحو التحضر . وقد تكون هذه العقبات عقبات ثقافية (ارتفاع نسبة الأميين) ، أو عقبات خاصة بالبناء الاجتماعي (انقسام المجتمع إلى أقلية مالكة وغالبية من العمال الزراعيين والعمال غير المهرة) ، أو عقبات متعلقة بعدم التوازن بين عوامل الإنتاج (فقدان التوازن بين عدد السكان المتزايد وضف الإنتاج^(١)) ، هذا ، وتطلب التنمية الاقتصادية في الدول النامية - المفروض أن تكون هي المحرك الأول لعملية التحضر - تحول الاقتصاد ذو الإنتاجية الضعيفة الذي يسد الحاجات الأساسية إلى اقتصاد إنتاجي صناعي . وهذا يتطلب بدوره تحول رؤوس الأموال من استثمارات تتعلق بالأراضي للزراعة أو بأى نقاط أولى أو غير منتج ، إلى الاستثمارات الضرورية للإنتاج الصناعي ، كالنقل والمواصلات والخدمات .

وتمثل قلة رؤوس الأموال المدخلة للعبة الأساسية للتصنيع في كثير من الدول النامية . فالصنيع يتطلب رؤوس أموال ضخمة ، وحتى لو وجدت هذه الأموال ، فإن فئة ضئيلة من السكان هي التي تحتكرها وتعمل على إهمالها الأكثر من سبب . لذلك فإن التنمية في هذه الدول تحتاج إلى الافتراض من الدول الأكثر ثراء ، وهذا يفتح الباب أمام صور متعددة من الاستعمار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي .

أما العقبة الثانية للتصنيع في الدول النامية ، فهي عدم توفر الأيدي العاملة

الفنية المؤهلة فالأيدي العاملة وإن كانت موجودة ، إلا أن المؤهل منها غير متوفر أو ينقصه التعليم والخبرة الفنية ، لذلك فإن نسبة كبيرة منها توجه إلى الإعمال التجارية وأعمال الخدمات .

هذا ويساعد العمل الصناعي نتيجه للأجور التائه وظهور نظام الائتمان التجاري والقروض ، على إيجاد احتياجات اجتماعية متعددة ، وإلى تنشيط التجارة الداخلية وتنوعها بإيقاع يتفق إلى حد ما مع زيادة الاستهلاك وزيادة الدخل .

وهذه العلاقة بين التجارة والاستهلاك والمخل ، غاية في التعقيد في الدول النامية ، كما وأن التصنيع — وما سبق أن ذكرنا — يؤدي إلى زيادة الالتزامات التي يقع على السلطة السياسية عبء توفيرها لسكانها .

إن التصنيع والتحويلات الاجتماعية التي تصاحبه في الدول النامية — كالتحضر بصفة عامة بهجرة الأيدي العاملة القسابة والاسر إلى المدن وخامه المواسم ، ونشأة المدن الجديدة ، حول المصانع وما يصاحب ذلك من حراك جغرافي ضخم ، ومن تفهم ملحوظ في أنماط الاسر ومكانه المرأة فيها ، وظهور الاستيارات الاجتماعية القائمة على المسكاته المهنية والعمل والدخل والتعليم والتنظيمات السياسية — لا يمكن أن تتحقق فوائده ، إلا إذا صاحب ذلك رؤية جديدة للعالم وتحويلات عميقة في طريقة تفكير وعمل الأفراد . فإن آثار التنمية لا بد وأن ترتبط بأيدولوجية اقتصادية جديدة ، تكون هي الأساس الثقافي لأي اقتصاد ذو إنتاج صناعي .

وفي كثير من الدول النامية كان التصنيع يفرض — للأسف — من الخارج ، عن طريق الدول الأجنبية ، وهذا لا يساعد محال من الانخراط في اكتساب أيدولوجية اقتصادية سليمة ، بل إن هذا الانخراط الجديد كان يحدد القيم التقليدية والمصالح المستقرة ، وكان يقابل من السكان بالمعارضة والتفقد ،

فلم يكن هناك دافع قوى لتقبل حركة التصنيع والتحولات الاجتماعية المقترحة عليه ..

وقد ظهرت حديثا الحركات القومية في كثير من الدول النامية .. واستطاعت تلك الحركات أن تلعب دور الايديولوجية السياسية التي تركز على بعض القيم التقليدية ، وتدفع وتحرك بذلك الايديولوجية الاقتصادية للإنتاج ..

وقد تمرقل القومية في بعض الأحيان التنمية الاقتصادية ، بتسرعها في تحقيق بعض الأهداف على حساب دون دراسة أو ترميم (١) .

فإذا أخذنا من بين الدول النامية جمهورية مصر العربية كنثال ، لوجدنا أن القاعدة الثقافية فيها هريضة ومنسمة .. فهناك تضخم واضح في عدد المتعلمين ، وفائض كبير في عدد المدرسين والإداريين والموظفين ، كما ينتشر التعليم في طول البلاد وعرضها ، والوظيفة هي المصدر الأساسي لقنالية العظمى من السكان ..

أما العائق الكبير لعملية التنمية بها ، فإنما يأتي من عدم وجود توازن بين عوامل الإنتاج ، فالقوة السكانية لا يقناص مع زيادة الإنتاج ، لذلك تظل رؤوس الأموال المتاحة لتصنيع محدودة إلى حد كبير ..

فهناك إذن :

- ١ — افتقار مومن لرؤوس الأموال التي تتطلبها الصناعة ..
 - ٢ — افتقار في السلع الاستهلاكية ..
 - ٣ — زيادة فخر طبيعية في عدد السكان نتيجة لارتفاع فخر طبيعي في معدلات المواليد مع انخفاض معدلات الوفيات .
- والعامل الديموجرافي يمثل - في هذه الحالة - أهم عوامل التخلف ، فهو يبتلع آثار التنمية الاقتصادية أولا بأول ويأتي على نتائجها الاجتماعية ..

إن نموذج التنمية لجمهورية مصر العربية ، يجب النظر إليه في ضوء ظروف الاستثمار ومحاولات التحرر منه ، وفي إطار حالة الحرب المستمرة والمشارك المتتالية التي أجبرت مصر على خوضها مع إسرائيل ، بدورها القيادي العالم العربي في سبيل تحقيق آماني الامة العربية بأكملها .. *

ف هناك إذا صورتان للتنمية والتحرر بوجه عام : تلك الناتجة عن قوى داخلية في النظام الاجتماعي ، والاخرى الناتجة عن عوامل خارجية عليه .

ويتمثل النمط الاول في الثورة الصناعية التي اجتاحت أوروبا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .. فقد قام التصنيع في أوروبا على أكتاف البورجوازية الغربية ، التي استثمرت رؤوس أموالها ومدخراتها ممتدة على النهضة العلمية والفنية للثورة في الدول الغربية ..

هذا هو النمط التنمية الذي كان يحلله أغلب علماء الاجتماع ، وكان يظن أن هذا النمط هو النموذج الأروحد للتنمية . وأن كافة الدول النامية لا بد وأن تمر به في مراحل تطورها ونموها ..

إلا أن البلاد النامية اليوم ليست في ذات الظروف التي مر بها الغرب في القرن الثامن عشر وإنما تأثرت وما زالت تتأثر بالدول التي سبقتها في هذا المضمار ، ذلك أن أول عوامل وحركات التنمية قد أتتها من بلاد أكثر تقدماً ، وفي بعض الحالات فرضت عليها فرضاً ^(١) ..

ويمتد ارتباطها وتعلقها بهذه الدول ، التي استعمرتها في يوم ما ، أكبر طائق للتنمية ، ذلك أن هذا الارتباط الذي استمر بعد زوال الاستعمار بشكله التقليدي ، ليس له تأثيرات اقتصادية وسياسية فقط ، بل واجتماعية ونفسية أيضاً بالدرجة الأولى ..

الفصل الثاني

الاتجاهات المختلفة في تفسير الظواهر الحضرية

إن الانتقال السريع من المجتمعات الريفية إلى المجتمعات الحضرية — نتيجة لتصنيع في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، وما صاحب ذلك من تغيرات عميقة في الحياة الاجتماعية — قد أدى إلى إهتمام متزايد من رجال الاجتماع لدراسة الاختلافات الواضحة التي أصبحت تميز كلا من الحياة الريفية والحياة الحضرية . .

هذه الاختلافات هي التي تمكن الباحث من التعرف على المشاكل الأساسية التي تصاحب هذا الانتقال ، وفهم التغيرات التي تحدث في كل من النفس البشرية والنظام الاجتماعي .

وبالرغم من أهمية المدينة في الحضارة الغربية ، فإن معرفة طبيعة التحضر وعمليات التحضر تعتبر قليلة إلى حد ما .

أولاً : تعريف للمدينة :

يبدو أن كلمة المدينة لها معنى واضح في أذهاننا ، لأننا نعرف للمدينة حل أساس مقابلتها بالقرى التي حولها . ولكننا إذا حاولنا وضع تعريف واضح للمدينة ، نعذر علينا ذلك ، لأن كلمة « مدينة » قد تطلق على تجمعات مختلفة ومتباينة . .

فقد عرف راتزل F. Ratzel المدينة أنها تجمع مستمر ودائم للأفراد والمساكن ، بهرط أن تقع في مفترق الطرق التجارية الكبرى . أما واجنر H. Wagner فقد عرف المدينة بأنها نقطة تمرركزو لتجارة الإنسانية . هذا بالرغم من أن هناك مدناً كبيرة تحصل فيها التجارة مركزاً ثانوياً ، بالنسبة للنقطة الإنسانية الأخرى . .

أما بيرد ديفوتين Pierre Deffoncin و Jean Brunel وجين برييل
فيفرقان بين القرية والمدينة على أساس مكان العمل للغالبية العظمى من السكان .
فالقرية من وجهة نظرهما هي المكان الذي يعمل فيه الغالبية العظمى من السكان
خارج حدودها أى في المزارع والحقول خارج الوجود العمراني . أما المدينة ،
فهو المكان الذي يعمل فيه الغالبية العظمى من السكان داخل حدود هذا
التجمع البشرى .

ويعرف دوريس Dorris المدينة على أساس شكلها الخارجي : وهو شكل
منتظم إلى حد ما ، متناق ينف حول نواة ، يمكن تمييزها بسهولة ويسر ، هذا
إلى جانب تسويتها من عناصر مختلفة ومتنوعة .

أما بوبيك Bobeck فيعرف المدينة على أساس معايير ثلاثة : أهمية عددية ،
تجمع منطقي ، طريقة حياة حضرية .

إن كل هذه التعريفات تركز اهتمامها على مظهر واحد من مظاهر هذا التجمع
الانساني المقدم ، بالإضافة إلى أن تعدد التعريفات ، يشير إلى صعوبة الاعتماد
على تعريف ضيق وعدد لواقع بهذا التقيد . فهناك قرى متحضرة تقع قرب
مدن كبرى ، وهناك ضواحي صغيرة تظل ريفية — حضرية ولا تنرق إلى
مستوى الحضر . كما أن هناك قرى تكتسب خصائص المدينة في بعض المواسم —
في أيام السوق مثلا لتفقدتها بعد ذلك .

المعايير المختلفة في تعريف المدينة :

إلى جانب هذه التعريفات الفردية ، التي اهتم أصحابها بجانب معين من
الحياة الحضرية هناك اتجاهات معينة أو معايير مختلفة في تعريف المدينة يمكن
بلورة أهمها فيما يلي :

١ - المعيار الاحصائي :

يحدد الاحصائيون أنفسهم مظهرين إلى إعطاء تعريف تعمم للمدينة ، عندما يريدون التمييز عن نسبة السكان الريفيين إلى الحضرين مثلا ، لذلك فقد أخذوا بتعريف عددي واضح وبسيط على الأقرن ظاهريا ، وحددوا عددا مقبولا من السكان يمكن أن يميزوا به بين الأنماط الريفية والحضرية .

فقد أخذت فرنسا بعدد ٢٠٠٠ نسمة كمحك للفرقة بين الريف والحضر ، وتبنت كل من ألمانيا وهولندا وبلجيكا وتركيا هذا الرقم . بينما حددت الولايات المتحدة الأمريكية ٢٥٠٠ نسمة كمحد أدنى يمكن بعده اعتبار أى تجمع بشري مدينة ، أما هولندا وبلجيكا فقد اعتبرا ٥٠٠٠ نسمة الحد الأقصى لاي تجمع ، وينخفض هذا الرقم إلى حوالى ١٥٠٠ بالنسبة لأيرلندا .

هذا الاختلاف بين الدول في تعريف المدينة ، إن دل على شئ ، فإنما يدل على أن هذا المعيار ترتبط بظروف كل بلد على حدة ، ومشتق من التقدم الحضارى الذى وصلت إليه ، وبالتالي فمن الصعوبة بمكان تحديد رقم مطلق يمكن أن يكون أساسا للفرقة بين القرية والمدينة .

كما وأن أكثر الاقتراحات التى واجهت هذا التعريف تتمركز أساسا حول مبدأ التعريف الرقى ، فهناك تجمعات سكانية في إنجلترا وسويسرا وفى الشرق الأقصى والشرق الأوسط يزيد عدد سكانها عن ٧٠٠٠ نسمة ، ومع ذلك تعتبر قرى كبرى .

ولا يكفى بأى حال من الأحوال تجميع عدة قرى لتكون مدينة : إذ أن هذا التجمع وإن كان يخدم أغراضا إدارية أو اقتصادية أو إيكولوجية ، إلا أن سكان هذا التجمع لا يعمرون مع ذلك بأنهم يسكنون مدنا ، ويصح هذا بالقسمة للشرق بصفة خاصة ، فإن القرى التى تشمل ٢٠٠٠ نسمة تنمو بسرعة وتتعدى هذا الرقم خلال بضعة سنوات دون أن تفقد طابعها الريفى .

وهناك على العكس من ذلك مدنا صغيرة تفقد سكانها ، بحيث يقل هذا العدد من ٢٠٠٠ لسمه ، ومع ذلك تحتفظ بمظاهرها الحضرية ولا تنزل إلى مستوى ريفية ..

فهناك مدنا لا يتعدى عدد سكانها ٥٠٠ لسمه ، ومع ذلك فإنها تعتبر مدنا ، لأن كل سكانها من الموظفين والتجار والحرفيين ، فإذا كان الرقم ضرورة حتمية لتحديد الجداول الاحصائية البسيطة ، فإنه لا يستطيع أن يكون أساسا للتعريف .

٢ — المعيار التاريخي :

يلجأ بعض العلماء إلى معايير تاريخية للتعريف الحديثة ، فوفقا لهذا لاساس ، يعتبر التجمع البشري مدينة ، إذا قام في الماضي بدور تاريخي يكفل له هذه التسمية هذا المعيار التاريخي ، له حدود بالنسبة للذين اتفق لها ماضي بالفعل ، ولكن المدن العتيقة التي تظهر فجأة ، لا يمكن تطبيق هذا المعيار عليها ، لأنها ليس لها تاريخ مشهود ..

فالمعيار التاريخي لا يعطى سوى حصرا للتحريم ، ولكن له ميزة على الأقل ، هو أنه يرجع إلى مرحلة من المراحل الإنسانية ، كان التمييز بين القرية والمدنة فيها واضحا ..

٣ — معايير القانون الإداري :

كانت المدينة في الماضي مزاي وقيود قانونية وإدارية ، ففي القرون الوسطى ، كان للدين وحدها حق فتح الأسواق ، وكان عليها التزامات حرية وإقليمية ، وكانت حرمها محددة بطريقة واضحة ، وكان لكل مدينة نظامها وتعاليمها القانونية ..

وقد عرفت بعض المدن في دول مثل بريطانيا والنرويج واليابان نظا امائلة ،

فقد كان لها سلطات خاصة ، وكانوا يعضون للسلطة المركزية ، وكل هذا
الأساس كانت التفرقة واضحة بين المدينة والقرية .

وإذا كان التمييز بين المدينة والقرية واضحاً في الماضي ، فإن هذا التمييز
قد أصبح الآن أكثر صعوبة ، لأن هذا التمييز الإداري اختفى في دول كثيرة ،
نتيجة للتعديلات التي يؤدي إليها ، والتي تعبر عن صعوبة التعريف . .

٤ - معيار المظهر الخارجي :

أما بالنسبة للجغرافيين ، فإن المعيار الأساسي للتمييز بين المدينة والقرية هو
مظهرها الخارجي ، فإن ارتفاع المساكن ، وطول واتساع الشوارع ، والمداخل
التي تنفذها للمصانع والمنشآت الكبيرة ، والحياة التجارية — بما تضمنه من
معروضات جذابة ودعاية ، تعتبر في حد ذاتها معياراً صحيحاً للتمييز بين
المدينة والقرية .

٥ - معيار طريقة الحياة :

يفرق بعض علماء الاجتماع بين الحضر والزيف على أساس طريقة الحياة السائدة
في كل منها . فمما يقارن المدينة بالقرية ، فإن أول ما يلفت النظر هو شكل
المساكن الذي يختلف بالتأكيد ليتماشى مع طاق الحياة المختلفة في كل منهما . .
وكثيراً ما يعرف المسكن الريفي على أساس طريقة الحياة الريفية ، فالمسكن
الريفي يهتله أفراد مهتمهم الأساسية هي الزراعة .

والزوال الآن ، هل يمكن تعريف المسكن الحضري بالمقابلة للتعريف السابق
بأنه المسكن الذي يشغله أفراد لا يعملون بالزراعة أو بالأرض أو على الأقل
لا تمثل زراعة الأرض مهتهم الأساسية (١) .

هذا التعريف وإن كان يبدو أفضل من غيره ، إلا أنه لا يمكن تطبيقه على كل الصور ، فهناك طريقة حياة حضرية يمكن أن تعيش على ذواحة الأرض . .
فقد عرف مصر في عهد الإقطاع - قبل الثورة - أهديات وقصوراً ضخمة في الريف ، .

فتعريف المدينة ، ما هو إلا تعبير عن الحضارة ، فانا لا نستطيع أن نطلق على مصنع متحول صفة المدينة ، كذلك فإن منازل المهال في الريف لا ينطبق عليها التعريف السابق ، ربما يكون من الأفضل أن نعبّر كذلك بين المسكن الريفي والزراعي ، والمسكن الريفي غير الزراعي ، ولكنه غير حضري أيضاً .

إن إحقاق العلماء في تعريف المدينة ، على أساس مقاييس كمية مثل الحجم وكثافة السكان وحجم المواصلات ، إلخ يرجع أساساً إلى أن هذه التعريفات تنافض مؤشرات كمية لما دلالتها ، فإذا افترضنا أن القرية بازياد واضح لعدد سكانها ، يضي عليها هذا بعض خصائص المدينة ، فإن العاصمة يمكن أن تفقد خاصية عامة ، وهي خاصية جذب وتكامل مكوناتها المختلفة ، ويصل بها الأمر إلى أنها تكون جمع شاذ ، وقد يكون جمع متحرك ، ولكن مهمته وحيه منظم ، وذلك نتيجة لازدحام وتضخم غير منظم (١) .

فالمدنية كالفرد ، لها حياتها الخاصة وحياتها المهنية ، أما حياتها الخاصة فاتها مباشرة باقامة الكبارى مثلا وتمييد الطرق وتشييد المنازل وتزويد نفسها بالمياه والكهرباء . وهي من جهة أخرى لها حياتها المهنية التي تقدم الأسباب التي من أجلها لغات وتطورت . .

Mumford (Louis) City : form and function in (١)
international encyclopedia of the Social Sciences. David. Sills
(ed) V. 2, Macmillan Company and the free press, P. 448.

فالمدينة لا يمكن أن تكون بأى حال من الأحوال قرية ناجحة . وإذا كانت
بعض القرى قد تحولت إلى مدن ، فإن ذلك لا بد وأن يكون قد نتج عن كونها قد
خضعت دورها وتبدلت الحياة فيها الآنشطة التجارية والصناعية وطلعت على الأنشطة
الزراعية . . هذه المهنة الخاصة بالمدينة هي ما يطلق عليه الوظيفة الحضرية . .
وقد استمد الفظ من الفسيولوجية ، حيث تقارن المدينة بمضو يلعب دوره في
حياة الجماعة (١) . .

لإن وصف المدينة أو تعريف المدينة بمصطلحات كمية . دون الرجوع إلى
نظمها وتفاعلها المستمر ، هو تجاهل أهم دور للمدينة : تجمعها وتكاملها للكونات
المختلفة العامة والخاصة ، المنظمة والتطورية (٢) . .

أما علم الاجتماع ، فيعرف المدينة بوصفها صورة متميزة من الجماعات الإنسانية
تسود فيها قوى تكاملية جماعية خاصة تؤدي إلى التكامل ، ويكتسب فيها الأفراد
سمات معينة بالاشتراك في حياة واحدة ، وتضفي النظم والتنظيمات على الأفراد
خصائص معينة يطلق عليها الخصائص الحضرية (٣) . .

ثانيا : اتجاهات تحليل الظواهر الحضرية :

هناك بصفة عامة ثلاث اتجاهات لتحليل الظواهر الحضرية من الناحية
الاجتماعية هي :

Ideal type

١ - نمط المجتمع المثالي

Trait complex

٢ - السمة المركبة

Chabot (Georges) ibid P . 20 .

(١)

Mumford ibid P . 451 .

(٢)

Leddrut (Raymond) Sociologie urbaine presses universit . (٣)
aires de France Paris 1966 , P . 84 .

٣ - المتصل الريفي الحضرى The rural-urban Continuum

إلا أنه من الصعوبة التمييز بين هذه الاتجاهات المختلفة في أحمال علماء الاجتماع ، لأنها متداخلة .

١ - الاتجاه الأول : نمط المجتمع المثالى : Ideal type

وهو اتجاه خاص يخدم أغراض البحث ، فهو منذ البداية يصاغ وفقاً لوجهة نظر معينة . ويمكن أن يعرف بصفة عامة بأنه فئة مجردة ذات أصل امبريقى (١) . ويتضمن النمط المثالى عادة صفات وخصائص مثالية متعددة ، وكلما كثرت هذه الخصائص كلما قلت مشابهة ومطابقة الحالات التجريبية أو النماذج الواقعية للنمط .

وبعض هذه الأنماط المثالية ، ما هي إلا تصورات قطبية Polar ، ولكن تعريف النمط المثالى ليس بالضرورة تصور قطبى . والتحليل الأمثل للنمط المثالى القطبى يكون بمقارنة طرفى النمط بنماذج واقعية ، خاصة وأن هناك افتراض متصل بين الطرفين يمكن ترتيب النماذج الواقعية عليه . . . وهناك أمثلة كثيرة في علم الاجتماع لتعريف المجتمعات الإنسانية على أساس هذا الاتجاه (٢) .

ولعل من أهم ما يمثل هذا الاتجاه حضرى حين H. Maine الذى ميز بين المجتمع القروى (وهو صورة تقليدية ومباشرة للشاركة في حياة واحدة) ، والمجتمع الحضرى (وهو صورة رسمية تماقدية للشاركة في حياة واحدة) .

Dictionary of Sociology (ed) Duncan Mitchell London (١)
Routledge and Kegan Paul 1969, P. 215.

Miner (Horace) the nature of the city in Hatt (٢)
and Reiss (ed) P. 17-18.

كذلك Tönnies الذى ميز بين نمط المجتمع التقليدى القائم على الصداقة والقرابة والجرار ، والنمط المقابل له الذى تقوم فيه العلاقات على الإدارة والسياسة والأسواق التجارية .

وكانت الثنائية عند تونيس بداية تتابع ثنائيات أخرى مثل ثنائية كولى Cooley ويكر Becker وبرجر Pöbber (١) .

كذلك فان دور كايم قد ميز بين المجتمع الذى يقوم أساساً على المشاركة فى العمل (وهو المجتمع القروى) ، والآخر الذى يقوم على أسس وظائف إضافية (وهو المجتمع الحضرى) ويذهب روبرت ريدفيلد إلى أن ثنى هذا الاتجاه عند ما فرق بين جماعات الفولك Folk والمجتمعات الحضرية ، وقد أمم بتعريف الأول فقط ، باعتبار أن الثانية تنصف بذات خصائص الأولى ، ولكن بمفهوم الخالصة لها ، أو قطبها الآخر . . فعرف الأولى وهى جماعة الفولك بأنها جماعة صغيرة منزلة أمة متجانسة (تتشابه فيها الوظائف والمهن وظروف الحياة) ، متضامنة اجتماعياً ، ولديها اكتفاء ذاتى ، أى أنها توفر للأفراد احتياجاتهم وأوجه نشاطهم (٢) .

٢ — الاتجاه الثانى : مركب السمات Trait complex :

يرتبط هذا الاتجاه ارتباطاً وثيقاً بالاتجاه السابق ، فهو أن هذا الاتجاه يستخدم صفات قهرية فى تعريفه القروية والمدينة ، وترتبط هذه الصفات فيما

(١) مجاهد (هدى) ، فهمى (نهى) : التخلط فى المجتمعات القروية ، الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع العربى فى الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجناية ، وحدة بحوث الريف ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٨٢ .

(٢) Redfield (Robert) the little community viewpoints (٢) of the study of a human life 1955 the university of Chicago press 1955 P.5.

بأنهما ارتباطاً سببياً . وتفترض بعض تعريفات هذا الاتجاه منهجاً واحداً ،
هو المسبب في التعريف ، ومن هذا المنهج تنفرد للتعريفات الأخرى .

فبالنسبة لسوروكين Sorokin وزيميرمان Zimmerman ، فإن هذا
المنهج الأساسى الذى تدور فى فلكه المنهجيات الأخرى وهو المهنة Occupation ،
فالمهنة هى التى تميز بين الجماعات الريفية والحضرية ، وهذا التمييز كفى (١) :
بينما هناك علماء آخرون يتخذون حجم أو كثافة السكان كمنهج رئيسى وهو
تصيركى .

ومادة ما يستخدم أصحاب هذا الاتجاه السبب الكمية ، إذ أن السبب
الكيفية المستخدمة حتى الآن قليلة .

وينتقد كثير من علماء الاجتماع الحضرين فى الولايات المتحدة الأمريكية
بصفة مدين الاتجاهين السابقين ، ذلك لأن السبب أو الصفات أو المنهجيات
للتالية ليست فى حقيقتها مثالية ، ومن ثم فإن السبب تتاولها من الناحية
التعريفية . .

٣ - الاتجاه الثالث : للتصل الريفى - الحضرى :

Rural - Urban cont

هذا الاتجاه هو أكثر الاتجاهات سيادة فى الولايات المتحدة الأمريكية ،
ويتضمن تدريجاً مستمراً من الريف إلى الحضر ، بطريقة يمكن معها وضع
أو ترتيب جميع الجماعات الإنسانية على ذات للتصل . فالأمر يعرف الريف
والحضر بواسطة صفات أو منهجيات كمية ، فإنه يمكن اقتراض متصل للاختلافات

Sorokin (P.) Zimmerman (C.) Principles of rural (١)
urban sociology New York Henry Holt and Comp.
1929, P. 13.

بطريقة أو ثوما تكتيكية . . . ولهذا فإن اتجاه روبرت ويدفيلد في تعريف قطبي النمط الفولسكي - الحضري ، يمكن أن يدخل أيضاً في هذه الاتجاه على اعتبار أن الصفات التجريدية الجماعات التي تقع بين القطبين يمكن وضعها وترتيبها على طول المتصل .

ولكن مفهوم المتصل الويفي - الحضري يثير كتهد من المشاكل التجريدية يمكن إجمالها فيما يلي :

هل الصفات أو الخصائص التي يمكن بواسطتها تعريف المتصل متفرد في حد ذاتها ، وإذا كان الأمر كذلك ، هل تختلف المقاييس المتصلة لتعريف هذه الصفات اختلافاً واضحاً بالنسبة لكل مجتمع ؟ بحيث لا نستطيع إعطاء تعريف ثابت للمكان الذي يجب أن يشته مجتمع ما هل المتصل ؟ وإذا كان تقدير المقاييس يختلف اختلافاً واضحاً من مجتمع إلى آخر فهل يستطيع الباحث أن يزن ويقدر هذه المقاييس بطريقة يمكن بواسطتها تحديد مكان خاص لكل مجتمع على المتصل ، والحكم على جماعة ما بأنها أكثر أو أقل حضارة من جماعة أخرى ؟

إن دانكن Duncan مثلاً ، يرى أن هناك متغيرات أربع يمكن بواسطتها تعريف الجماعات الحضرية من الناحية السوسولوجية ، هذه المتغيرات تعرف الجماعة الحضرية بأنها جماعة أيكولوجية ذات بناء ديموجرافي خاص ، تتضمن تعديداً واضحاً للعمل والتنظيم الاجتماعي ، لها قيمها وإدراكات ذاتية .

وهناك سبب وجيه للاعتقاد بأن الصفات أو المتغيرات السوسولوجية لتعريف الجماعات الحضرية ، ليست كلها متساوية في القيمة ، بحيث تعطي تعريفاً واضحاً لما يمكن أن يطلق عليه حضري .

فهناك من جهة ، اختلاف واضح بين هذه المتغيرات من حيث سهولة استخدامها في البحوث التجريدية .

كما أن هناك اختلافاً واضح بين هذه المتغيرات من حيث قيمتها ، فإن هذه المتغيرات لا تعطي أداة نظرية لها معنى ولها دلالة للتمييز التجريبي . . كما أن تباينها في المكان والزمان ونسبتها الثقافية وارتباطها بالصبي يختلف اختلافاً واضحاً ومن ثم لا تكون أساساً عادلاً للتمييز التجريبي .

فإن متغير كثافة الجماعة يستخدم بسهولة من الناحية الإجرائية ، ولا يتأثر بالخير في الزمان والمكان ، ولا يمكن قول هذا مثلاً بالنسبة لمتغير آخر ، كالحرك الاجتماعي أو تقسيم العمل .

لذلك ، فإن عدداً كبيراً من علماء الاجتماع ، يتفقون على أن المقياس الرسمي لتعريف الظاهرة الحضارية هو متغير السكان والمنطقة ، ويعرفون الحضرة في ضوء عدد السكان المطلق وكثافة البيئة أو المنطقة . وبالتالي فإن أغلب المتغيرات الحضارية تعتبر كنتيجة سببية لحجم أو كثافة الجماعة (١) ،

يمثل المتصل الرقيق - الحضري تطوراً للاتجاهين السابقين ، وبدلاً من الأنماط القطعية التي يقول بها الاتجاه الأول ، افترض المتصل أن المجتمعات المحلية داخل مجتمع معين تتدرج بشكل مستمر من الريف إلى الحضرة ، كما أنه يستخدم ذات الصفات التجريبية التي يعتمد عليها مركب السبات في وصفه لتدرج المجتمعات .

ثالثاً : تجارب الباحثين لتحقيق من الاتجاهات السابقة :

وهناك تجربتان من ضمن تجارب عدة . نود الإشارة إليها في محاولة الباحثين تجريبياً ، التحقق من الاتجاهات السابقة .

التجربة الأولى : قام بها دانكن في الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد استخدم الإحصاءات الرسمية الأمريكية سنة ١٩٥٠ ، واتخذ منهج (المجم) تصنيف المجتمعات وترتيبها على النصل الريفى — الحضرى بقصد التحقق من التدوج المستمر الذى يفترضه النصل .

لجسم الجامعة فى بحث دانكن عامل مستقل ويربط بهذا العامل خصائص المجتمعات المختلفة التى قام بدراستها .

وقد قسم الباحث المجتمعات المحلية إلى إحدى عشرة فئة :

— المجتمعات الزراعية
وتقسم إلى : مزرعة وجماعة ريفية غير زراعية

جماعة يقل عدد سكانها عن ١٠٠٠ نسمة	} — مجتمعات خارج النطاق للمتخصرة وتقسم إلى
جماعة — عدد سكانها من ١٠٠٠	
من ٢٠٠٠	
من ١٠٠٠٠	
من ٢٥٠٠٠ فأكثر	

جماعة عدد سكانها من ٥٠٠٠٠	} — مناطق متخصرة تقسم إلى :
من ٢٥٠٠٠٠	
من مليون نسمة	
من ٣ مليون نسمة فأكثر	

وقد عرف المنطقة الحضرية أنها مدينة مركزية تضم على الأقل ٥٠٠٠٠ نسمة ، بالإضافة إلى ضواحيها أو المناطق التابعة لها ، وقد تتضمن المنطقة الحضرية أكثر من مدينة مركزية ، ولكن المهم فى الأمر أن الباحث يتناول المنطقة ككل .

وتد ذلك بيانات الدراسة التي أجراها دانسكان لاختيار صيغة اقتراس المتصل
الربى - الحضرى على النتائج التالية :

١ - الكثافة : هناك علاقة منتظمة بين الكثافة وحجم المجتمع ، فكثافة
القطاعات الريفية أقل من كثافة المناطق الحضرية . فالكثافة السكانية ترتفع باهتمام
كلما انتقلنا من الريف إلى الحضر .

٢ - نسبة الذكور : ترتفع نسبة الذكور في المناطق الريفية عنها في
المناطق الحضرية ، ولكن مع عدم تدوج ، فإن نسبة الذكور ثابتة في المجتمعات
الحضرية وغير الحضرية ، لترتفع لجأة في المناطق الريفية .

٣ - كبار السن : (٦٥ سنة فأكثر) : ترتفع نسبة كبار السن في الجماعة
كلما صغر حجمها ، وهناك تدرج مستمر في هذه النسبة في المناطق الحضرية بصفة
عامة فقط ، ثم تنخفض هذه النسبة انخفاضاً ساداً في المناطق الريفية ، وتشابه
هذه النسبة في المناطق الريفية مع مثيلتها في أكثر المناطق تحضراً .

٤ - الحراك الداخلي في محل الإقامة : لم يتحقق افتراض المتصل بالنسبة
لهذا المتغير .

٥ - نسبة العاملين بالزراعة : هناك علاقة منتظمة بين نسبة العاملين
بالزراعة وحجم المجتمع ، بمعنى أن نسبة العاملين بالزراعة ترتفع في المناطق
الريفية عنها في المناطق الحضرية . أى تنخفض هذه النسبة كلما كبر حجم
المجتمع ، أى كلما انتقلنا من الريف إلى المناطق الحضرية ، بينما تتعاكس نسبة
غير العاملين بالمهن الزراعية اتجاهها عكسياً ، أى ترتفع كلما كبر حجم المجتمع ،
أى كلما اتجهنا من الريف إلى الحضر .

٦ - التعليم العالي : ترتفع نسبة المتعلمين تعليماً عالياً كلما كبر حجم المجتمع ،
أى كلما اتجهنا من الريف إلى المناطق الحضرية . وقد تحقق افتراض المتصل
بالنسبة لهذا المتغير .

٧ - الدخل : يرتفع متوسط دخل الأسر كلما كبر حجم الجماعة ، أى كلما
اتجهنا من الريف إلى الحضر ، وقد تحقق افتراض المتصل فيما عدا المجالات
الريفية غير الزراعية ، حيث يرتفع ارتفاعاً حاداً .

٨ - المزوجات من الآلات : تزداد هذه النسبة بصفة منتظمة ومتدرجة
كلما صغر حجم المجتمع ، أى أن نسبة للنساء المزوجات ترتفع في الريف عنها
في الحضر .

٩ - المحسوبة : تحقق افتراض المتصل بالنسبة لمعدل المحسوبة . فإن ذلك
المعدل يرتفع ارتفاعاً تدريجياً كلما صغر حجم المجتمع .

١٠ - حجم الأسرة : لم يتحقق افتراض المتصل بالنسبة لحجم الأسرة .

ويعلق الباحث على نتائج دراسته أن افتراض المتصل الريفى - الحضرى
لم يتحقق إلا بصورة ضعيفة لبعض المتغيرات دون غيرها .

وقد لاحظ دالسن أن الفرى تعبى في خصائصها العامة المدن للصغيرة أكثر
من تشابهها بالجماعة غير الريفية في المناطق الزراعية .

وقد فضل الباحث الاعتماد على تدفيع أدق وأوضح للجماعات المحلية بدلاً
من الاعتماد على ثنائية القرية والمدينة ، أو حتى ثلاثية المزرعة الريفية ، والجماعة
الريفية غير الزراعية . والمناطق الحضرية . إذ أن نتائج الدراسة ومدى الاستفادة
التي يمكن أن يجنيها الباحث في دراسة الفروق الريفية - الحضرية تعتمد

أساساً على صحة وتصنيف المجتمعات المحلية نفسها إلى فئات أكثر تمثيلاً للواقع المدروس . فالاهتمام بتصنيف المجتمعات المحلية تصنيفاً دقيقاً ربما يكون له قيمة أكبر كأداة للدراسة من تلك البناءات الافتراضية مثل المثلث الربيعي - الحضري (١) .

أما التجربة الثانية : فقد حاولها باحثان مصريان هما السيد الحسيني ومحمد علي محمد في تحليلهما للفروق الريفية - الحضرية في المجتمعات المحلية بجمهورية مصر العربية من خلال بعض الخصائص السكانية والاجتماعية .

وقد اقتصد الباحثان حجم المجتمعات المحلية أيضاً كعامل مستقل في محاولة للكشف عن الخصائص السكانية التي ترتبط بهذا المتغير الأساسي مثل البناء العمرى ، الحالة الزواجية ، الحالة التعليمية ، المهنة .

وقد راعى الباحثان في اختيارهما للمجتمعات المحلية تمثيل الوجهين البحري والقبلي من اقليم مصر . وقد قسموا المجتمعات المحلية التي وقع عليها الاختيار إلى أربع مستويات بنائية متباينة من حيث الحجم : المدينة الكبيرة (عاصمة المحافظة) ، المدينة الصغيرة (أحد مراكز المحافظة) ، القرية الكبيرة ، والقرية الصغيرة بداخل المركز المختار .

وقد حدد الباحثان مقارنتهما بين الوحدات المتماثلة الحجم من جانب وبين المستويات البنائية الأحجام من جانب آخر .

نتائج الدراسة :

١ - العمر : دلل بيانات الدراسة أن البناء العمرى لا يختلف باختلاف حجم المجتمع .

٢ - الحالة الزواجية : وجدت فروق ضئيلة بين الوحدات البنائية المختلفة فيما يتعلق بمتوسطات نسب الزواج ، إلا أنه ليست هناك تمة تدرجاً بين الوحدات البنائية المختلفة الأحجام فيما يتعلق بهذه الخاصية السكانية ..

٣ - الحالة التعليمية : دلت بيانات الدراسة على أن متوسطات نسب الأمية تنخفض انخفاضاً تدريجياً بزيادة حجم المجتمع ، وأن هذا الانخفاض يبلغ حداه في الوحدات البنائية الكبيرة ..

٤ - للجنة : دلت بيانات الدراسة على أن متوسطات نسب العاملين بالزراعة تتخذ متصلاً متدرجاً إذا ما أخذنا في اعتبارنا الأحجام الكلية للسكان في الوحدات البنائية المختلفة .

ويمكننا أن نقول إن افتراض المتصل الرقيق - الحضري قد يتحقق بالنسبة لخاصيتين هما : المهنة والتعليم ، بينما سكان ارتباط الحجم بالمتنوعات الأخرى ضعيفاً (١) ..

وفي نظري أن أهم ما يميز المتصل هو أنه يعطى إطاراً مرجحياً يمكن النظريات المختلفة أن تتكامل فيه ، وتقتصر طبيعة واتجاه التغير الثقافي ، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد أن هناك نوعاً من الاستمرار بين فئات إيكولوجية على درجات متفاوتة من التحضر ، حيث قد تتشابه العناصر التي توجد هنا وهناك وفقاً لوصول للظواهر الحضرية إليها دون الالتزام بأن يكون هذا الاستمرار متدرجاً .

(١) السيد محمد الحسني ، محمد علي محمد : الفروق الريفية - الحضرية في بعض الخصائص السكانية : تحليل إحصائي في الحلقة الدراسية لسم الاجتماع الريفي في الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والبنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ ص ٧٥٤ - ٧٧٠ .

الفصل الثالث

نظريات التحضر

مقدمة : نهاية دراسات التحضر :

بالرغم من أهمية المدينة والمكانة التي تحتلها في الحضارة الغربية ، فإننا نجد أن محاولة معرفة طبيعة التحضر والتعرض لعمليات التحضر بالدراسة ، كانت قليلة ونادرة ..

فباستثناء كتاب « السياسة ، لأرسطو ، وبعض المحاولات ، مثل تلك التي قام بها جيوفاني بوترو Giovanni Botero سنة ١٥٨٨ . فإن التعرض للدور الرئيسي الذي تقوم به المدينة كان قاصراً على كتابات البيرويين من أفلاطون ومور حتى ها كينجهام وبيلامى Bellamy . Buckingham ..

ومن بين الدراسات القليلة التي ظهرت عن المدن خلال القرن التاسع عشر ، يمكن أن نذكر على سبيل المثال دراسة فوستيل دي كولانج Fustel de Coulanges سنة ١٨٦٤ عن المدينة القديمة The ancient city ، ودراسة ويبر A. Weber سنة ١٨٩٩ عن نمو المدن في القرن التاسع عشر ، ودراسة شارلز بوث G. Booth سنة ١٨٩١ عن حياة وحمل سكان مدينة لندن Life and Labour of the people of London .. إلا أنه لم يظهر أى تحليل سوسيولوجي للمدينة قبل سنة ١٩٠٥ ضمن دراسة باوتريك Godden ..

ومع بداية القرن العشرين ، اهتم أنجيل وسيميل وويبر Engels, Simmel, Weber بوضع نظرية عامة لنمو الحضري ..

وقد دخلت مدرسة شيكاغو سنة ١٩٢٥ قسم الدراسات الاجتماعية بها إلى إقامة علم اجتماع حضري.. فهذا يارك في سنة ١٩٢٥ ، ولويس ويرث سنة ١٩٢٨ في تبين الاتجاه الايكولوجي في دراساتهم للدينة ..

فالبحوث الحضرية لم تلق رواجاً إلا في بداية القرن العشرين .. ومعتد جهود مدرسة شيكاغو في هذا المضمار الدفعة القوية التي لبى العلماء والباحثين إلى أهمية هذا الموضوع وحيرته ، والاتجاه الاجتماعي البارز في تناول الموضوع بالبحث والدراسة .. وقد جاءت نظرية ويرث Wirth عن التحضر كنتيجة مشمرة ومثمرة للبحرث التجريبية المبدئية التي أجرتها مدرسة شيكاغو عن المدن الأمريكية بصفة خاصة .. ولا يجب أن ننسى في هذا المجال جهود Kingsley Davis في محاولة التمييز بين التحضر ونمو المدينة ومحاولة جوبرج Sjoberg في استخلاص الخصائص الحضرية ، وذلك بمقارنة المدن السابقة على التصنيع بالمدن الصناعية فعلاً ، وقد تناول بالمقارنة المدن على مر العصور في العالم ، كذلك ريزمان L. Reisman الذي حاول تحديد الشروط المطلوبة لإقامة المجتمعات الحضرية .. وسوف نحاول أن نخصص هذا الفصل لمرضى النظريات - التي جاء بها كل من لويس ويرث وديفيد وجوبرج وريمان - بالتحليل ثم بالنقد ..

أولاً : نظرية لويس ويرث Louis Wirth :

ينظر ويرث إلى التحضر نظرة مزدوجة ، فهي أفعلية اجتماعية وخصائص اجتماعية في آن واحد . لذلك فهو يفرق بين التحضر كمصطلح إقامي ، والتحضر كظاهرة اجتماعية ..

ومن المزعوم أن يكون التحضر كظاهرة اجتماعية ، أكثر وضوحاً في الأماكن الحضرية - أي في المدن - ولكنه غير قاصر عليها ، ومع ذلك فإن تواجج بعض السمات التي يبنى عليها ويرث نظريته غالباً ما تجعل التحضر بمعناه الفيزيقي (للدينة) مرتبطاً بالتحضر الاجتماعي ..

وتدور نظرية ويرث حول سمات أو خصائص ثلاث هي : الحجم والكثافة والتأثير . . هذه السمات الرئيسية ترتبط ببعضها البعض بسلسلة من الإقراعات تحدد الشروط التي بمقتضاها يمكن التوقع بأن مجموعة كبيرة ومتميزة من الأفراد ، تستطيع أن تتعاون بصورة ما ، يمكن بواسطتها الحفاظ على التنظيم الاجتماعى المقصد السائد فى المدينة . .

ومن ثم فإن ويرث يجعل المظاهر المختلفة للحياة الحضرية ، تدور فى فلك هذه السمات الرئيسية وترتبط بها بطريقة منظمة . .

فهر يعرف المدينة بأنها تجمع كهر ثابت ذو كثافة عالية ومكون من أفراد متميزين اجتماعيا . .

سمات التحضر فى نظرية ويرث :

حاول ويرث التعرف على صورة العمل الاجتماعى من جهة ، وصور التنظيم الاجتماعى من جهة أخرى - التى تظهر عادة فى المدن - ويدل على أنها ترجع منطقيا لسمات التى اختارها أساسا لنظريته ، وذلك على النحو التالى . .

(أ) صور الفعل الاجتماعى :

يجعل ويرث صور الفعل الاجتماعى الناتجة من تعريفه للمدينة فيما يلى :

١ - أن التضمين النهي لحجم المدينة وما يقرب على ذلك من تنوع الأفراد وتمايزهم يهدف الصلات أو الروابط بين السكان ، لأن للقيمين فى المدن قد أتوا إليها ظاهرا من جهات متفرقة ، وبالتالي لا يضمنون لمعادات وتقاليد واحدة ، كما هو الحال بالنسبة للقيمين بالتقوية . .

ومن ثم ، تحمل وسائل الضبط الاجتماعى الرسمى على الولاء الطيعى الذى يمكنه الريفيون لتقاليد المشركة ، ويعرب على ذلك أن يتجنب سكان المدينة

الإقامة في أماكن يعيش فيها أفراد يختلفون عنهم اختلافاً كلياً . . وبالتالي تتواجد مناطق متجانسة ، يعيش فيها أفراد متجانسون نسبياً في مشاربهم وعاداتهم وتقاليدهم ، ويمكن الحفاظ داخل هذه المناطق على روابط قوية .

٢ - إن طابع العلاقات الاجتماعية يتغير تغيراً ملحوظاً ، وفقاً لحجم التجمع البشري ، فكلما نمت المدينة ، قل احتمال معرفة الشخص لشخص من الفاطنين معه . ويزداد في ذات الوقت عدد الأشخاص الذين يقابلهم الفرد ويعتمد عليهم في حياته اليومية ، وغالباً ما يخاطب هذا الاحتكاك جانباً واحداً من حياة الشخص ، لذلك فإن الاتصالات الاجتماعية تكون غير شخصية وسطحية ومؤقتة . ومن ثم ، فإن الشخص لا يلبس سوى قشور وجوانب معينة من شخصية الأفراد الذين يتعاملون معه . . وينظر الشخص إلى العلاقات الاجتماعية على أنها وسائل تساعد على تحقيق أغراض شخصية . . ومن ثم ، ينصف سلوكه بالحدود والزيغ . . وكلما أصبح الإنسان أكثر حرصاً ، كلما بعد عن تعبيره التلقائي ، وعن معنى المشاركة نتيجة لمحيته في مجتمع متكامل - تلك الصفات التي يحرص ويرت على جعلها وفقاً على الجماعات الأولية ، والحياة الريفية بصفة عامة . .

(ب) صور التنظيم الاجتماعي :

ويحدد ويرت صور التنظيم الاجتماعي المصاحبة لقيام المدينة على النحو التالي :

١ - إن زيادة حجم الجماعة يؤدي إلى تقسيم واضح للعمل . . وكلما نمت تقسيم العمل ، اهتمت المصانع الكبيرة الصناعات والأعمال الأسرية الصغيرة . . والمصنع الكبير لديه موارد كبيرة ، يستطيع بواسطتها اجتذاب عماله - على اختلاف مستوياتهم الفنية - من مجالات عديدة . . لذلك يتطلب التكامل الاجتماعي إقامة قواعد وأسس من الأخلاقيات للجماعات المهنية المختلفة . إذ أن عدم توافر هذه القواعد من شأنه أن يؤدي إلى خلافات كثيرة ، قد تتخذ طابع الشراسة في العلاقات ما بين العمال . .

ويزداد تقسيم العمل تطوراً كلياً نمت وتطور السوق بموارد — سواء أكان المحلى أو الإقليمى — وتخصص بعض المدن فى منتجات معينة ، تتميز بها ويرتبط التخصص الزائد عن الحد بعدم توازن أو بخلخلة فى منتجات المدينة .

٢ - إن زيادة حجم الجماعة ، يؤدى إلى زيادة اعتمادها على طرق الاتصال غير المباشرة ، لنشر المعلومات والآراء ، لأن هناك احتمالية فى تجميع السكان فى مكان واحد .

٣ - إن زيادة كثافة السكان فى منطقة ما ، يؤدى إلى زيادة التخصصات المختلفة ويزيد من تنوع الأفراد وتمايزهم ، ويصبح هذا التنوع والتمايز ضرورة حتمية لمقابلة احتياجات أعداد متزايدة من السكان .

٤ - إن زيادة الطابع السطحى للاتصالات الاجتماعية ، يجعل الاتصال الفيزيقي فى المدينة شبه منطوق ، فينقسم الأفراد إلى فئات ، يتعاملون على أساس رموز مرئية ومحسوسة مثل : الملكية ، الدرجات ، الأجور والمرتبات .

٥ - إن لدرة الأرض تؤدى إلى ارتفاع قيمتها ، ولا يحصل عليها إلا من يستطيع أن يحمي أكبر هائذ منها ، أما الحصول على الأراضى السكنية ، فينضج لعدة عوامل ، منها مكان الأرض ، قربها من العمل ، همداء عن الأتربة والأدخنة ، هذوها . . إلى آخره .

وتكون القطاعات المختلفة فى المدينة ، وظائف اقتصادية مختلفة ، تميز منطقة معينة ، أو فئة معينة بالاداء .

٦ - أن عدم توافر الروابط العاطفية والانفعالية الصادقة بين العاملين والقيمير ، فى المدينة يؤدى إلى تولد التنافس والاتهام إلى الاستغلال المتبادل .

٧ - إن إبقاء الحياة يزداد نتيجة لارتفاع الكثافة السكانية وما يتبع ذلك من امصالات واحتكاكات يومية تعرض الأشخاص باستمرار المؤثرات جديدة .

٨ - إن إجراءات شكلية منظمة تضبط علاقات الأفراد وتعمل على تقليل الاحتكاكات بينهم (رجل الشرطة - إشارات المرور) .

٩ - إن البناء الطبقي أقل وضوحاً في المدينة ، لأن مراكز الفحص بداخله قد تكون متضاربة مع بعضها نتيجة لأن الشخص الواحد ينتمى إلى جماعات مختلفة ، ويقوم بأدوار مختلفة عديدة ، وبالتالي فإن التفاعل مع أفراد مختلفين - من حيث الأدوار الاجتماعية الذين يقومون بها ، ومن حيث ظروفهم الشخصية - يلغى التمايز الطبقي البسيط .

١٠ - إن المقيمين في المدن ينتمون إلى جماعات مختلفة ، وتقاطب هذه الجماعات مظاهر مختلفة من الشخصية الإنسانية ، لذلك فقد يتضارب ولازم لهذه الجماعات ما دامت مطالبهم ليست بالضرورة متمشية مع بعضها . ويؤدي ذلك بالخصرى إلى حراك جنسائى واجتماعى واسع ، فهو أقل تقيداً من الرئى فى ولائه لجماعة معينة ، لأسره أو لمدينة ما . لذلك فهو يتصف بالمرونة لأنه قد يجيد من ولائه ومبادئه بسهولة .

١١ - إن أثمان الأصناف الممتازة والخدمات الخاصة ترتفع إذا ما قورنت بالأصناف العادية والمتنوعة على نطاق واسع . . ويسود الاتجاه المادى بين الأفراد الذين يحكمون على كافة السلع والخدمات بمقيار واحد هو السادة . . وهذه النظرية المادية تكون العناصر الأساسية لثقافة مفسـتركة فى المجتمع : الأدوات - الأشياء . .

بجمل القول : أن ويرث يرى أن ازدياد حجم التجمع البشرى يؤدي إلى زيادة أعداد متزايدة من الأفراد ، وإلى اتصالات ثانوية مؤقتة وجردية ، وإلى زيادة التحرر من الضبط الاجتماعى الذى تمارسه الجماعات الأولية ، مع ما يترتب على ذلك من شعور بالاغتراب ومن تفكك اجتماعى . . ويؤدي ازدياد حجم التجمع

البشرى كذلك إلى الانتماء إلى عدد كبير من الجماعات . . كما وأن ارتفاع كثافة السكان يقرى من الآثار المترتبة على الحجم ، وخاصة فيما يتعلق بتنوع وتخصص الأفراد . ويؤدى أيضاً إلى تميز مكانى داخل المدينة . . مثل هذا التمايز بين الأفراد من شأنه أن يساعد في سد حاجات وتقدير أمور عدد متزايد من الأفراد .

فالناتج الاجتماعي المترتبة على مثل هذه السمات الثلاث ، تؤثر على البناء الايكولوجى للمدينة ، وعلى نسق التنظيم الاجتماعى ، وعلى الحالة النفسية والاجتماعية للقيمين في المدن .

ونتيجة لذلك ، فإن ويرث يعرف التحضر — بأنه مجموعة من النظم الاجتماعية والاتجاهات التي تتواجد عند ما يتمايز الأفراد بصفة دائمة في جماعات كبيرة الحجم ، كثيفة السكان ، ومتميزة مهيأ ، وقد أراد بذلك أن يعزى للتحضر التي تحدث في الاتجاهات والالماط الاجتماعية ، كنتيجة للنمو اللانهاى للمدن ، وأن يذهب إلى النتائج المتوقعة المترتبة على نمو المجتمعات الإنسانية في محاولاتها للحفاظ على تماسكها الاجتماعى^(١) .

ثانياً : نظرية كينجولى ديمير Kingley Davis :

ينظر ديفيز إلى التحضر على أنه مسألة إقامة ، ويميز بين التحضر ونمو المدن كعريقتين مختلفتين لقياس توزيع السكان . . ويستخدم ديفيز مفهوم التحضر بطريقة خاصة ، فهو يميز عن التحضر بقياس نسبة عدد الذين يعيشون في مناطق حضرية ، إلى العدد الكلى للسكان .

(١) Wirth (Louis) Urbanism as a way of life in cities
and Society Hatt (P) and Reiss (A , ed) free press of glencoe
1964, P. 46 - 49.

وينبه ديفيز إلى أن التحضر لا يعنى فقط نمو المدن . . فإدام العدد الكلى للسكان يتكون من حضرين وريفين على حد سواء ، فإن نسبة الحضرين (التحضر) تكون حمولة لها معاً . . وبالتالي فقد نمو المدينة دون أن يصاحب ذلك بالضرورة أى تحضر . . وذلك إذا كان نمو الريفين يتم بذات معدل نمو الحضرين أو بمعدل أكثر ارتفاعاً منه . . فيظل التحضر ثابتاً . بينما يزيد العدد الكلى لسكان المدن . .

ويميز ديفيز بين عملية التحضر في الدول المتقدمة والدول النامية . إن زيادة إيقاع التحضر في الدول المتقدمة قد جاء نتيجة لهجرة الريفيين إلى المدن . . وقد ساعد على هذه الهجرة وغذاها نمو وإزدهار الرمائى التكنولوجية الحديثة وإدخال المكنة في المجال الزراعى والصناعى على حد سواء ، مما أدى إلى وجود فائض كبير في سكان الريف ، امتصته المصانع الحضرية مريباً . . فإذا أضفنا إلى ذلك انخفاض معدل الوفيات في الحضر ، والخدمات التى تكفلها المصانع الحضرية لعمالها ، لأدركنا أسباب تزايد نسبة السكان الذين يعيشون في الحضر . .

وإذا كان نمو المدن بالأمس قد جاء مصحوباً بارتفاع معدلات التحضر ، فإن السكان الحضريين اليوم في الدول المتقدمة ينمون ، ولكن نسبة التحضر (نسبتهم إلى السكان ككل) تظل ثابتة . بل وقد تقل . . وإذا كانت عملية التحضر لها بداية ونهاية ، فإن نمو المدن ليست له حدود . وقد يستمر حتى بعد أن يصبح جميع الأفراد يعيشون في المدن . .

إن الاختلاف بين القرية وبلدية ، اختلاف في الدرجة ، والتمييز الإجرائى بينهما ، تحكى يختلف من دولة إلى أخرى .

المؤشرات التي استخدمها ديفيز لتعريف التحضر :

ويستخدم ديفيز مؤشرين لتعريف التحضر :

١ - نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أماكن يزيد حجمها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة .

٢ - نسبة السكان الحضريين وفقاً للتعريف الذى تتخذه كل دولة بحسب ظروفها الخاصة .

أما في الدول النامية ، فإن مرحلة الزيادة السريعة في التحضر ما زالت في بدايتها ، لأن نسبة السكان الذين يعيشون في الحضر ما زالت ضئيلة بالنسبة للعدد الكلي للسكان .

ولكن هذه القول لا يمر - وفقاً لما يراه ديفيز - بذات مراحل التحضر التي تمر بها الدول المتقدمة ، ومن الأهمية بمكان ، ملاحظة الفرق بين زيادة عدد الأفراد الذين يعيشون في المدن (نمو المدن) ، وبين زيادة نسبة الذين يعيشون في مناطق متحضرة إلى العدد الكلي للسكان (التحضر) . إذ أن زيادة عدد سكان المدن ، إنما يرجع أساساً في هذه الدول إلى الزيادة الطبيعية للسكان (زيادة المواليد على الوفيات) ، أكثر من كونه يرجع إلى الهجرة من الريف إلى المدن ، ذلك أن المناطق الحضرية - أسوة بالمناطق الريفية - لديها معدلات وواليد مرتفعة . كما وأن المدن ليست مصنعة التصنيع الكافي لتوفير فرص عمل للسكان الحضريين أنفسهم .

وبجمل القول ، أن ارتفاع معدلات التحضر وكذلك نمو المدن في الدول النامية غير مرتبط بارتفاع في مستوى المعيشة كما هو الحال بالنسبة للتاريخ الحضارى للدول المتقدمة .

واليوم تشهد الدول النامية - وهي تمثل ٢/٣ سكان العالم - زيادة سريعة

في التحضر ، وهي المستقلة عن زيادة معدلات التحضر في العالم . ففيها بين عامين ١٩٥٠ ، ١٩٦٠ زادت نسبة السكان الذين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة بمقدار النصف في البلاد النامية عنها في البلاد المتقدمة .
إلا أنه يجب أن نلاحظ أن مؤشر التحضر في الدول النامية ، وإن كان مرتفعاً ، إلا أن هذا لا يعني أنها في مرحلة التحضر المرتبطة بالتنمية الاقتصادية ، لأنها لا تسير في ذات المراحل ، ولا تمر بنفس الظروف التي مرت بها الدول المتقدمة ، فإنها لا تنمو أسرع من نمو الدول المتقدمة حالياً ، ولكن أسرع مما كانت تنمو به الدول المتقدمة في أول مراحل تحضرها .

إن نمو المدن في الدول النامية يتم بمعدل يثير الدهشة ، وأسرع بكثير من الانفجار السكاني الذي حدث في المدن الصناعية إبان القرن التاسع عشر . وإذا استمر الحال على ما هو عليه الآن ، فاتها سوف تضاعف سكانها كل ١٥ سنة .

ويمكن إجمال ما أسهم به ديفيز في إثراء دراسات التحضر ؛ بأنه وجه ميدان التحليل المقارن للبلد ، واهتم هو ومدرسته بالمظاهر الديموجرافية لعمليّة التحضر^(١) .

ثالثاً : نظرية جوردج Gideon Sjöberg :

يتميز التصنيع عند جوردج للتغير الأساس المذهب للتحضر : وقد استخلص — نتيجة لذلك — الخصائص الحضرية ، من مقارنة المدن الصناعية بالمدن غير الصناعية أو السابقة على التصنيع .
فالمدينة غير الصناعية تظهر كنمو متميز في تحليله للظواهر الحضرية ، وتتميز

Kingsley (D) the urbanization of the human population (١)
in urbanism in world perspective Sylvia Fleis Fave (ed) Thomas
Y crowell company New York 1968, P. 35-45.

بالتنظيم اجتماعي تقليدي . ويبرز جوهر الدرجة التي تفتقر بها التفاعلات الاجتماعية
— استجابة للتصنيع — اختصاراً الحتمية الاقتصادية والتكنولوجية .

ويبرز جوهر دائماً بين الماء والصناعة في المدن السابقة على التصنيع ،
سواء من الناحية الأيكولوجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية .

(أ) التنظيم الأيكولوجي للبيئة الصناعية :

١ — تعتمد المدينة — في وجودها وحياتها اليومية — على الأغذية والمواد
الاولية التي تحصل عليها من خارجها ، فهي لهذا السبب مركز توصيق في المقام
الأول ومركز للصناعة الحرفية .

٢ — لا يمثل الريفيرون المقيمون في المدينة سوى (١٠ ٪) من سكانها ،
وبالرغم من هذا ، فإن عدداً قليلاً من هذه المدن يزيد عدد سكانه عن ١٠٠,٠٠٠
نسمة ، ويحدث النمو نتيجة الزيادة الطبيعية للسكان . وترجع هذه الخصائص إلى
نوعية النظام الاجتماعي العام . فإن الفائض الزراعي محدود بموامل كثيرة
ومعروفة ، لعل من أهمها : سيادة الزراعة التقليدية ، وسوء وسائل المواصلات ،
وهداية الوسائل المستخدمة في الحفاظ على المواد الغذائية وتخزينها .

٣ — تنخفض معدلات الخصوبة وكذلك معدلات الوفيات بين العفوة ،
على عكس ما هو الحال في الطبقات الدنيا .

٤ — يرتبط التنظيم الأيكولوجي للمدينة غير الصناعية ارتباطاً وثيقاً بالبناء
الاجتماعي والاقتصادي للمدينة ، فأغلب العوارض مجرد عوارض للأفراد والحيوانات
المستخدمة ، والمساكن منخفضة ، هذا الضغط البشري ، إذا أضفنا إليه مستوى
منخفض من الوعي ومعرفة عالية محدودة ، لأدركنا المشاكل الصحية الهائلة الأهمية
التي يثيرها هذا الوضع .

٥ - سبتضخ الزمّل النبريقى والمكانى الجماعات الفرعية المختلفة . فالطبقات الدنيا تعيش فى أطراف المدينة ، وخاصة المزارعون منهم أصلاً الذين يظلمون الإقامة بجوار الأراضى الزراعية حتى يتمكنوا من زيادة دخولهم بزراعة بعض الخضراوات .

٦ - يؤدى الانقسام الاجتماعى الصارم بين الطبقات إلى تكوين أحياء وأقسام محاطة بأسوار وبجدران كثرة ، تنافى عند حلول المساء . وهذه الأحياء تنعكس التقسيمات الأجنبية المحلية الصارمة .

٧ - تعمل العزلة الاجتماعية ، وقلة وسائل المواصلات ، وندرة المراكب الإقايى ، وضغط الأحياء ، على تنمية مناطق مكونة أساساً من الجماعات الأولية .

٨ - تؤدى عزلة التجمعات المبنية المختلفة بعضها عن بعض إلى إيجاد شوارع خاصة بحرف معينة لا يمكنها سوى أخصاء هذه الحرفة .

٩ - يؤدى عدم التخصص فى استخدام الأرض ، إلى إقامة المحلات التجارية فى المساكن ، وإلى استخدام الأبنية الدينية كمدارس أو مراكز التسويق . فالجامع والكنيسة هما عادة مركز حياة الجماعة ، لأن حى الأهمال ليس له مكانة معينة .

١٠ - يقع السوق الرئيسى فى وسط المدينة ، وأغلب الأبنية لها طابع دينى وسياسى . ولا يرجع السبب فى رجوع السوق فى وسط المدينة إلى أن أغلب وسائل المواصلات تتجمع فى المركز ، ولكن يرجع ذلك إلى أن قرب هذه المنطقة من مناطق إقامة وحمل الصفوة ، وهى الفئة التى تملك أكبر قدرة شرائية فى المدينة .

ووسط المدينة يعتبر أفضل الأماكن لإقامة الصفوة ، فهى أكثر الأماكن

. ارتفاعاً وأكثرها أمناً ، وأكثرها ملاءمة للحفاظة على اتصال وثيق بين الأسر التي تنتمي إلى ذات الطبقة .

وعالماً أن وسائل النقل بدائية ، فإن الصفوة تقال في وسط المدينة . ويرتفع ترابذ الفقر ، ويزايد المسافة من وسط المدينة . . وتميز للمناطق المحيطة بوسط المدينة بكثافة مرتفعة ، وبهوارع ضيقة متعرجة وغير نظيفة في أغاب الأحياء . . وتعيش الطبقة الدنيا في مناطق مختلفة من المدينة وفقاً لانتهاؤها السبلالية والدينية والهجية . .

(ب) التنظيم الاجتماعي للمدينة السابقة على التصنيع .

١ - البناء الطبقي :

تعتبر الصفوة للتملة في المدينة السابقة على التصنيع من أهم مكونات البناء الطبقي . وتعتمد الصفوة في حياتها وفي وجودها على العامة ، وتتكون هذه الصفوة من للعاملين من الأسر الكبيرة - الذين يتمتعون بقدر وفير من الملكية ، والذين يتقلدون المراكز العامة في الهيئات الحكومية والدينية والترهوية ، وبذلك تكون لهم سلطة كبيرة . .

أما العامة وهي - الطبقة المقابلة لطبقة الصفوة - فتكون من جهات مثل مال الصناعة ، الذين يفتحون السلع والخدمات أساساً لحساب الصفوة . .

وإن كان هناك فصل واضح بين هاتين الطبقتين ، إلا أن هناك تدرج في المرمية والدرجة بداخل كل منهما . .

والطبقة المتوسطة غير معروفة في المدن السابقة على التصنيع . وهناك طبقة أقل شأنًا من طبقة العامة ، نظراً لقيام أعضائها بأعمال مخجلة كدفن لائق التسلول ، وفي بعض الحالات يعتبر مقيمى الحفلات والتجار المتجولين من عداد

هذه الطبقة ، لأن أعمالهم تعرضهم للآراء الجديدة التي تعرض الصفوة على الانحرال عنها ، ويشتمى هؤلاء الأفراد إلى فئة يطلق عليها الهواش ..

والتي تباذ الطبقي يقوم أساسا على الصفات الشخصية : للمنية ، السن ، للملبس ، طريقة الكلام ... الخ ..

٢ - المسقى القرابي :

تحتل القرابة مكان الصدارة من حيث الأهمية ، في المدن السابقة على التصنيع . وهي التي تحافظ على استمرار الأمر الكهدة . وجميع الروابط الأسرية تابعة لروابط القرابة ، حتى أن أي انهيار في الحياة الزوجية الذي ينجمه انفصال الزوجين ، لا يعتبر في حد ذاته مؤشرا لتفكك ، إذ أن الطرفين سرعان ما تتمسكهما جباهاتهما القرابة ..

والقرابة - من الناحية الوظيفية - متكاملة مع الطبقة الاجتماعية ، ويقربها التنظيم الاقتصادي . فالمن - من طريق النقابات - تختار موظفها على أساس البناء القرابي ..

وينظم الزواج عادة بين الأسر ولا يترك لرضيات الأفراد وميولهم الخاصة ، ويبرز التنظيم الأسري والقرابي بعض صور من التمييز على أساس الجنس والسن ...

- فالأدكومتلا لم أهمية خاصة في الأسرة ، أما المرأة في طبقة الصفوة فهي لا تقوم إلا بوظائف قليلة خارج المنزل ، فهي ترضع في طفولتها ولولدها وفي شبابها لزوجها ، وهي معزولة تماما عن الحياة العامة ..

- إن التدرج في فئات العمر من العوامل الفعالة لضبط الاجتماعي ، فالإبن الأكبر له مميزات خاصة ، أما الأطفال والمراهب هموما ، فيه يرضعون

للأهالي وللبالذنين الآخرين أما كبار السن فلهم سلطة كبيرة ومكانة فريدة في الأسرة وفي المجتمع ، وهذا يساعد على الحفاظ على العادات والتقاليد ..

إن القرابة هي الرابطة القوية ، التي تربط بين اهتمامات ومصالح الصفوة . فالصفوة تقيم في وسط المدينة ، وأعضاؤها يتفاعلون بطرق منتظمة ومعددة ويتزوجون من بعضهم البعض ويمارسون الضبط الاجتماعي على الآخرين من خلال الموظفين الرسميين ، إذ أن الاتصال بين الصفوة والعامه نادرا وغير مقبول ..

وإذا كانت العلاقات الاجتماعية سطحية وغير شخصية بين العامة ، فإنها مباشرة ووثيقة بين الصفوة ..

تؤدي علاقة القرابة إلى صراع في الولاء بين الجماعات المختلفة : لأن العضوية التنظيمية عضوية نسب ، وهناك تداخل واضح بين الجماعات القرابية والمهنية والدينية والتربوية ..

وهناك حراك اجتماعي واضح بين جميع الطبقات . والحراك إلى أسفل أكثر شيوعا من الحراك إلى أعلى : فقد يفعل أحفاد الصفوة في الحصول على أعمال تناسب مع مراكزهم ومكانتهم الاجتماعية ، كذلك فإن أحفاد الموظفين الرسميين قد يدخلون الطبقة الدنيا لسبب أو لآخر . ولكن الحراك إلى أعلى قليل الحدوث لأنه يعتمد على تغيرات جذرية في طريقة الحياة ، وليس فقط على تراكم الثروات أو عن طريق الحصول على بعض المراكز الهامة أو نتيجة لبرج كبير في التجارة أو لتفوق الحربي ..

٣ - النسق الديني :

يرتبط النسق القرابي بالنسق الديني ، ويصل تنظيم النسق الديني إلى أكل صوره بين أعضاء الصفوة المتعلمين . ويتمركز في المدينة صفوة الموظفين الدنيين ، ويتميزون القدوة التي يفتن آثارها من أعضاء المجتمع ..

فالنامة ليس لديهم قسط وافر من التعليم ، تستطيع بواسطته الحفاظ على المبادئ الصحيحة ، التي تنص عليها الكتب المقدسة .

والنسق الديني يؤثر على البناء الاجتماعي الكلي للديانة . فالأنشطة الدينية تنفذ إلى الأنشطة الأسرية والاقتصادية والحكومية ، أما الحياة اليومية فليكن بالمعاني الدينية .

وينفذ السحر أيضاً في الأنشطة الأسرية والاقتصادية وجميع الأنشطة الاجتماعية الأخرى ، ولعل أهم ما يميز هذه المدن الطرق غير الطبية للشفرة المستخدمة في علاج الأمراض وذلك على جميع المستويات .

٤ - التعليم :

يحظى بالانعام ذكرو الصفوة فقط ، وتنتصر مهمة التعليم في تدريب الذكور من الصفوة على تقلد الوظائف العامة الحكومية والتربوية والدينية . . فالتعليم العام غير مطلوب ، ولا يعتبر هدفاً في حد ذاته ، لأن نسق الإنتاج لا يسمح بالتفرغ للتعليم ، كما تختلف لغة الكتابة عن اللغة التي يتكلم بها العامة .

ويقوم التعليم مادة وأساساً على معرفة الكتب المقدسة ، ويفتخر من الدارسين معرفة وترديد النصوص الدينية المقدسة ، أكثر من تقييمها وفهمها ، وللمعلم مكانة متارة بين السكان ، لأنه متمم ، حيث العامة جهلة ، ولأنه على علم وفهم بالكتب المقدسة .

٥ - الاتصال :

المدن السابقة على التصنيع معزولة إحداها عن الأخرى لعدم توافر وسائل الاتصال . وهذا الاتصال لا يقوم به سوى التجار والتجارلون ، مما يؤدي إلى تحديد مجال تأثير المدينة .

إن وسائل الاتصال - بصفة عامة - غير مباشرة ، ويتولاها موظفو زرسميون
مكلفون بإلقاء الخطب العامة . وتنتقل العادات والتقاليد من الصفوة إلى العامة ،
عن طريق هذا الاتصال الشفوي ومن خلال الأغاني والنصوص والقصص العامة .

٦ - الحكومة :

إن المدينة التي تتمركز فيها الصفوة الممتازة هي التي تتخذ كقوة رسمية للحكومة .
والنظام الحكومي نظام متكامل مع العظم التربوية والدينية ، ويقوم موظفون
أساسيين :

— فرض الهبات والهدايا على العامة واعتماد أنظمة الصفوة :

— المحافظة على القانون والنظام ، من خلال أو عن طريق قوة البوليس
التي تعمل على ضبط الخارجين على القانون ، والمحاكم التي تهمي العادات والتقاليد
وقواعد وتعاليم الكتب المقدسة ، وهذا ولا يوجد أداة رسمية لتنظيم الحياة
الاجتماعية ، ولكن الضوابط غير الرسمية أهم ، وتمثل في القرابة والثقافة
والأنماط الدينية ... الخ .

(٣) التنظيم الاقتصادي :

١ - يعتمد إنتاج السلع والخدمات ، على المجهود الحيواني والإنساني
كصادر للطاقة .

٢ - تعرف هذه المدن نظاماً لتقسيم العمل محدود ، وهناك كود من
الآخلاقيات الجماعات المهنية المتخصصة ، وتقسيم العمل يعتبر نتيجة وليس عملية .
وفيما عدا ذلك التقسيم الذي يميز بين الرئيس والعبيد ، فإن الحرفي يشارك
في جميع مراحل تصنيع السلطة ، وفي بعض الأحيان ينقل العمل إلى مسكنه ،
حتى يستطيع داخل حدود التقاية أن يباشر العمل وطرق الإنتاج .

وهناك قواعد صارمة بين الطرفين تحدد مستويات الدخول ومستويات الإنتاج وطرق البيع .

ولكن لا يوجد إلتاج على نطاق واسع ، وبالتالي فإن احتمال التراء والتخزين والبيع على نطاق واسع غير متوقع في هذا التنظيم الاقتصادي .

والصفوة وإن كانت تشتري من التجار ، إلا أنها تحقر أعمالهم لأنها ترى أنهم يحتلّون بالطبقات الدنيا ، كما وأن مهنتهم تتضمن قسطاً من الأعمال البدوية التي ينظر إليها باحتقار من جانب الصفوة ، لذلك فإن الصفوة لا تستثمر أموالها عادة في التجارة .

فاذا ما ارتبط هذا النعال ، بمستوى مختلف من التكنولوجيا ، فإن ذلك من شأنه أن يعرقل الإنتاج الكبير ، ويقلل من سرعة التقدم التكنيكي ، فاذا ما أضفنا إلى ذلك الفقر العام للطبقات الدنيا الذين يمثلون الجهور الحقيقي للسوق فإن موضوع الاسثمار وتكوين رؤوس الأموال يصبح أكثر صعوبة .

٣ - العلاقات التجارية : وتقوم على عاملين :

(أ) استفادة كل من التاجر والعميل من إقامة علاقة شخصية بينهما ، فالتاجر يستطيع أن يطمح على مساندة عملائه وأقاربه . وهذا النوع من مهم في نطاق سوق لا يعرف بعد أساليب الترويج والترويج بهذا .

(ب) ارتباط العلاقة التجارية بأنماط سلوكية منظمة : بمعاملات ومبالغة في وصف المنتجات ومساومة على الأثمان .

والعائد الإداري بسيط ، لأن التبادل والمعاملة يتان بين شخصين قهريين للغاية . وإذا كان التجار يستطيعون التراء بالتعامل مع الصفوة ، بتقديم السلع للفاخرة لهم ، إلا أن الفلة المدوية الصفوة ، لا تحصل من الاتجار منهم أساساً يمكن أن يقام عليه صناعة على نطاق واسع .

لذلك فالأسواق تنمو ببطء ، والمحاولات لتوسيع حجم التجارة قليلة ، خاصة إذا كانت صناعة السلع تتضمن عملاً يدوياً شاقاً ، وإذا كان ترويج السلع موجه القلة .

٤ - تنظم لاهن فيما يسمى بالنقابات وتعمل مثل هذه التنظيمات على تطبيق جميع العاملين في الأنشطة الاقتصادية فيما عدا الصفوة . وهناك نقابات للتجار والمهنيين ، والصياغ والنساجين والخدم ومنظمى الحفلات والمتسولين وحتى القصور .

إن عضوية النقابة وعضوية الحرفة من الشروط اللازمة لمزاولة أى مهنة ، وذلك يؤدي إلى شيء من الاحتكار . وهذه الهيئات تنظم العمل بين أعضائها ، فهي التي تحدد أثمان السلع والخدمات ، وهى التي تدين العمال في الوظائف ، ويكون اختيارهم خاضع لمبادئ القرابة أكثر من كونه خاضعاً لمواصفات عامة مطلوبة في هذه الحرفة أو تلك .

والنقابة وظائف أخرى : دينية : فكل نهاية تقبى رائداً دينياً معيناً ، وتقيم له الاحتفالات الدورية . وتقوم بدور هيئات التساميين الاجتماعى ، بموازرة أعضائها وقمع الشدة ومع ذلك فاستغلال النفوذ موجود بين أعضاء النقابة القدامى الذين قد يستغلون الأعضاء الجدد وخاصة صغار الصبية بطرق شتى .

٥ - يعمل النسق الاقتصادى كله بنهر ضوابط عقلية أو منطقية ، فليس هناك أى توحيد أو تقنين فى التصنيع وفى الإنتاج وفى التسويق ، كما أن أثمان السلع غير محددة ، لذلك تكثر المساومات بين البائع والمشتري . كما أن الموازين غير دقيقة ، ولا يعرف السوق نظام فرز السلع على أساس الحجم والنوع أو الجودة ، لذلك يسود الغش والتزييف فى السلع ، وهناك اختلافات

واضح بين المدن وبعضها ، بل وفي داخل المدينة الواحدة قد توجد مجالات متعددة مما يدل على أن العمل الاقتصادى في مجموعه لا يقوم على أى منطق أو رأى تمقل .

يحمل القول ، أن جوبرج يصف المدينة السابقة على التصنيع بأنها تتكون من طبقتين : الصفوة العامة ، والتعليم الرسمى . مقصور فيها على الصفوة فقط ، وهو عبارة عن التعليم عن طريق التكرار للسنن والشرائع التقليدية .

والحرك الاجتماعى فيما بين الطبقتين بسيط ، وتطلب القراءة دوراً رئيسياً في الحياة الاجتماعية والمكانة الاقتصادية لكليهما .

وبالرغم من أن التنظيم الاجتماعى معقد ، فهو يتسم بالتقليدية ، ويتميز بمعدل تنفرد غاية في الوباء .

فالتصنيع - وفقاً لرأى جوبرج - هو إذن المتغير الأساسى الذى يحدث الاختلافات بين نمط البناء الاجتماعى السائد في المدن السابقة على التصنيع ونمط البناء الاجتماعى المطلوب لتنمية الإنتاج الآلى (١) .

ويتضح مما سبق أن اقتراحات لويس وبرث ليس لها تطبيق واضح في المدينة السابقة على التصنيع ، وأن بعضها الآخر يحتاج إلى تعديل . . والمدن الأمريكية - وهي الأمثلة التى قامت عليها دراسة وبرث - تختلف اختلافاً واضحاً وجوهرياً عن المدن الأوروبية والآسيوية والأفريقية .

رابعا : نظرية ليونارد ريسمان Leonard Reisman :

ينظر ريسمان إلى التنحضر من زاوية مختلفة . فالتنحضر عنده ليس

تغيراً فورياً محدداً ، لا تستطيع المجتمعات التقليدية أن تجدها عن التحول إلى مجتمعات متحضرة .

فالمجتمعات وفقاً لظروف كل منها الجغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية — تستطيع أن تتخذ مسارات مختلفة في تطورها للتحضر . فإذا كانت بعض المجتمعات تتخذ الصناعة بداية لمسرتها ، فإن بعضها قد يسيطر عليه الرغبة في نمو المدن بحيث تنجم إلى تأجيل نشأة الطبقة المتوسطة أو تأجيل التنمية الصناعية وقد تعمل بعض المجتمعات على خلق أيديولوجيات قومية أولاً ، ثم بعدها تنهج نحو التصنيع والتنمية الحضرية .

إن كل من هذه الاتجاهات له نتائج خاصة بمرئيتها عليه ، كما أن له خصائص مصاحبة تفضي إلى المجتمع سبات معينة .

ويعتبر الإطار الذي حدده ويسمان من أكثر المحاولات طموحاً لتقديم تحليل متعاضد للتحضر .

فالتصنيف على نطاق واسع يتطلب :

١ - تكنولوجيا متطورة . ٢ - علوم فيزيقية متقدمة .

إن هذين المطلبين ، يضمنان حدوداً لتنوع النظم الاجتماعية التي يمكن أن تصاحب التحضر الصناعي .

فالتحضر الصناعي عملية واحدة ، قد تتخذ أوجه صور مختلفة :

١ - أن تكون المجتمعات حضرية من الناحية الديموجرافية وفقاً لتعريف ديفيز ، أي ينمو السكان الذين يعيشون في مدن يزيد عددهم سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة .

٢ - أن تكون المجتمعات حضرية من الناحية الاقتصادية ، على أساس نمو صناعي ضمن مصاحبه تنظيم واسع النطاق للخدمات والخدمات الخاصة .

٣ - أن تكون المجتمعات حضرية عن طريق وجود بناء طبقى حضري ،
أر ظهور طبقة متوسطة من مقاولي الأنفاق والهندسين الذين يسهلون التفجير
الاجتماعي والذين يكسبون الكثير من التضرر الصناعي .

٤ - أن تكون المجتمعات حضرية من الناحية السياسية أى ظهور نوع من
الوطنية ، أى من الايديولوجية ، التي تنحصر اهتمامات جميع السكان حول التنمية
الاقتصادية والرخاء المادي .

فليس هناك طريقة واحدة يمكن بمقتضاها أن تصبح المجتمعات حضرية ،
فقد يكون مجتمع ما متحضر من الناحية الديموجرافية والسياسية ، وأكثر من
كونه متحضرا من الناحية الصناعية ، وقد يكون مجتمع آخر متحضرا من الناحية
الصناعية دون أن يكون كذلك من الناحية الديموجرافية .

فالتحضر إذن ليس له اتجاه واحد ، ولكن هناك اتجاهات متعددة ، يمكن
أن تتخذها المجتمعات في تطورها للتحضر ، وإن كان هناك اتجاه شائع للتحضر ،
وهو المصاحب للتصنيع .

ولكن هذه الشروط مجتمعة هي التي وضعا ريسان للتحضر الصناعي الناجح
فإن الانتقال من المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الصناعي الحضري يتوقف على التوفر
المتوازن لهذه المظاهر الأربعة (٥) .

خامسا : نقد لنظريات التحضر :

وجهت إلى نظريات التحضر عدة انتقادات سوف نحاول أن نبرز أهمها
في النقاط الآتية :

١ - أن تعريف المدينة على أساس حجم سكانها عكروم عليه صيقا ،

Reisman Leonard urbanization, A tpbology of change (١)
in urbanism and World perspective Sylvia Fless Fave (ad) Thomas
Y. Crowell compagny New York P. 126 - 129.

خامساً : نقد نظريات التحضر :

وجئت إلى نظريات التحضر عدة انتقادات سوف نحاول أن نبرز أهمها
في النقاط الآتية :

١ - أن تعريف المدينة على أساس حجم سكانها محكوم عليه مسبقاً ،
فهما كان للميار المتخذ كأساس سواء أ كان ٢٥٠٠ نسمة أو ٤٠٠٠ نسمة أو
حتى ١٠٠٠٠ نسمة (ديفيز) في التمييز بين الحضر والريف فانه معيار محكمي
لا يقبل من الناحية العلمية ، إذ أن هناك وحدات يقل عدد سكانها عن ٢٥٠٠
نسمة ومع ذلك تخضع لتأثير العاصمة ، ويمكن اعتبارها حضرية ، بينما هناك
وحدات يزيد عدد سكانها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة وتعيش في مناطق ريفية بحتة ،
وفي عجلة تامة أو شبه تامة عن التحضر .

ومن جهة أخرى فان التعريف الرقني أى الاحصائي يسيطر عليه التعريف
الإداري أو على الأصح الاعتبارات الإدارية (١) .

وطالما أن الباحثين يعرفون التحضر بالوحدة الفيزيائية (المدينة) وينظرون
إليه على أنه محدود بمكان وأن الصفات الحضرية تكفي عن الظهور والتواجد
بجأة خارج حدود معينة ، فأننا لا نستطيع أن نصل إلى تعريف ملائم التحضر
كمسورة للمجتمع الإنساني ، أو إلى اختيار عناصر التحضر التي تسبغ على المدينة
صبغة مميزة لحياة الجماعة الإنسانية فيها .

٢ - ما يقال عن مجرد الوحدات الإنسانية كأساس لتعريف المدينة ، يقال
أيضاً عن الكثافة . فان لم ترتبط الكثافة بعناصر اجتماعية لها دلالتها ، فلن
تكون سوى أساس محكمي للتفريق أو التمييز بين الجماعات الريفية والأخرى
الحضرية .

فما يبرهن مثل الحجم والكثافة تربط بالمدن والثقافى العام الذى نشأ فيه المدن وتواجد - ولها دلالة سوسولوجية إذا علمت فقط كمعامل مسية فى الحياة الاجتماعية .

٣ - والنقد نفسه يرجع إلى نوع العمل (جورج) أو توافر بعض المميزات الفيزيائية ، أو تواجد بعض صور التنظيمات السياسية (ريمان) ، فافتقار المدينة لسمة من هذه السمات أو توافرها جميعاً ، لا يعنى شيئاً بقدر ما يعنى تأثير هذه السمات فى تغير وتقسيم طابع الحياة الاجتماعية فى صورتها الحضرية . ومن الأفضل اعتبار العناصر الأربعة التى ذكرها ريمان ضرورية للحضر الصناعى أكثر من كونها شروط لنمو الحضر الصناعى . كما وأن الصناعة مثلاً عند (جورج) لا يمكن أن تكون للنمط الوحيد المشتمل على التحضر ، فهناك مدن كهرة نشأت ونمت فى مناطق لم تعرف الصناعة . لذلك فليس من المعقول أن افترض مسبقاً أن جميع المدن تقيم اقتصادها على المصانع الضخمة والشركات الكهرة ، وأنها محاطة بمناطق مختلفة ، كما أنها تتميز بنسبة عالية من التملص ، وبمعارف تكنولوجية واسعة ، وتستخدم المصادر الآلية فى استخراج الطاقة .

إن التعريف الجغرافى للحضر لا يكتفى بالتمرض السمات الإنسانية التى تتوافر أو تتركز فيها جميع المدن فى ثقافة ما ، وإنما يساعد كذلك على اكتشاف أوجه الخلاف فيما بينهما والتعريف الأمثل يجب أن يأخذ فى حسابه الخصائص الرئيسية التى تتركز فيها هذه المدن كوحدة اجتماعية دون أن يتضمن من التعميمات أكثر مما يلزم بحيث يأخذ فى حسابه جميع الاختلافات ، فينبغ خصائص المدن أكثر دلالة على وجود متطلبات الحياة الحضرية من غيرها .

نقد نظرية ويرث :

سوف نحاول فيما يلي التعرف لآهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية لويس ويرث (Louis Wirth) باعتبارها أول اتجاه اجتماعي متكامل يحاول تفسير ظاهرة التحضر .

بالرغم من حرص ويرث على التنبيه إلى بعض النقاط الضعف الهامة التي جاءت في نظريته ، فقد وجهت لنظريته عدة انتقادات .

اعترف ويرث مثلاً أن حجم مؤشر ضعيف للتحضر ، فقد يكون سكان مدينة صغيرة تقع بالقرب من تلاقى عدة مدن ، أكثر تحضرًا من المقيمين في مدينة كبيرة تقع في مدينة ريفية ، لذلك أشار إلى أن مدى التحضر في مدينة ما يتوقف ليس فقط على حجمها وكثافتها وتمامًا سكانها ، ولكن أيضًا أساسًا على احتمال تأثرها بالمجتمع الحضري . كما أوضح أن تعريفه للمدينة ليس وضعا كاملاً لجميع الخصائص التي تشترك فيها المدن ، ولكنه اختار الحد الأدنى من السمات الرئيسية التي إذا توافقت ، أصبحت من المتطلبات الطبيعية للحياة الحضرية . كذلك يحرص على التنبيه إلى ضرورة عدم الخلط بين طريقة الحياة الحضرية والظروف المحلية التي تعمل على إيجادها . فنمو المدن يرتبط عادة بنمو التنظيم الصناعي والرأسمالي الحديث .

وقد اهتم ويرث باستخلاص التغيرات التي تحدث في اتجاهات الأفراد في التنظيم الاجتماعي عندما تتغير السمات الثلاث التي اتخذها كأساس للحياة الحضرية باعتبار أن المدينة وحدة اجتماعية ثابتة ، وقد اهتم بصفة خاصة بالتنبيه إلى أن هذه التغيرات التي تحدث قد تنمو وتطور وتتغير مستقلة عن التغيرات التي تحدث في السمات الثلاث الريفية التي أوجدتها أساساً .

- هذه هي أهم النقاط التي حرص ويرث على التنبيه إليها بعد صياغته لنظريته الاجتماعية عن الحياة الحضرية في المدن الأمريكية .

ويمكن إجمال نقاط الهدف التي أثارها نظرية وبرث فيما يلي :

١ - ننطبق أكثر استنتاجات وبرث إن لم يكن كلها على المدن الصناعية ، فقد اعتمد في نظريته على الدورات التي قامت بها مدرسة شيكاغو عن المدن الأمريكية في العشرينات والثلاثينيات تلك الفترة التي استوعبت فيها المدن الأمريكية عدداً كبيراً من المهاجرين إليها من مناطق أقل منها حضارة ، وقد تميزت هذه الفترة بالضغوط الاجتماعية الناتجة من الصراعات الثقافية التي أوجدتها موجات المهاجرين وبكساد اقتصادي كبير . واعتصم مدرسة شيكاغو بدراسة المناطق الداخلية لمدينة شيكاغو ، بينما أهتمت تماماً المناطق المحيطة بها . إلى جانب ذلك فإن المدن الأمريكية تختلف اختلافاً جوهرياً عن المدن الأوروبية والآسيوية والأفريقية .

٢ - لا ينطبق تعريف وبرث للمدينة على المدن التي اهتم (جوبرج) بدراساتها مثلاً ، إذ أن كثيراً من افتراضات وبرث ليس لها تطبيق واضح في نمط المدينة السابقة على التصنيع كما أن بعضها الآخر يحتاج إلى تعديل .

كذلك هناك من الباحثين الذين قاموا بدراسات لم تؤيد النتائج التي انتهى إليها وبرث مثل لويس (Lewis) الذي حاول أن يتحقق امبريقاً من افتراضات لويس وبرث ، وروبرت ريدفيلد ، فدوس التضر في مدينة مكسيكية ووجد أنه ليس بالضرورة مصحوباً بانحيار النظام الاجتماعي والأخلاقي . فالمدينة في مجتمع متحضر - تختلف تمام الاختلاف عن القرية في مجتمع غير متحضر ، وقد يكون هذا الاختلاف أقل وضوحاً من المدينة والقرية في ذات المجتمع سواء أكان متحضر أم لا . ومن الأهمية بمكان عدم الخلط بين الفروق الموجودة بين المدينة والقرية داخل مجتمع واحد والفروق بين مجتمع متحضر وآخر غير متحضر .

٣ - اهتم وبرث بإبراز الطابع الثانوي للعلاقات الاجتماعية المساعدة في المجتمع المتحضر .

وقد ذكر P. Mann في هذا الصدد أن التنهر الذى يصاحب الانتقال من مجتمع ريفى إلى آخر حضرى ، لا يعنى إحلال العلاقات الثانوية محل العلاقات الأولية ، ولكن يشير إلى أن العلاقات الثانوية التى تنشأ تتزايد بسرعة أكبر من العلاقات الأولية ، كلما اتجهنا من منطقة ريفية إلى أخرى حضرية أو متحضرة ، كما ذكر أوسكار لويس في هذا الصدد أنه ليس هناك متصل واحد يمكن أن نوضح عليه جميع المجتمعات الريفية الحضرية ، ولكن هناك هذه متصلات متتالية ويمكن^(١).

أما من ناحية التحليل الحضارى ، فإن بعض المجتمعات الصناعية قد عرفت تقدما حضريا بحيث تلاشت الفروق الريفية - الحضرية فيها ، وبالتالي فإن اختلاف مؤشرات ويرث بينها غير ذات موضوع ولا ينعكس في اختلافات ثقافية..

٤ - إن التباين الواضح بين السكان داخل المدينة الواحدة يجعل كثيرا من افتراضات ويرث بسيطة أكثر من اللازم . فقد عرف المدينة بأنها جماعة متميزة .. ثم صاغ بعد ذلك افتراضات بسيطة جداً فيما يتعلق بأنماط السلوك ، فكيف يمكن أن تكون متميزة جداً وفي نفس الوقت قد تكون ذات أنماط سلوكية بسيطة ..

وقد ذكر مين Mann في هذا الصدد أن أهم ما يميز العلاقات الحضرية هو تنوعها وكثرتها وليس كونها ثانوية فقط ..

فاذا كان ساكن المدينة أو الحضرى لديه فرص كثيرة لتكوين علاقات ثانوية ، فانه في نفس الوقت لديه فرص أكبر لتكوين علاقات أولية مع أفراد يختارهم بنفسه ، فهو يستطيع أن يظل بدون أصدقاء ولكن في نفس الوقت لديه مجال واسع من المعارف الذين يمكن أن يختار من بينهم ما يملوه من أصدقاء ..

٥ - بينما أهتم ويرث بحرف الظروف التي تتغير نتيجة كبر حجم الجماعة وكثافتها ونماذجها فإنه لم يبحث نتائج هذه الظروف التي يمكن بدورها أن تثير القلاقل وعدم الاستقرار، وبالتالي فقد تناسى مراحل عامة في العمارة التي بمقتضاها تؤثر الخصائص الحضرية على الشخصية والاندماجات وقد أدى به هذا إلى استنتاجات خاطئة ..

٦ - النظرية الكامنة للحياة الحضرية يجب أن تقيم وزناً للجماعات الأولية ، فهي جزء لا يتجزأ من المجتمع تقوم بوظائف عامة وتلعب مجرد بقايا من الحياة الريفية ، وإنما عناصر جوهرية في جميع المجتمعات الإنسانية ..

لقد كان يجب على ويرث أن يوضح الطرق التي تعتمد فيها الجماعات الأولية والجماعات الثانوية على بعضها البعض في البيئة الحضرية ، وبين أنواع الجماعات الأولية الضرورية لتعويض العلاقات الرسمية المتزايدة الحضرية لأنه ليس هناك مثال كامل لجماعة أولية أو ثانوية .

٧ - ميز ويرث بين أنماط مختلفة من المدن : فهناك المدن المناعية والمدن التجارية والمدن الجامعية دون أن يشير بصراحة لطبيعة هذه الاختلافات ..

٨ - بالغ ويرث في درجة الدينامية والتفكك التي افترض أنها تميز الجماعات الحضرية ..

٩ - تبدو بعض الاختلافات الريفية والحضرية صحيحة بالنسبة لبعض أنماط من المجتمعات ، مثلاً بالنسبة للحضارات الصناعية وغير الصناعية ، ففي المجتمعات الأفريقية مثلاً ، فإن التنظيمات الدينية والأسرية حضرية أكثر منها ريفية .. وهذا في حد ذاته يناقض معظم التعميمات القائمة على البحوث الأيمرية في الولايات المتحدة الأمريكية ..

١٠ - تتأثر المدينة بالنسق الاجتماعي - الثقافي العام للمجتمع التي هي جزء منه ، ومن ثم فهي متغير مستقل . وقد فشل ويرث في النظر إلى المدينة على أنها نسق فرعي مما جعله يتجاهل أنماط لها دلالة هائلة الأهمية .. فلم يذهبن أن المدن قد تنشأ عن قصد ، أو أن قواعدهما الأيكولوجية أو الاجتماعية يمكن أن تحدد ببنائات تنظيمية خارجية عن أي مجتمع بذاته ..

١١ - تنبه الأيكولوجيون المحدثون لكثير من الثغرات في الاستنتاجات التي استخلصها ويرث ، فقد اهتموا بالتحقق من افتراضات ويرث بدراساتهم لكثير من المدن في قطاعات أخرى ، ووجدوا أن أنماط التوزيع والعلاقات لا تتبع بالضرورة تلك الموجودة في المدن الأمريكية الصناعية . وحتى في داخل المجتمع الأمريكي ، فإن دراسة الضواحي الأمريكية أوضحت ضعف الآثار الأيكولوجية التي تفتيها وراء المتغيرات الثقافية ..

١٢ - بينما اعتقد ويرث أن ضعف الروابط الأولية ، وضعف العلاقات القرابية ، وتكامل الهيئات الطوعية ، والعلاقات الثانوية على حساب العلاقات الأولية هي نتائج مباشرة وحتمية لزيادة حجم وكثافة الجماعة وتمايز سكانها ، فقد أظهر الأيكولوجيون المحدثون أن بداخل المدن الأمريكية نفسها تدخل عوامل كثيرة ، كالطبقة ، والمهنة ، وبعض الخصائص الاجتماعية لتخفف من جفاف البيئة الحضرية ، وأثبتوا أهمية العلاقات القرابية في المدينة .. كما أفتوا أن هناك قرويون يعيشون حياة ريفية في المدينة ، بينما في بعض الأماكن غير الحضرية ، هناك سكان يعيشون حياة حضرية على مستوى عال ..

١٣ - عندما درس علماء الاجتماع الحضريون مدن الشرق ، بدأت المشورة من تعميمات ويرث تنساق فهدء المجتمعات وإن كانت متساوية من حيث الحجم والكثافة والتمايز لكثير من المدن الأوروبية والأمريكية ، إلا أن هذا نصها لا تنقاه من بعيد

أو قريب مع غيره من تلك المدن . فإن تأثير المجتمع الحضري يتهاوى نتيجة العلاقات الأولية التي تربط بين الأفراد والروابط القرابية القهالة .

١٤ - إن المفاهيم الأيكولوجية التي كانت تناسب دراسة المدن السائدة في المصور الوسطى ، والمدن السائدة في العهود الأولى للتصنيع ، تبدو وغير مناسبة إذ ما طبقت على المناطق المتحضرة تحضراً شبه كامل ، فالباحث اليوم لا يستطيع أن يقيس الحجم ، بسبب تعدد وتعاكس حدود المناطق الحضرية . . وإذا كانت هناك حدود سياسية وحدود اقتصادية ، إلا أنه لا يوجد مقياس دقيق للحجم ، وإذا كان هناك مقياس ، فإنه يقيس مدى شبكة العلاقات ولا يقيس عدد المفكرين في هذه العلاقات . .

١٥ - تعد الكثافة أيضاً من المؤشرات التي يجب إعادة تعريفها ، حتى يمكن تطبيقها على التحضر الإقليمي . . فالكثافة المادية التي يعبر عنها بنسبة الأفراد للوحدة ، كانت تعبر أيضاً عن الكثافة الديناميكية ، أى المعدل الذي يتفاعل به الأفراد . . ولكن العلاقة بين الكثافة المادية والكثافة الديناميكية لم تعد واضحة ، لأن تفاعل الأفراد لم يعد يتطلب التجاوز الفيزيقي ، وخاصة بعد زيادة التفاعلات من الدرجة الثالثة - Tertiary interaction .

١٦ - كما أن التمايز أيضاً من المفاهيم التي لا بد من إعادة صياغتها . فالتمايز في ظل الظروف الحضرية الأولى كان يحدث نتيجة لمصاحف خارجية عن المدن . . وكان يقوى عن طريق الهجرة من المناطق غير الحضرية إلى المدن . .

واسكن المدن الأمريكية تشهد الآن انخفاضاً في معدلات الهجرة إليها ، نتيجة لتزايد تحضر المناطق الريفية ، وبالتالي فإن العوامل التي كانت تؤدي إلى التمايز قد خفت دون أن يؤدي ذلك إلى التجانس ، فقد حدثت داخل البناء الاجتماعي الحضري الجديد أقسامات واختلافات أوجدت نهلاً جديداً من التمايز .

فالمقاييس القديمة أصبحت غير ذات معنى بالنسبة لهذا النمط الجديد من التمايز وأصبح على علماء الاجتماع الاهتمام بإيجاد مقاييس أخرى أكثر فاعلية .

وخلاصة القول : يمكن أن نقرر أنه ليس هناك نمط للدينية ولا صورة واحدة للتحرر وإنما هناك أنواع من التجارب الحاضرة ، والإقامة في مجتمع ما في مدن متشابهة في الحجم والكثافة ، لا يعنى تعرض كل منها لنفس المؤثرات البيئية (١) .

Marria (R) Urban sociology studies in sociology , Georgea (١) Allen and Unwin Ltd . 1963 . P . 15 - 20 .

الفصل الرابع

البحوث الحضرية ودراسة الحالة

أولاً : الاهتمامات المختلفة في دراسة النضر :

قامت الدراسات الحضرية على اكتشاف الجغرافيين وعلماء التاريخ والاقتصاديين والديموجرافيين الذين كانوا أول من اهتموا بدراسة المناطق الحضرية .

ونذكر من أعمال الجغرافيين ، البحوث التي قامت بها مدرسة فيدال دي لابلاش Vidal de la Blanche ، ودراسة بلانكارد Blauard عن مدينة Grenoble سنة ١٩١٣ .

وفي مجال التاريخ ، نذكر أعمال لابروس Labrousse ، وفيبر L. Febvre وبيرين Pirenne وشوفالييه Chevalier الذين أدلوا بمعلومات قيمة عن تطور المدن والمجتمعات الاجتماعية في المناطق الحضرية .

كما اهتم الديموجرافيون بأجراء دراسات عن الهجرة إلى المدن . منها الدراسة التي أجراها بول Baulé ،

وإذا كان سبنسر Spencer قد أوصى في كتابه : علم الاجتماع الوضعي ، بأهمية دراسة المدن دراسة تمهيدية ، فإن اهتمام علماء الاجتماع بدراسة المدن كان قائماً في بداية الأمر على أساس اهتمامات ناهية عن الخدمة الاجتماعية ، وكحاولة لمساعدة الجهات التي تقطن في المدن الحديثة والأحياء الجديدة . ومثال ذلك دراسة هوت Booth لمدينة لندن ، وراون تري Rowntree لمدينة نيويورك . وقد دفعت

مدرسة شيكاغو في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٢٥ ، الدراسات الاجتماعية لإقامة علم اجتماع حضري ، تحت تأثير بارك ويبرجس . واهتم بعض علماء الاجتماع مثل فينستجر Feinstger وميرتون Marton بدراسة بعض المشكلات الحضرية ، فأجريا بمحوراً عن سوسيولوجية للسكن . . وفي هولندا كان الاتجاه سفتاينمتر Steintetz الجغرافي الاجتماعي أمرو الكبير في نشأة علم الاجتماع الحضري التجريبي .

كما أثرت بحوث كل من توماس وزنانيتسكي Thomas and Zauanicski على اتجاهات الاحمال والبحوث الاجتماعية .

أما في فرنسا ، فيجب الرجوع إلى البحوث الشهيرة التي أجراها لوپلاي Le Play ، فيلهرنيه Villerehé وبيرت Baret عن لاهال في المناطق الحضرية . كما يجب أن نذكر أعمال المدرسة الاجتماعية لدوركايم Durkheim وخاصة أعمال مالبروك Halbwachs الذي اهتم اهتماماً خاصاً بالمورفولوجيا (١) .

وهناك الآن — بصفة عامة — اتجاهات ثلاثة لدراسة التضر :
الاتجاه الأول : يعتبر المدينة — في حد ذاتها — متغير مستقل يمكن بواسطته تفسير بعض الظواهر الاجتماعية ، ويمثل هذا الاتجاه لويس وبرث ، فقد اقتضت المدينة معرفة بجميعها الكبير نسبياً ، وكثافتها ، وتمايز سكانها ، كمامل عدد لكنهم من الظواهر الاجتماعية .
فالتضر في نظره طريقة للحياة تتميز بالدينامية ، والهيات التطورية ، والادوار والمعايير الاجتماعية غير الواضحة ، وهو يقارن المدينة بطريقة ضمنية أو غير ضمنية بالقرية (٢) .

(١) Ghombart de Lawve (P. H.) Des Hommes et des Villes. Payot Paris 1965 P. 85.

(٢) Wirth (Louis) Ibid P. 47.

الاتجاه الثاني : يهتم اهتماماً خاصاً بالقيم الاجتماعية والثقافية ، في توضيح وتحليل البناء الاجتماعي والبناء الأيكولوجي للمدن . . ويتزعم هذا الاجتماع كل من ماكس وبر Max Weber وفيري W. Firey وكولب W. Colb فهم يفسرون بعض الفوارق الموجود بين المدن — في الثقافات المختلفة — بالاتجاهات القيمة فيها .

الاتجاه الثالث : يتخذ القوى الاجتماعية ، كمتغير أول لتفسير النتائج الاجتماعية الحضرية والبناءات الأيكولوجية . . فالقوى الاجتماعية — على المستوى المحلي الاجتماعي والإقليمي — يؤثر على حجم ومكانة المدن ، على تنظيماتها الداخلية وبنائها الاجتماعي . . وأنصار هذا الاتجاه أمثال فورم W. Form وكير F. Kuper يؤكدون أهمية هذا العامل في تفسير قيام المدن ونشأتها وتوسعها واختلافها . . فقد لعب هذا العامل دوراً أساسياً في تطوير المدن الصناعية ، في اليابان والاتحاد السوفيتي وأماكن أخرى . . وهم يرفضون بشدة تفسير بعض المظاهر الحضرية لبرامجها لعوامل تكنولوجية أو ثقافية (١) .

وإذا كانت هناك دراسات كثيرة توافرت ، لدراسة التغير بصفة عامة من كافة زواياه ، فهناك اتجاه واحد اهتم بدراسة التغير عن طريق دراسة المدن ، وإذا كانت أغلب الدراسات التي اهتمت بدراسة المدن في حد ذاتها قد أجريت في مناطق متقدمة من العالم ، فإن الاتجاه الحالي ، يميل إلى دراسة المدن في الدول النامية ، وخاصة في أفريقيا (٢) :

Sjoberg (G) Ibid P. 18-18. (١)

(٢) نذكر في هذا المجال الدراسات التي قام بها :
Balandier (G)
Socioleological Survey of the African town at Brazzaville, Mercier
(P) An experimental investigation into occupational and Social
Categories in Dakar in Social implications of Industrialization
& Urbanization in Africa South of the Sahara Unesco 1966.

وقد اتخذ الباحثون - في دراستهم المدن - اتجاهات مختلفة ، فقد عكفوا على دراسة هذه المدن إما بواسطة المسوح الشاملة ، أو عن طريق دراسة الحالة .

وهناك عدة دراسات أجريت في أمريكا وأوروبا وأفريقيا لدراسة المدن ، مستخدمين في ذلك دراسة الحالة ، ومتخذين المدينة كهيئة في حد ذاتها ، ومن بين هذه الدراسات ، لذكر على سبيل المثال دراسة ليند (Middelton Lynd) ، ودراسة وارنر Yankee city, Warner Jonesville ، ودراسة ديفيز وجاردنر Davie and Gerdner لمدينة أمريكية في أقصى الجنوب ، ودراسة دولاند Dollnd عن الطائفة ومطبعة في مدينة في الجنوب أيضاً . . وقد اهتمت هذه الدراسة على وجه الخصوص بالمدين الأمريكية ، واتجهت اتجاهاً ثقافياً أكثر من أى اتجاه آخر .

أما في إنجلترا ، فقد بدأ هذا التقليد على يد بوث Booth الذى درس مدينة لندن ، وتبع ذلك دراسات أخرى لغيرها من المدن ، لعل من أهمها دراسة مدينة Merseyside ودراسة مدينة Cardiff .

وقد انتقل هذا التقليد في الدراسات الحديثة إلى فرنسا على يد شومبارد دى لوف Ghombart de Lawve الذى اهتم بدراسة أحياء مدينة باريس Les quartiers de Paris . وقام بومان Bauman بدراسة لروتردام في هولندا ، وامتد هذا التقليد أيضاً إلى بلجيكا وألمانيا والسويد والنرويج .

وبدأ العلماء في العلوم الإنسانية يعترفون أن علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا يستطيعون في دراستهم للمناطق الريفية والمناطق الحضرية على حد سواء بحث المشاكل التى تهم كل منهما ، من خلال دراسة المجتمع أو دراسة الحالة أسوة بماى منهم من المناهج الأخرى (١) .

(١) - Arensburg (Conrad, M.) The community, - Study methad, in American jural of sociology, 60 Sop. 1954, P. 120 - 121.

ثانياً : دراسة الحالة والبحوث التجريبية:

إن الدراسة للتعققة لوحدة اجتماعية — سواء كانت شخص ، أو جماعة ، نظام اجتماعي معين ، أو حي من الأحياء ، أو مجتمع ككل — يطلق عليه دراسة حالة .
والهدف من دراسة الحالة ، هو تتبع التاريخ الطبيعي للوحدة الاجتماعية موضوع الدراسة ، أي التعبير عن النمو التطوري لهذه الوحدة الاجتماعية ، بحيث يستطيع الباحث استخلاص العوامل التي شكلت حياة هذه الوحدة داخل بيئة ثقافية معينة (١) .

وقد استخدم المؤرخون دراسة الحالة في سردم لحياة الأشخاص والدول والأمم ، كما استخدمها الأدباء في تحقيقاتهم الاجتماعية والتاريخية . فقد لاحظ أميل زولا Emile Zola وهو نرويه دي بلزاك Balzac كثيراً من الشخصيات التاريخية المعروفة ، وفسروا حياة هؤلاء الأشخاص — الذين قاموا بدراساتهم — بتاريخ العصر الذي عاشوا فيه ، أو فسروا عصر من المصور بحياة الشخصيات التي عاشت فيه (٢) .

أما العلوم الإنسانية ، فقد استخدمت كثيراً دراسة الحالة . ويرجع الفضل في إدخال هذا المنهج في العلوم الاجتماعية ، إل فريدريك لو بلاي Le Play فقد استخدمها في دراسته الشهيرة عن ميراثية الأسرة . كذلك استخدمها هالوباك Halbwachs في دراسته الطبقة المالكة ، فقد تمكن بواسطتها من الربط بين للناس كل الناجمة عن النمو الاقتصادي ، وظروف البيئة الاجتماعية (٣) .

Young (Paulino) Scientific social surveys & research (١)
fourth edition, prentice Hall of India private limited New
Delhi, 1968. p. 45.

Chombart de Lawve ibip p. 58.

(٢)

Halbwachs (M) La classe ouvriere et les (٣)
niveaux de vie, travaux de l'annee sociologique, Paris 1913,
Alean 495 p.

كما استخدمتها كثيراً من مدارس علم النفس ، على اختلاف اتجاهاتها . فقد اهتم الباحثون اهتماماً خاصاً بالعلاقة الموجودة بين البيئة الاجتماعية وتحول السلوك . أمثال فرويد S.Freud وأبحاثه عن اللاشعور وبافلوف Pavlof ودراسته عن رد الفعل الشرطى . كما اهتمت أبحاث الطب العقل بدراسة الحالة ، فقد استخدمها ميل W. Healy في دراسته عن جناح الأحداث .

كما أن علماء النفس الاجتماعى قد أوجعوا بما لا يدع مجالاً للشك ، العلاقة الوثيقة بين الشخصية والجماعات وظروف الحياة ، وأوضح دراسات التنفست ، كما قام بها فالون Valon بإيجاه Piaget ، وجيبل Gesel ، أنه ليست هناك أية حدود واضحة بين الحياة الفردية والحياة الجماعية . وقد استخدمت دراسة أوسكار لويس Tepotzlan O. Lewis ، ودراسة تشوييا Tschopla في بوليفيا البحوث النفسية لفهم الثقافة والشخصية .

وقد ساهمت هذه الأعمال في بلورة البحوث الامبيريقية وفي إظهار أهمية دراسة الحالة . فكلما الاتجاهين مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالآخر ، ولا يستطيع الباحث فهم سلوك ودوافع الأفراد والجماعات إلا بعد أن يكون قد تعرف على البيئة والظروف الاجتماعية التى يعيش فيها هؤلاء الأفراد والجماعات . لذلك ، فليس هناك تناقض بين الطرق الاحصائية في جمع البيانات ، وبين دراسة الحالة ، ولا تستطيع احدهما أن تحمل محل الأخرى (١) .

ففي دراسة ميل W. Healy لجناح الأحداث ، وجد بعد أن قام بدراسة متعمقة لآلاف من الجماعين ، أن دراسته الاحصائية غير كافية ، لأن النتائج التى

Ghombart de lawre (P. H.) Recherches sur le terrain et (١)
études de cas in Manuel de la recherche sociale dans les zones
urbaines Technologie et Société unesco, Paris 1965

بمعها لم تكن سوى مؤشرات لمعطيات سلبية غير معروفة ، ولا تكون لها
البائدة المرجوة إلا إذا قامت على أساس أرضية من القروض الاجتماعية (١) .
فإن السلوك في الجماعات المنهدة تفسر المضمون الاجتماعي والاقتصادي والثقافي
السائد في الحياة الاجتماعية ككل . والمجتمع هو الذي يفسر الجماعات المنهدة
وليس العكس .

ولعل أكثر من استخدم دراسة الحالة ، هم الأنثروبولوجيون والانتولوجيون
في وصفهم الكامل للثقافات البدائية والحديثة ، أمثال روبرت ريدفيلد
Robert Redfield وأوسكار لويس Oscar Lewis .

وقد بدأ علماء الأنثروبولوجيا يهتمون - إلى جانب اهتمامهم الأصلية -
ومن طريق دراسة الحالة ، بموضوعات اجتماعية مثل التدرج الاجتماعي
والهجرة والقبائل الثنائي والتأثير التكنولوجي ، فأن دراسة Goldsmidt لـ Waco
ودراسة S. Walker لـ Steel town ودراسة West لـ Plainville ودراسة
Cayton & Drake عن زلوج شيكاغو ، وتقارير عفيق فانون عن لبنان ، لأمثلة
لهذا الاتجاه (٢) .

كما يتجه بعض الأنثروبولوجيون المحدثون إلى الجمع بين اهتمامهم الأصلية
والوصف الأنثروجرافي في دراستهم لكنهم من المدن . فأن هككنساب السات
الثقافية والتشكيل الثقافي من أم للموضوعات التي تدور حولها كثير من هذه
الدراسات ، مثل دراسة ريدفيلد عن المجتمعات للكسيكية ، ودراسة H. Miner
عن Chankoom ، ودراسة Denis عن كندا الفرنسية ، و Timbuctoo
في إفريقيا .

Young P. ibid p. 247.

(١)

Arensburg. ibid p. 123.

(٢)

وقد مولت اليونسكو دراسات عديدة في فرنسا والدويد وأستراليا والهند .
كان الهدف منها قياس آثار التصنيع على القطاع الريفي ، واستخدمت هذه البحوث
دراسة الحالة لجمع البيانات التي تتطلبها الدراسة .

كما تتجه الهند واليابان وغيرهما من بلدان آسيا إلى استخدام دراسة الحالة في
التعرف على الخصائص الثقافية وعلاقتها بالمفاصل المعاصرة (١) .

الأداة المستخدمة في دراسة الحالة :

يستخدم الباحث في دراسة الحالة ، الملاحظة المباشرة والملاحظة غير المباشرة .
وتتكون الملاحظة المباشرة عن طريق التحام الباحث مع الأفراد ، في بيئة
البيئة التي يدرسها ويمكن أن تكون الملاحظة في البداية حرة وبدون فروض
سابقة ، أو على العكس ، يمكن أن تكون موجبة ومنظمة ، وأحياناً تتم
بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين المحدثين أحياناً شاملاً .

وقد يقوم الباحث بمقابلات حرة موجبة ، ودراسة المواقف والأحداث
في حياة الجماعات الصغيرة . . وعادة ما يستعين الباحث في دراسة الحالة
بأخباريين من أهالي المنطقة التي يقوم بدراستها ، يتوخى فيهم الفهم والدقة
والصدق ، ويستطيع أن يستفيد منهم أكثر من غيرهم . .

وقد تكون الملاحظة المباشرة بدون مفاركة أو بالمفاركة ، أي بالمعاينة
في الجماعة والإقامة فيها . .

أما الملاحظة غير المباشرة ، فتكون عن طريق الاستمارة بالرفائقي والمجلات
التاريخية والإحصائية والديموجرافية والقصاص والروايات التي كتبها عن الجماعة ،
كما يستعين الباحث بالخرائط والتصوير الفوتوغرافي في تسجيل كل ما يراه وكل
ما يثير انتباهه .

كما يمكن التعرف على كثير من المشاكل ، عن طريق أخذ عينة ممثلة من أمر المنطقة لدراسة السلوك والاتجاهات فإن دراسة يزانبة الأمر مثلا ، وظروف الحياة ، والسكن ، وطريقة الغذاء ، وظروف القيس ، تمكن الباحث من فهم السلوك الخارجى والاتجاهات التى تسهر هؤلاء الأفراد واتجاهاتهم نحو مجتمعهم كما يلجأ الباحث إلى المناقشة الحرة لنهم كثير من المشكلات ، فإن مناقشة جماعات اجتماعية مختلفة ذات اتجاهات مختلفة فى الهيئة الحضرية قد تساعد على فهم مشكلات كل جماعة ، وممارلات هذه الجماعات فى التمايش والتنام .

هذه الأدوات المختلفة التى يستعملها الباحث تمكنه مما فى النهاية من أخذ فكرة واسعة عن الوحدة التى يدرسها . - ففى تمكنه من وصف وتحليل وتفسير الواقع الاجتماعى موضوع للدراسة ، وتغنى عن البيان أن الأدوات التى تستخدمها الباحثة مريج من الأدوات المستعملة فى البحوث الاجتماعية الانثروبولوجية ودراسة الحالة ، هو الاتجاه الذى تبنى الباحثة فى الدراسة فهو نوع من الاحاطة العامة لوحدة الدراسة ككل .

ثالثاً : دراسة توماس وزانيتشكى كنموذج لدراسة الحالة :

يعتبر كل من توماس وزانيتشكى أم من استخدم مريج دراسة الحالة فى العهد الحديث ، فى دراستهما للمعوفة (الفلاح البولندى) . وكان لهذا البحث — وما يزال — آثاره البعيدة على اتجاهات الأعمال السوسولوجية وحلاقتها بالملاحظة الانثروبولوجية وعلم النفس الاجتماعى .

وسوف نحاول أن نعرض هنا لهذا البحث ، بالدراسة والتحليل ، ونبين مزايا ونواقص هذا المنهج فى الدراسات الاجتماعية :

١ - الهدف من الدراسة :

تهدف دراسة توماس وزانيتشكى الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا ،

إلى نجمع أكبر قدر من البيانات والمعلومات عن القطاع الريفي البولندي ، فقد
أهتم الباحثان بشريحة واحدة من شرائح المجتمع ، وهي شريحة الفلاحين .

أسباب اختيار عينة الدراسة :

هناك سببان رئيسيان حثيا بالباحثين إلى اختيار الفلاح البولندي ، كمية
لدراستهما :

(أ) كثرة هجرة الرجل البولندي بصفة عامة .

(ب) سهولة الحصول على بيانات تتعلق بالفلاح البولندي بصفة عامة .

٢ - المنهج المستخدم في الدراسة :

أستخدم الباحثان المنهج الاستقرائي الذي يمكنهما من عدم التحيز إلى حد
محدد ، وينحصر تطبيقهما للنهج الاستقرائي في محاولتهما لتنظيم وتصنيف
الاتجاهات والقيم السائدة في جماعة محدودة ، فكل اتجاه وكل قيمة لا يمكن
فهمها في نظرهما ، إلا من خلال علاقتهما بالحياة الاجتماعية بصفة عامة ..
والتحليل عبارة عن عول للاتجاهات وإبراز تشابها وتماثلها وتفسيرها في
علاقتها بالحياة الاجتماعية التي تظهر فيها .

(أ) مصادر البيانات :

١ - اعتمد الباحثان على المحطات التي كان يرسلها المهاجرون البولنديون
أو التي كانت ترسل إليهم ، وعددها ٧٦٤ خطا ، تمثل مستويات مختلفة للامر
الريفية التعرف على الاتجاهات والسمات الشخصية والسمات الحثية لهذه الشريحة
من المجتمع البولندي :

وتنقسم الخطابات إلى :

- خطابات ترسل لأحد أعضاء الأسرة لتعبر عن التضامن الأسري ، بصرف
النظر عن البعد والمسافة التي كانت تفصل بينها ..

— خطابات ترسل في المناسبات : الزواج ، التعميد ، الأعياد ، حالات
الوفاة .

— خطابات لمعرفه إغهار الأسرة .

— خطابات عاطفية لتقوية الشعور بالانتماء من الترابي .

— خطابات شمسية يرسلها المهاجر بمناسبة احتفال ما لتقرأ علانية .

— خطابات خاصة بالعمل .

وقد تمكن الباحثان من حول الاتجاهات الفردية في تلك الخطابات ، وإبراز
التجاهات التي توجد بينها ، والعادات التي تعتمد عليها وتفسرها من خلال
علاقاتها بالبيئة الاجتماعية أو الخلفية الاجتماعية .

إن معرفة المؤلفان بالمجتمع البولندي ، وقد سهل مهمتهما ، ومكنهما من ملاحظة
العلاقات بسهولة ، لم تكن لتوفر لباحث غريب عن المجتمع البولندي
موضوع الدراسة .

٢ — على المؤلفات الإثنولوجية .

٣ — على الدراسات المنفردة عن المجتمع البولندي .

ويمكن إجمال الطابع العام لهذه الدراسات بأنه تنظيم وتصنيف للاتجاهات
والقيم السائدة في جماعة معينة ، فقد اقتصرت الباحثان أن كل اتجاه وكل قيمة
لا يمكن فهمه جيداً إلا من خلال علاقاته بالبيئة الاجتماعية كلها ، والتي لا يعدو
أن يكون عنصراً من عناصرها .

(ب) الإسلوب المستخدم في الدراسة :

أهتم الباحثان باتباع أسلوب معين في دراسة المجتمع المتحضر المعاصر في نموه
السكاني ، وفي تعقده الناتج عن التغير السريع الذي يتعرض له ، ولاحتكاكه
الكبير ، وأزماته المختلفة المتتوالية ، وقد ألزم الباحثان ببلورة نظرية اجتماعية

لهذا المجتمع المنهزم . فقد درسا الحياة الاجتماعية في هذا المجتمع ، ونوافرا على إيجاد علاقات سببية بين العوامل الأساسية المتضمنة في المنهزم الاجتماعي .

وقد افترضنا أن القيم والاتجاهات ، هما العاملان الأساسيان في عملية المنهزم واتخذنا العلاقة بينهما كأساس لدراستهما وتحليلاتهما ، وقد تبين لها أنه يمكن الوصول إلى هذه العوامل الأساسية عن طريق صورتين من صور المشاكل الاجتماعية اليومية .

١ - اعتماد الفرد على التنظيم الاجتماعي والثقافي .

٢ - اعتماد التنظيم الاجتماعي والثقافي على الفرد .

فالفرد والتنظيم الاجتماعي في نظرهما ، هما العاملان الأساسيان في حياة الجماعة وبالتالي ، فإن البيانات التي يجب أن يتناولوها بالدراسة والتحليل ، يجب أن تدور في فلك هذين العاملين .

(ج) تعريف المفاهيم :

عرف الباحثان القيم الاجتماعية ، بأنها أية بيانات لها مضمون أمبريقي ، وفي متناول يد أعضاء الجماعة ، وترتبط بلفظ إنساني معين ، فالنقود والآلة مثلا ، قيم اجتماعية ، فكل منهما له مضمون في أذهان الأفراد والجماعة ، وهذا المضمون ليس مضمونا لفظيا غسب ، بل يشبه صوراً معينة . ويصبح مضمون هذه القيم واضحا عندما تؤخذ في ارتباطها بالفعل الإنساني ، فعنى النقود هو امكانية البيع والشراء ، أو للتمتع بالمتضمنة في الصرف في حد ذاته . ومعنى الآلة ، يكون في العمل الذي يمكن أن تؤديه هذه الآلة .

أما الاتجاهات ، فهي عبارة عن الوعي الفردي ، للانظمة الحقيقية أو الخيالية للإنسان في العالم الاجتماعي : مثل قرار العامل استخدام الآلة ، واتجاه للعرف احرف نقوده ، ومحاولات النظم لإشباع حاجات الأفراد ، وردود الفعل للقرينة على ذلك .

فالاتجاه إذن ، يعد المقابل الفردى للنشاط فى القيمة الاجتماعية ، مهما كانت الصورة أو الشكل الذى تتخذه العلاقة بينهما .

قد نظر الباحثان إلى الاتجاهات والقيم ، على أنهما الوحدات النظرية الأساسية التى يمكن بمقتضاها أن تفسر الحياة الاجتماعية ، وإن التغير الاجتماعى فى بيئة معينة ، لا بد أن يدور من خلال التفاعل بين الاتجاهات والقيم .

لذلك ، فهما يفسران الظواهر الاجتماعية والظواهر النفسية بظواهر اجتماعية أخرى ، أو نفسية أخرى . بل يفسران دمجاً الظواهر الاجتماعية أو النفسية بمزيج من الظواهر الاجتماعية والنفسية . فإذا أرادوا قدح ظهور اتجاه جديد لدى فرد أو لدى جماعة معينة ، فإنهما يطلان ذلك بأنه نتيجة لتأثير قيمة اجتماعية أثرت على الفرد أو على الجماعة .

وقد أكد الباحثان ثلاثة حقائق فى غاية الأهمية ، تمكن الباحثين الآخرين من إرجاع علاقات بين الاتجاهات والقيم .

- ١ — الحاجة إلى دراسة مقارنة بين مجتمعات مختلفة.
- ٢ — النظر إلى المجتمع ككل لتجنب أى مغالطة .
- ٣ — رفضها استخدام المنهج التجريبي فى دراسة الحياة الاجتماعية .
وقد نقد الباحثان خمس أنواع من المعرفة والتعميمات :
- ١ — التعميمات المنطقية القائمة على التجارب الفردية ، لأنها لا تمثل سوى خبرة وتجارب وأحكام شخص واحد .
- ٢ التعميمات المستخلصة من نتائج البحوث التجريبية .
- ٣ — التعميمات الناتجة عن أحكام مستخلصة من تعاليل السلوك الاجتماعى
والتي تبرزها البحوث التجريبية ، لأن هذه النتائج تحقق معانى كثيرة ، وماهى
الإلا مؤشرات لعمليات سببية غير معروفة ، ولا تسمح إلا بأن تكون خلفية
مؤقتة لفروغى السوسيولوجية .

٤ - المعرفة الناتجة من أحكام مثل : (في المتوسط) ، أو (في أغلب الحالات) ، إذ لا يمكن أن تفسر ظاهرة أو يكون لها معنى سببي وتعتبر في حد ذاتها تناقضا ، لأنه إذا كان هناك سبب ، فإما أن يكون له نفس الأثر دائما أو لا يكون سببا على الإطلاق .

٥ - محاولة تفتيت العلاقات الأولية إلى عناصرها البسيطة مما يفقدها قيمتها .
وفي رأيهما أن الباحث إذا أراد دراسة مجتمع ما ، فيمكنه أن ينظر إلى الحياة الاجتماعية من زاويتين ، من زاوية موضوعية ، وأخرى ذاتية .

٦ - أما من ناحية الموضوعية ، فالحياة الاجتماعية تنظم قائم على قواعد اجتماعية ، ودراسة هذا التنظيم ، تحت تأثير الاتجاهات الجديدة في المجتمع .

٧ - وأما من ناحية الذاتية ، فإن الحياة الاجتماعية ، هي إلا اتجاهات الأفراد تجاه التنظيم الاجتماعي . . . ومرة أخرى فإن المشكلة الأساسية هي مشكلة التغير .
ويحدث هذا التغير تحت تأثير القيم الجديدة .

وإذا كانت مهمة علم الاجتماع هي دراسة التنظيم الاجتماعي وملاحظة كيف يتغير تحت تأثير الاتجاهات الجديدة ، فإن مهمة علم النفس الاجتماعي هي دراسة الاتجاهات وملاحظة كيف تتغير تحت تأثير القيم .

(د) المواضيع التي اهتمت بها الدراسة :

وجد الفلاح البولندي نفسه في مرحلة انتقال من الصور القديمة لتنظيم الاجتماع التي كانت سائدة في مجتمعه الأصل ، والتي تتميز بالثبات وعدم التغير ، إلى الحياة الحديثة بكل ما تتضمنه هذه الحياة من تغيرات لما اعتاد عليه ، وقد حاول الباحثان من خلال الخطابات إعطاء وصف نظري متكامل للمجتمع الريفي البولندي .

فاهتما بدراسة الأسرة الريفية على وجه الخصوص ، فسكونيتها ، بناتها ،
عضائها ، اتجاهات أفرادها نحو بعضهم البعض ، الالتزامات الأسرية ، حقوق
وواجبات أعضاء الأسرة ، التغيرات التي تعرضت لها الأسرة ، تولفها لهذه
التغيرات . . كما انهما بموضوع الزواج من وجهة نظر المروسين ، ومن وجهة
نظر الجماعة ، ومن الناحية الاقتصادية والجينية ، وأولى الباحثان اهتماماً خاصاً
بالتنسيق الطبقي ، والبيئة الاجتماعية ، والحياة الاقتصادية ، والاهتمامات
الدينية والجمالية .

وقد ناقش الباحثان هذه المواضيع من وجهة نظر التغير والتحول الذي
أحدثته القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية : التصنيع ، بمرحلة الفلاح ،
والتي تيج عنه تحرره من سلطة الرأي العام السائد ، واتجاهه إلى الفردية وإلى
تفكك الحياة الأسرية ، وإحلال الأسرة الصغيرة محل الأسرة التقليدية ، مع
ما يضمنه ذلك من تغيرات كبيرة في حياة الأفراد .

(هـ) نتائج الدراسة :

يمكن الإشارة إلى بعض المسائل التي أبرزتها الدراسة في النقاط التالية :

١ — عن الباحثان عناية خاصة بموضوع الفردية ، وقد تسلم المؤلفان
الأسئلة التالية :

— إلى أي مدى تتنافى الفردية مع التماسك الاجتماعي ؟

— ما هي صور الفردية التي تعتبر ضارة من الناحية الاجتماعية ، وتلك
التي تحقق فائدة ؟

— ما هي صور التنظيم الاجتماعي التي تسمح بقسط كبير من الفردية ؟

وقد أسفر تحليل الخطابات على أن الفردية هي مرحلة متوسطة بين مجرتين
من صور التنظيم الاجتماعي ، وأن فائدتها تتوقف على ما إذا كانت هذه الفردية

بناءة أم لا . أى ما إذا كانت تؤدي إلى تنظيم جديد يجهل الجماعة أكثر قدرة
وأكثر مقدرة على مقاومة مؤثرات التنسكك من عدمه .

والتنظيم القائم على التعاون الواعى ، للوصول إلى هدف مشترك ، هو التنظيم
الذى يتفق ولا يتعارض مع الفردية .

٢ - الكفاءة أو الفاعلية ، وقد تامل الباحثان عن العلاقة بين الفردية
والكفاءة الاجتماعية ، وهل تعتمد الكفاءة الاجتماعية على توافر اتجاهات
فردية متعددة ؟ وهل تعتمد الكفاءة الاجتماعية على صور متعددة من التنظيم
الاجتماعى ؟ .

وقد أظهرت الدراسة اختلافات واضحة بين الكفاءات الفردية ، والكفاءات
الاجتماعية ، وقد علل الباحثان ذلك بأنه يرجع إلى عدم وجود إلهات كافى . وإطار
مفصل للتنظيم الاجتماعى ، نتيجة لعدم استقلال هولندا (*) .

وفى ظل هذه الظروف الفريدة للمجتمع الهولندى ، تتوقف الكفاءات الفردية
على الاتجاهات الفردية ، أكثر من توقيتها على الظروف الاجتماعية . . فالخصم
قد يظهر كفاءة لأنه لا يوجد من يعرقل أوجه نشاطه . . ولكنه قد يكون كذلك
غير كفء ، لأنه لا يجد من يفهمه أو من يساعده على إبراز كفاءته . وقد
يكون نتاج النشاط الفردى للجماعة فى مثل هذه الظروف بسيط ، لأن الفاعلية

(*) المجتمع الهولندى كما لاحظ الباحثان له طابع فريد ، إذ أنه لا يعتبر دولة ذات كيان
مستقل ، بل يتكون المجتمع الهولندى من ثلاث دول ، كل منها تحاول الحفاظ على تفاتها
التميزة مع تطويرها ، وعليها أن تقاوم ضغط الدول الأخرى التى تسعى إلى تعطيها ، وحصل
على إيجاد بديل لوجودها بدون أن يكون لها صفة الدولة . لذلك فإنها دائماً بحاجة ملحة
للتطوير وإحياء الأنشطة المطلوبة لإعادة بناء القيم . . لذلك فيكافئ الحق الاجتماعى واضح
جداً ، ويمكن فهمه بسهولة .

الاجتماعية لا تتوقف على متوسط كفاءة الافراد لحسب ، بل ايضا على التنظيم الاجتماعى ومدى كفاءته فى التنسيق بين المجهودات الفردية .

٢ - الانحراف : وقد اهتم الباحثان اهتماماً خاصاً بالانحراف وتسماءه لا : هل يرجع الانحراف إلى عوامل خلقية أو هو نتيجة للظروف الاجتماعية ؟ وإن كان هذا الافتراض الأخير صحيح ، فإلى أى مدى يعتبر المجتمع مسئولاً عن انحراف أعضائه ؟

وقد عكف الباحثان على دراسة الاتجاهات السوية ، فى علاقتها بالاتجاهات غير السوية ، ووصلوا إلى النتيجة التالية ، وهى أنه لا يمكن رفض الافتراض القائل أن الاتجاهات غير السوية ترجع إلى سوء التنظيم الاجتماعى . . ولا يوجد اتجاه إنسانى غير سوى - مهما كانت درجة هذا الانحراف - لا يمكن علاجه وتوجيهه بطريقة مشجعة اجتماعياً ، إذا كانت هناك نية عظيمة فى العلاج والتوجيه مع ضرورة الأخذ فى الاعتبار الاختلافات الفردية .

ويشير الباحثان مسألة هامة ، وهى حق الإنسان الذى يتصرف بمصرف لا اجتماعى فى توجيهه والعلاج حتى يفيد نفسه ويفيد المجتمع الذى يعيش فيه .

٤ - المهنة Occupation :

أضحى تنظيم العمل قاهلية كبيرة على الأعمال قليلة الشأن ، التى لم يكن لها سوى إشباع حدود لفتامين بها . هذا ويقوم التقييم الحديث للعمل - أساساً - على اهتمامات اقتصادية فى المقام الأول . فالاهتمام ينصب بصفة خاصة على إنتاج أو اكتساب أكبر قدر من التقييم الاقتصادية ، إما لأن لها أهمية عالية ، وإما لأن لها قيمتها فى التنظيم الاجتماعى أكثر من غيرها .

٥ - العلاقة بين الجنسين :

اهتم الباحثان بالعلاقة بين الرجل والمرأة وتساءلا :

هل يمكن الحصول على أفضل استجابة بين الجنسين ، مع إيجاد حد أدنى من تدخل المصالح الشخصية ؟ وإلى أى مدى تتأثر الفاعلية الاجتماعية بأنماط العلاقات بين الرجل والمرأة ؟

وقد وجد الباحثان ، أن الرجل والمرأة يشتمدان على بعضهما البعض ، في القطاع الرقيق من المجتمع الهولندي ، سدا بالرغم من أن مطالبهما محدودة ، ولا تصنف بالرومانسية . وترتبط علاقتهما بإطار مشترك من اهتمامات الجماعة التي يمشون فيها . فإذا ما نمت وتطورت الاهتمامات الشخصية ، وظهرت مستقلة عن الجماعة فإن هذا الارتباط بين الجنسين ، وهذا التماسك بينهما ، سرعان ما يتلاشى .. ويؤدي في نهاية الأمر إلى تفكك كامل وجذرى للحياة الأسرية .

والفاعلية الاجتماعية الكاملة لا تكون إلا في التعاون للنظم بين الرجل والمرأة في الميادين المختلفة ، طالما أن عمل المرأة له ذات الأهمية الموضوعية لعمل الرجل .

وقد أظهرت الدراسة ، كفاءة للمرأة الهولندية في التوفيق بين الاتجاه الرسمي لتنظيم الاجتماعى ، والتخيرات الفردية لللبوسة ، وهذا في حد ذاته مطلب ، للحد من الاحتكاكات المستمرة الناجمة عن عدم توافق الأفراد ، أو سوء توافقهم لتنظيم الاجتماعى ، ولتجنب الفاقد الكبير في العلاقة الإنسانية .

٦ - السعادة الاجتماعية :

اهتم الباحثان بدراسة السعادة وافترضوا أن العلاقة بين الجنسين والحالة الاقتصادية من الشروط الأساسية للسعادة الإنسانية .

إن موضوع المعادة لم يدرس منذ أن دوسه اليونان ، والتأنيج التي توصل إليها اليونانيون لا يمكن تطبيقها على مجتمعات المعاصر ، الذي يتميز بطورف اجتماعية مختلفة تمام الاختلاف عن ظروفهم الاجتماعية .
وقد جانب الباحثان التوفيق في هذا الجانب ، إذ أنهما لم يصلانيه إلى نتائج محددة وإيجابية .

٧ - صراع الاجناس والتنظيم الأمثل للثقافات :

عنى الباحثان بدراسة الصراع بصفة عامة داخل المجتمع البولندي ، لما يحيط هذا المجتمع من ظروف خاصة . فهو بالإضافة إلى ما كان يعانيه في ذلك الوقت - محاطاً بأجناس مختلفة ، ذات مستويات ثقافية متفاوتة (ألمانيا ، النمسا ، روسيا ليتوانيا) ، فإنه يشمل نسبة كبيرة من اليهود ، لذلك فهناك صراع دائم ودائب للحفاظ على مكانته السلبية والثقافية .

وقد تساءل الباحثان عما إذا كان يمكن إيجاد صورة مثلى من التنظيم يمكن بواسطتها توحيد جميع الاختلافات الفردية وتحقيق التماسك الذي يمكن من اعتماد أى صورة من صور عدم السواء ، وذلك عن طريق استخدام جميع الإمكانيات الإنسانية ، لتحقيق التناسق المطلوب ، بين أعلى درجات الكفاءة أو الفاعلية وأعلى درجات المعادة ؟

وإذا وجد مثل هذا التنظيم ، هل تحقق فاعليته بطريقة آلية ، ككتيحية للصراع بين الثقافات ، وكتعبير لقانون البقاء للأصلح والبقاء للأقوى ؟ أم تحقق فاعليته عن طريق إصلاح اجتماعى واعى من شأنه أن يغير الظروف التاريخية ويسجل جميع الاختلافات مرتبطة بنظام واحد أمثل ؟

ويصل الباحثان في هذا الصدد إلى أن الاختلافات الثقافية القومية - التي

من الصعوبة بمكان التحكم فيها - تجعل كل مجتمع يحاول تقرب نظامه الخاص من نموذج مثالي ، مهددا في ذلك بتجارب الآخرين ، ولكن دون تقليد . وفي هذه الحالة فإن صراع الثقافات سوف يتوقف ، لا عن طريق تهطيم الاختلافات التاريخية ، ولكن بالاعتراف بقيمتها وتقديرها المتبادل المتزايد (١) .

رابعا : نقد الفلاح البولندي :

لشر توماس وزنانيتسكي دراستهما عن الفلاح البولندي سنة ١٩١٨ ، في خمس أجزاء ، وفي سنة ١٩٢٧ أعيد طبع هذه الدراسة في جواين .

وقد أثارَت هذه الدراسة كثيراً من المناقشات ، ولعل أهم مناقشة أثارَتها هذه الدراسة ، هي التقييم العام الذي نشره بلومر Blumer سنة ١٩٣٩ (٢) لدى اسهام توماس وزنانيتسكي في البحوث التطبيقية في مجال علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعي .

وسوف نحاول أن نجمل أهم نقاط القوى والضعف التي أثارَتها دراسة الفلاح البولندي بصفة عامة في :

١ - مد الباحثان للاتجاه العلمي الاكليسي في علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي ، وأدخلا تكنيكات جديدة لدراسة ديناميات الشخصية ، فقد حوت

Thomas (W) & Znaniecki (F) The polish Peasant in (١) Europe and America 2v. New York Dovers Publications 1927. p. 74-86 and 116 - 120 .

Blumer (H) critics of research in social science : An (٢) Appraisal of Thomas and Znaniecki's the polish peasant in Europe and America Social Sciences Research Council Bulletin n ; 44; 1939 .

الدراسة مجموعة ضئيلة من البيانات الذاتية ، عن الاتجاهات والمشاعر والحياة الانفعالية .

٢ - أهم الباحثان بدراسة الحياة الاجتماعية ككل في مجتمع معين ، هدلا من اختيار مجموعة من الوقائع لبحثها وعزلها عن مضمونها الاجتماعي الكلى . وقد ساهم الباحثان بذلك في تطوير المنهج الاجتماعي العلمى . وتعتبر هذه الدراسة الأولى من نوعها ، لأنها اهتمت بالمبج العلمى مع اهتمامها بموضوع معين بالذات . فقد اتخذ الباحثان الدراسة الميدانية كمنهج لوصف المجتمع ككل .

٣ - تعتبر الدراسة في حد ذاتها محاولة جادة لوضع أسس البحث الاجتماعى العلمى ، وإقامة نظرية اجتماعية عن التنفرد والضبط الاجتماعى . فقد أوضح الباحثان حاجة الدراسات الاجتماعية إلى إطار نظرى متجاسك لدراسة الحياة الاجتماعية . لأن تنبئ الدراسات لاتجاه معين دون توفر إطار نظرى مرجح لها - لا يعتبر اتجاها في حد ذاته .

واتجاه الباحثين قائم على أساس حتمية التنفرد الاجتماعى ، أما الإطار الموجه لها فمجموعة من المفاهيم تسمح لها بتناول مادة ملبوسة عن الحياة الاجتماعية بالدراسة والتحليل مثل القيم والاتجاهات الاجتماعية ، الموقف الاجتماعى ، الرغبات الاجتماعية ، تنظيم الحياة ... إلخ . ولم يوجد حتى الآن بحسب معلوماتنا عمل سوسيولوجى - سواء في مراحل الاستكشافية أو في مراحل التفسيرية - استخدم أو رجع إلى هذا القدر من المفاهيم . وقد أقام الباحثان حول هذا الإطار دراستهما للمجتمع الرقيق البولندى .

٤ - استخدم الباحثان الوثائق الشخصية لدراسة الخبرات الملبوسة والاتجاهات والقيم الناتجة والمترتبة على هذه الخبرات ، كالخطابات واليوميات والاعترافات وسير الحياة ، إرجاء الصحف وسجلات الكنائس والهيات

العامة . وقد نظر الباحثان إلى الوثائق الشخصية على أنها الوسائل الأساسية التي يمكن بها دراسة التغير الاجتماعي ، وعلى أنها المصادر الوحيدة التي يمكن بواسطتها الإحاطة بالعامل الذاتي مع تفاعله بالعامل الموضوعي .

والسبب في اهتمام الباحثان بالوثائق الشخصية يرجع أساساً إلى محاولتهما إبراز المظهر الذاتي للحياة الاجتماعية ، فالأفراد يتصرفون فيما يختص بالاشياء وقتاً ما من هذه الاشياء بالذات لهم . لذلك فإذا اهتم الباحث بموضوعات مثل التغير والتحول والتطور فإنه لا بد له وأن يتم اهتماماً خاصاً بالتعرف على الجانب الذاتي المرجود فيها :

ويمكن إجمال اسهام الباحثين بدراستهما فيما يلي :

— المدفعة القوية التي أعطتها هذه الدراسة للبحوث الاجتماعية بصفة عامة .

— الكشف والعكيز على العامل الذاتي في الحياة الاجتماعية .

— توضيح أهمية الوثائق الشخصية كمصدر للبيانات — وخاصة تسجيل حياة الأفراد ، الذي أدخل ما هو معروف الآن بتكتيك تاريخ الحياة Life History Technique والذي يمكن بواسطتها اكتشاف الجوانب الذاتي من الحياة الاجتماعية .

أما نقاط الضعف فهي عبارة عن انتقادات عامة عن الدراسة ، أو انتقادات تتعلق بمصادر البيانات والنظريات التي تبلورت عنها الدراسة ، وتتلخص فيما يلي :

(١) الانتقادات العامة :

لعل أم قد وجه إلى كل من توماس وزنايتسكي هو أنهما نظما البيانات لتتفق وتتناسب مع نظريتهما وتصوراتهما ، التي أمكن لها استخلاصها من أعمال عليية سابقة .

فقد استند الباحثان أفكارهما وافتراساتهما وتعميماتهما - التي صاغها في أحكام نظريتهما من تحليلهما للوقائق الشخصية . ولعكس من الواضح أن الباحثين كان لديهما إطار نظري واسع ، قائم على خبرتهما السابقة التي ليس لها شأن بالوقائق ، كما كانت لديهما معلومات وبيانات كثيرة عن الحياة في بولندا ، أكثر حمقاً بكثير مما تضمنته الوقائق ، ولكن هذا لا يمنع من كون الباحثان رردا من مجال استخدام الوقائق الشخصية ، وكان هدفهما خدمة الماعدة والمنهج أكثر من إعطاء مثال أو نموذج للبحث الاجتماعي ، وقد توصلا إلى هدفهما من إبراز أهمية الرجوع إلى هذه المصادر في البحث الاجتماعي ، كطريقة لدراسة وتحليل الخبرة الإنسانية الداتية لفهم السلوك الإنسان سواء كان هذا السلوك سلوكاً فردياً أو اجتماعياً . وقد استخدم الباحثان أحسن وأفضل الوقائق التي أمكنهما العثور عليها في ذلك الحين .

(ب) التقادات تتعلق بمصادر البيانات

أما بالنسبة لتقدير قيمة الخطابات كمصدر للمعلومات ، فإن هذه المسألة تثير الاعتبارات التالية : التحقق من مصدر الخطابات ، ثباتها وصدقها ، وصحة التفسيرات التي انتهى إليها الباحثان .

- لم موضع الدراسة كيف قام الباحثان باختيار الخطابات ، وكيف قاما بفرزها ، كما أن الخطابات جردية ، وتشير إلى موقف أمرى خاص ، أو اهتمام طارئ ، أو قلق على موضوع ما ، كما أنها ليست مستمرة بحيث يمكن ملاحظة وتأكيد التغير ، ولا يعرف شيء عن الحياة الأمرية السابقة لهذه الأسر . ولا يمكن اختبار صدق الخبرات المذكورة ، ولا توجد أية طريقة أو أية قاعدة يمكن بواسطتها التأكد من أن تفسيراً معيناً صحيحاً أو خطأ ، أو إلى أي درجة يمكن اعتبار هذا التفسير صحيحاً أو خطأ .

— تتخذ الخطايات دلالتها من مقدمة الدراسة ، ومن الهواش ، وإذا كان القارئ غريباً عن المجتمع البولندي ، فإنه لا يستطيع بأى حال من الأحوال أن يتعرف على المجتمع الريفي البولندي الذى يقدمه الباحثان ، من خلال القراءة للخطابات فقط .

— قيمة الخطابات محدودة ، إذا أخذ كل منها على حده . ولكن إذا أخذت في مجملها ، فإنها تساند بعضها البعض . فالخطابات كثيرة كما سبق أن ذكرنا ، ولم تكتب بهدف معين ، وجمعت منفصلة عن بعضها ، ولكن تساندها بعلتها قوة معينة يمكن اعتبارها مؤشراً .

— استخدم الباحثان تاريخ الحياة *Life History* كمصدر للبيانات ، وهو فى حد ذاتها من أهم المصادر السورولوجية لجمع البيانات ، وتلائم بصفة خاصة دراسة الاتجاهات والتقييم ، لأنها تملأ قوانين اجتماعية مجردة ، وتوفر البيانات اللازمة لمعول قوانين التغير الاجتماعى .

وإذا كان الباحثون هموا يفسرون الاتجاه تفسيراً دينياً ، فإن استخدام هذا المصدر يمكنهم من ربط الاتجاه بأفعال سابقة لدى الشخص نفسه . وتنبع الاتجاه والتعرف على تطوره من خلال الخبرات التى يمكن استخلاصها من التقارير ، فتاريخ الحياة ، يمكن من تتبع عملية تطور الأفراد ، وتؤكد طبيعته الشخصية الاجتماعية وتميزها . وهذا فى حد ذاته يتلائم مع الاتجاه الأساسى للباحثين ، وهو النظر إلى الحياة الاجتماعية على أنها نتيجة للتأثير المتبادل بين التنظيم الموضوعى والتجربة الذاتية .

ولكن الباحثان أخفقوا فى تطبيق هذا الاتجاه عملياً ، عند تحليلهما لحياة Wlodek (*) ولم يتمكن الباحثان من إعطاء قوانين التغير ، ولكتبهما صاغاً بعض

(*) مهاجر من أصل يولندى .

الافتراضات الخاصة بالانتماءات لدى الأفراد . وأخفقا كذلك في التطور العام للانتماءات لديه ، هذا وتنه تقارير تاريخ الحياة أيضا مسألة مدى تمثيلها ودرجة ثباتها وصحتها . فليس هناك دليل على تمثيل فلادك للعالمية السلبية من السكان ، كما لا يمكن التأكد من صدق فلادك مع نفسه . وهل لم تحته ذاكرة ؟ وهل كانت قصته حقيقية أم نتيجة لحيال خصب ؟ ورغم تأكيد الباحثان لصدق قصة فلادك ، على أساس أن خطابات أسرته تؤكد ذلك ، إلا أن هذه الخطابات لم ترد في متن الدراسة .

(٣) التقادات تتعلق بالنظريات :

حدد الباحثان مجال علم الاجتماع في دراسة القيم الاجتماعية الهامة ، التي تمثل القواعد الاجتماعية المكونة للنظام ، أما مجال علم النفس ، فهو دراسة الاجتماعات .

وقد حاول من خلال دراستهما للقيم والاجتماعات أن يطورا نظرية عامة للشخصية ، وأخرى لتفكيك الاجتماع والاندماج الفردي ، وأن يصلا إلى قوانين تنظم الاجتماعات .

— نظرية الشخصية :

يقيم الباحثان نظريتهما عن الشخصية على أساس القيم الاجتماعية والانتماءات الفردية . فمن خلال إطار تطوري لانتماءات الفرد — في محاولاته لتنظيم حياته داخل المجتمع الذي يعيش فيه — تتبلور شخصيته .

وقد حدد الباحثان العوامل التي تحدد شخصية الفرد بأنها المزاج والحلق في إطار من القيم الاجتماعية والانتماءات الفردية .

ويعرف الباحثان « المزاج » بأنه الانتماءات الأصلية الفطرية لدى الفرد ، وتوجد مستمدة من أي تأثير اجتماعي . أما « الحلق » فإنه الانتماءات المنظمة التي

أشد وتطورته ، نتيجة لتراكم اجتماعية أثرت على المواجه الفطري ، فالهجوم مثلا - تحت تأثير الضمور والرقابة وعندما يعرف في خبرة الفرد الراحية - يصبح خلقا ، فهو إذن اتجاه موجه بإطار واعي ، ومن هنا فهو ليس فطريا ، ولكنه مدرك . ونمو الشخصية ، يفترض تنظيم الاتجاهات الفطرية (المواجه) في بناء من الاتجاهات المدرجة (الخلق) ، بواسطة القواعد الاجتماعية . وبمجموعة هذه القواعد الاجتماعية تمثل تنظيم حياة الفرد . هذه العمليات تتضمن تفاعلا مستمرا بين الفرد وجماعته ، فالفرد عليه دائما أن ينظم سلوكه لمواجهة احتياجاته المختلفة ، واحتياجات المجتمع الذي يعيش فيه ، فهو يقوم دائما كما يقول الباحثان (بتعريف الموقف) .

وهذا التعريف قد يكون موجودا بالفعل ومن صنع الجماعة وفي بعض الأحيان يكون على الفرد نفسه أن يقوم بهذا التعريف . وهو في ذلك يأخذ في اعتباره المعاني الاجتماعية ويفسر خبرته في ضوء احتياجاته ، رغباته ، وتقاليده وحادثته ومعتقداته ، ومطامح يبنه الاجتماعية . فذاك إذن ، تفاعل مستمر بين الجماعة والفرد ، فالجماعة لها مطالب اجتماعية ، والفرد يحاول إشباع حاجاته داخل الموقف الاجتماعي . هذا ويوجه الفرد بدوافع أساسية يسميها ثوماس رغبات ، الرغبة في التجارب الجديدة ، الرغبة في الأمن ، الرغبة في احترام للناس به .

وقد ميز الباحثان ثلاثة أنماط لشخصية :

- الفيلسطيني Le Philistin الذي يتميز بالخلق المستقر ، والذي لا يوجد لديه احتمال لتنمية اتجاهات جديدة ، لحياته منظمة وفقا لبعض الإطارات الثابتة ، ولا يجد ضرورة لخلق إطارات جديدة .

البوهيمي Le Bohémien الذي تتكون حياته من عدد غير محدود من الإطارات ، والذي لم يتكون خلقه بعد ..

— الخلاق أو للبداع ، الذى يطور خلقه ، والذى يتميز بالمرونة باتساع مجالات تفكيره وفقاً لبعض الاهداف المحددة .

وقد أقام الباحثان نظريتهما الفلسفية في إطار للظواهر الذاتية والوضعية للحياة الاجتماعية ، فالإنسان يحاول دائماً تنظيم سلوكه ، لكي يوفق بين مطالب ومطالب الجماعة ، ولكي يجد طريقه ويحدد اتجاهها خاصة به هذا الاتجاه هو الذى يحدد نمط شخصيته .

نظرية التفكك الاجتماعى والانحلال الفردى :

يحدث التفكك الاجتماعى — بصفة عامة — نتيجة لفقدان القواعد الاجتماعية لفاعليها ، ويتخذ هذا التفكك درجات مختلفة ، يبدأ بالفرد الذى يخضع لقاعدة من القواعد الاجتماعية ، إلى التدهور العام لجميع منظمات الجماعة ، وعندما تفشل القواعد في تنظيم سلوك أعضائها ، يكون هذا إيذاناً بالتحلل الجماعى وظهر ما .

وقد تساءل الباحثان عن سبب أو أسباب فقدان القاعدة الاجتماعية لفاعليها وعن الطرق التى يمكن بواسطتها تعريبها ؟

فالقاعدة الاجتماعية (القيمة) تحافظ عليها مجموعة من الاتجاهات ، فإذا تراجعت اتجاهات جديدة ، فإن القاعدة تبدو مختلفة في أذهان من تبناها الاتجاهات الجديدة ، وتأثيرها يختلف وقد يقل ، وقد لا يصبح لها أى تأثير ، لذلك فيها يمتان بالكشف عن طبيعة الاتجاهات الجديدة وأسباب ظهورها ..

فيجب أولاً تجديد الاتجاهات الجديدة التى تقلل من شأن القيم الموجودة ، ثم بعد ذلك تحديد القيم الجديدة التى تسبب في إهمال وظهور الاتجاهات الجديدة .

وبهذه الطريقة ، يوضح الباحثان تفكك المجتمع الريفى البولندى ، فهو ناتج في رأيهما من تدهور القواعد التى تمثل التنظيم التقليدى للجماعة ، ذلك تحت تأثير

ظهور الاتجاهات الفردية ، وضعت رأى العام الاجتماعى كما وأن الاتجاهات الجديدة لا يسيطر عليها التنظيم الاجتماعى القائم ، لأنها لا تجد تعبيراً ملائماً لها فى النظم التقليدية للجماعات الأولية ..

إن مشكلة التنظيم الاجتماعى فى المجتمع البولندى ، هى خلق إطارات وقواعد سلوكية جديدة وخلق نظم جديدة يمكن أن تعمل على الإطارات القديمة ، أو تنهدها ، لتكون أكثر ملائمة للاتجاهات المتغيرة إذ أن القواعد والنظم تعد تتفق مع الاتجاهات الحقيقية لأعضاء الجماعة ، والنظام الاجتماعى القديم ، ينهار بسرعة ولا يستطيع النظام الجديد أن ينعو بسرعة كافية لتجنب المسألة .

والأفراد لا يجدون وسيلة لتنظيم حياتهم فى ظل القيم الجديدة ، ولا يجدون إطاراً معيناً يستندون إليه ، وبالتالي تتحلل معنوياتهم ويكون الانحلال ..

ويمكن إجمال الانتقادات التى وجهت إلى هذه النظريات فى النقاط التالية :

١ - تعدت نظريات توماس وزنايتسكى الأدوات التى قاما باستخدامها .

٢ - قدمت نظريتهما فى مفاهيم مجردة ، يمكن تطبيقها على أى مجتمع ، وليس بالضرورة على المجتمع البولندى ..

٣ - تعريف الباحثان لمفاهيم الدراسة ، يعترضها بعض النعمرض ، فالإتجاه يمكن إرجاءه وفقاً لتعريفهما إلى أى عملية نفسية ، لذلك فإن دراسة الاتجاهات يمكن أن تتضمن أشياء مختلفة جداً مثل التصورات ، والمفاهيم ، والقرارات ، والرغبات ، والافكار ، كذلك يتصف مفهوم القيمة لديهما بذات الأيام ..

٤ - استخدم الباحثان ذات الأشياء لتحديد مفهوم القيمة والاتجاه ، بحيث يمكن تغيير مكان المصطلحات دون تغيير سياق المناقشة ، وهذا التخطئ يرجع إلى أنهما فى عناوتهما لتعريف القيمة والاتجاه ، حاولا التعرف عليهما أكثر بما حارلا

... بها ... أو ... ، فإن القيمة ... سبباً غير ذات الية لهذا ...
بالإضافة إلى مضمونها الأمبريق ، و « المعنى » موجود أيضاً في الاتجاه ، لذلك
فن الصعوبة النظر اليهما على أنها وحدات منفصلة تستطيع كلا منهما أن تكون
علاقة مؤقتة أو مسببة للآخرى ..

٥ - لذلك فقط جاء الاتجاه المنهجي لقانون التغير الاجتماعي هزبلاً ، فإن
القيمة حينما تؤثر على اتجاه متواجد من قبل تؤدي إلى ظهور اتجاه جديد ،
وإن الاتجاه إذا أثر على قيمة متواجدة ، فإنه يؤدي إلى ظهور قيمة جديدة .
هذه الافتراضات القائمة على مصطلحات شديدة الوضوح التمييز ، تجعل العلاقة
السببية المفترضة معكوك فيها ..

٦ - لم يستطع الباحثان تحديد أثر (القيمة) على (الاتجاه) أو العكس
لأن الموقف الاجتماعي في حد ذاته ، يتضمن عدة احتمالات سلوكية (١) .

الفصل الخامس

ظاهرة التحضر في جمهورية مصر العربية

مقدمة :

الهدف من دراسة اتجاهات التحضر في جمهورية مصر العربية ، هو إعطاء صورة إحصائية واضحة لوضع بلادنا في هذا الخصوص ، إلى جانب الخصائص الديموجرافية للسكان الحضريين ، حتى نستطيع الحكم على تحضر مجتمعنا .

وسوف نعتمد في دراستنا هذه ، على الإحصاءات الرسمية المفهورة عن مصر سواء أكانت محلية أو دولية في تحديد :

— درجة تحضر جمهورية مصر العربية وموقفها من التحضر بالنسبة للدول النامية بصفة عامة ، والدول العربية بصفة خاصة .

— استخلاص الخصائص الديموجرافية الأساسية للسكان الحضريين ، كما توضحها الإحصاءات المختلفة التي أصدرتها مصر ..

تحضر العالم وموقف جمهورية مصر العربية من هذه الظاهرة :

تفيد الدراسات التي قامت بها الأمم المتحدة ، التعرف على معدلات تحضر دول العالم إلى ثلاث مؤشرات رئيسية ، يمكن استخدام أي منها لتقدير التحضر ، لارتفاع معامل الارتباط بينها ، وهذه للمؤشرات هي :

للمؤشر الأول : نسبة سكان المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠.٠٠٠ نسمة.

للمؤشر الثاني : نسبة سكان المدن التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة.

وسوف نشير إلى هذه المدن الأخيرة في تحليلنا باصطلاح
المدن الكبرى .

المؤشر الثالث : نسبة السكان الحضريين إلى المجموع الكلي السكان وفقاً
للتعريف الذي تأخذ به الإحصاءات الرسمية في المجتمع
موضع الدراسة .

إن تقدير تحضر مجتمع ما ، عن طريق ملاحظة النمو السكاني لعدد السكان
الذين يعيشون في المدن المتوسطة به (٢٠٠.٠٠٠ فأكثر) ، أو في المدن الكبرى
(١٠٠.٠٠٠ فأكثر) آثار وما زال يشهد إشكالات عديدة . . فالتحضر كما
سبق وأن ذكرنا ، عملية لها جوانب مختلفة ، منها الديموجرافية والاجتماعية
والثقافية ، وهي جوانب لا تتفق دائماً ولا يكون التطابق بينهما كاملاً في
كافة الأحوال .

ومع ذلك ، فقد استقر الوضع في الأمم المتحدة - وبعد إجراء دراسات
كثيرة ، كان الفرض منها الوصول إلى معايير أكثر موضوعية لقياس التحضر -
على اتخاذ معيار تحسكي هو حجم الوحدات الاجتماعية . .

فاتفق ، على اعتبار الوحدات الاجتماعية ، التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠.٠٠٠
نسمة : وحدات حضرية (*) ، مع الاعتراف بأن هذا المعيار تحسكي ، ومع
النوعية - التي أصدرتها اللجنة الإحصائية واللجنة السكانية لمنظمة الأمم المتحدة -

(*) روى إطلاق لفظ حضري على الوحدات الإنسانية التي يزيد عدد سكانها عن
٢٠.٠٠٠ نسمة ، بسبب اختلاف تعريف الحضري في الدول المختلفة ، كذلك لتوفر بيانات
(على هذا الأساس) ، تمكن من التحليل المقارن على المستوى الدولي .

بأن نتم كل دولة على حدة بإيجاد التعريف المناسب لها يعتبره (حضر ، وريف) وفقاً لاحتياجاتها وظروفها الداخلية (١) .

والواقع من الأمر أن نمو المدن في العالم أخذ يشكل ظاهرة واضحة ابتداء من القرن التاسع عشر نتيجة لزيادة الفائض الزراعي ، والثورة التكنولوجية ، وتحسن وسائل النقل والمواصلات في كثير من الدول الصناعية المتقدمة حالياً . . . فقد ارتفعت نسبة السكان الحضريين ، (وحدات ٢٠٠٠٠ نسمة فأكثر) فيها بين عامي ١٨٠٠ ، ١٨٥٠ م إلى ١٣٥٣٪ ، في حين أن الزيادة السكانية في العالم ككل لم تزيد عن ٢٩٢٪ في ذات الفترة ، واستمرت هذه الزيادة الكبيرة في نسبة السكان الحضريين حتى آخر التعدادات التي ظهرت ، ففي بداية القرن العشرين وصلت هذه النسبة إلى ١٩٣٥٪ لترتفع إلى ٣٣٩٦٪ فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٠ م بينما لم ترتفع هذه الزيادة بالنسبة لسكان المسالم إلا قليلاً نسبياً ، فقد وصلت إلى ٣٧٣٪ وإلى ٤٩٣٪ في تلك الفترة . وبصفة عامة ، زاد عدد السكان الحضريين سنة ١٩٦٠ م ، أكثر من أربعين مرة على الأقل عما كانوا عليه سنة ١٨٠٠ م ، بينما لم يزد عدد سكان العالم خلال ذات الفترة أكثر من ثلاث مرات .

كذلك ارتفعت نسبة سكان المدن الكبرى في العالم (١٠٠٠٠٠٠ نسبة فأكثر) إلى ٧٦٪ فيما بين عامي ١٨٠٥ ، ١٨٥٠ م ، واستمرت في الزيادة حتى وصلت إلى ٢٢٢٪ فيما بين عامي ١٨٥٠ ، ١٩٠٠ م ، لتصل إلى ٢٥٤٪ فيما بين عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥٠ م (٢) .

(١) Annuaire Demographique des Nations Unies 1963. 1er Chapitre. New York : United Nation, 1964. P. 7-8.

Breese (G), Urbanization in Newly Developing countries (٢) Prentice-Hall - inc. Englewood Cliffs, N. J. P. U. S. A. 1966 P.17 - 23.

وفي النصف الأول من القرن العشرين ، بدأت الدول النامية . و بها في التحضر ، ذلك أن نسبة السكان الحضريين في المدن الكبرى قد ارتفعت في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا .

فإذا نظرنا إلى القارة الآسيوية . لوجدنا بصفة عامة أن نسبة السكان الذين يعيشون في المدن الكبرى بما كانت تشكل ١,٦ ٪ فقط من جملة سكانها سنة ١٨٠٠ ، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٢,١ ٪ سنة ١٩٠٠ ، ثم إلى ٧,٥ ٪ سنة ١٩٥٠ ، لتصل إلى ١٢,٣ ٪ سنة ١٩٦٠^(١) ، فإذا أخذنا دول الشرق الأوسط التي تدخل في نطاق القارة الآسيوية كشال ، لوجدنا أن نسبة السكان التي تعيش في المدن الكبرى بما قد بلغت ٨,٩ ٪ في المملكة العربية السعودية سنة ١٩٦٥ ، ١٤,٥ ٪ في الأردن سنة ١٩٦١ ، و ١٨,٨ ٪ في العراق سنة ١٩٥٧ ، و ٢٦,٤ ٪ في سوريا سنة ١٩٦٠ ، و ٤٣,٥ ٪ في لبنان سنة ١٩٦٤ ، وهي أعلى نسبة تحضر في الشرق الأوسط (آسيا^(٢)) ، باستثناء إسرائيل التي وصلت فيها هذه النسبة إلى ٤٧,٧ ٪ . نتيجة لظروفها الخاصة^(٣) .

أما في أمريكا اللاتينية ، فقد بلغت نسبة السكان الذين يعيشون في المدن الكبرى بما ١٧ ٪ سنة ١٩٥٠ ، وارتفعت هذه النسبة إلى ٢٥ ٪ سنة ١٩٦٠ ، فإذا استثنينا كوبا في أمريكا الوسطى (٢١,٩ ٪) ، والأرجنتين (٣٧,٣ ٪) ، وشيلي (٢٨,٥ ٪) وأرجواي (٣٢,٦ ٪) في أمريكا الجنوبية ، لوجدنا

Breeze (G), ibid 8. 28

(١)

Amin A (Galal) Urbanization and Economic Development
in the Arab World. Beirut Arab University 1972 p. 8-4-5-

Breeze (V) ibid p. 25.

(٢)

أن متوسط نسبة التحضر في دول أمريكا اللاتينية حوالي ٢٠٪ (١).

أما القارة الأفريقية فتجىء في مؤخرة المناطق المتحضرة في العالم، ذلك أن نسبة السكان الذين يعيشون في المدن الكبرى بها كانت في بداية القرن الحالي ١٠٪، وقد وصلت هذه النسبة إلى ٥٢٪ سنة ١٩٥٠ وإلى ٨١٪ سنة ١٩٦٠ (٢). ووصفة عامة، فإن جميع الدول الأفريقية لا تزيد فيها هذه النسبة بأى حال من الأحوال عن ١٥٪، باستثناء جمهورية مصر العربية التي بلغت هذه النسبة فيها ٢٧,٣٪ (٥) سنة ١٩٦٠ (٣).

ومع ذلك، فإن ارتفاع نمو الوحدات الحضرية في البلاد النامية، ليس فقط أسرع منه في المجتمعات المتقدمة حالياً، ولكنه أسرع مما كانت تنمو به، الدول المتقدمة حالياً في أسرع مراحل نموها، فإذا كان متوسط المعدل السنوي لزيادة السكان الحضرين فيما بين عامي ١٩٦٠، ١٩٦٥ قد وصل إلى ٣,٨٪ بالنسبة لقارة الآسيوية، و ٨,٥٪ فقط بالنسبة لأمريكا اللاتينية، و ٤,٤٪ بالنسبة للقارة الأفريقية، في مقابل ١٤,١٪ فقط بالنسبة لأوروبا عامة، فإن تلك النسبة لم تتجاوز في سبع دول أوربية خلال أسرع مراحل نموها ٢,١٪ بأى حال من الأحوال، وحتى في البلاد التي يصل إليها المهاجرون بأعداد هائلة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلندا، فإن هذا المعدل لم يرتفع عن ٢,٢٪ (٤).

(١) Hauser (P) (ed) Les aspects demographiques de l'urbanisation en Amerique Latine, P: UNESCO, 1956. P. 94.

Breese (V) ibid. P. 22.

(٢)

(٥) التعداد العام لسكان ١٩٦٠ الجزء الأول، المحافظات المختلفة، مصلحة الإحصاء والتعداد، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

(٣) هسبة المدن هي: القاهرة، الإسكندرية، بورسعيد، الاسماعيلية، السويس، المنصورة، الزقازيق، شبرا الخيمة، طنطا، المحلة الكبرى، دمنهور، الجيزة، الفيوم، المنيا، أسيوط.

Amin (Ghaleb) idid P. 1-2.

(٤)

هذا وتعتبر مصر من ضمن الدول التي عرفت بارتفاع معدلات نمو سكانها الحضريين منذ بداية القرن الحالي ، فإن هذا المعدل يعادل ضعف معدل النمو العام لسكان مصر . فنيا بين عامي ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ وصل هذا المعدل الأخير إلى ١.٠٩ / . مقابل ٠.٤٠ / بالنسبة لمتوسط معدل نمو السكان الحضريين . وقد استمر نمو الوحدات الحضرية في التعدادات اللاحقة في نفس الاتجاه ، كما هو مبين بالجدول رقم (١) .

الجدول رقم (١)

سنة التعداد	عدد السكان	معدل نمو سكان الحضر	معدل النمو العام للسكان
١٩٣٧ (٠٠)	٤٩٩١٠٦٩٣	—	—
١٩٤٧ (٠٠٠)	٦٢٦٣٠٢٥٧	٤٠٥	١.٠٩
١٩٦٠ (٠٠)	٩٠٨٦٣٠٧٠٣	٤٠٢	٢.٠٨
١٩٦٦ (٠٠٠)	١٢٠٣٨٤٠٥٠٢	٤٠٣	٢.٠٦

وإذا أخذنا المؤشرات الثلاث التي وضعتها الأمم المتحدة ، التعرف على معدلات التضرر في دول العالم ، فوجدنا بالنسبة لمصر : أن ٣٥ ٪ من

(*) التعداد العام للسكان ١٩٦٠ ، الجزء الثاني . جداول عامة ، مصلحة الإحصاء والتعداد ، القاهرة ، الهيئة العامة لقئون المطابع الأميرية . ص ٢

(**) النتائج النهائية لتعداد السكان بالعينة عام ١٩٦٦ ، المجلد الثاني ، الجدال الإجمالي ، والملاحظات الحضرية ، مرجع رقم ٧١١٠٠١ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بولية سنة ١٩٦٧ ، ص ١٠/٩/٨/٧ .

(***) تقدير سكان جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٩ ، مرجع رقم ٢٦٣٠٣ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

سكانها كانوا يعيشون سنة ١٩٩٠ في مدن يزيد تعداد سكانها عن ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٤٠ ٪/ سنة ١٩٦٩ (*) . أما بالنسبة للنمو الثاني فإن ٢٧,٣ ٪/ من سكانها كانوا يعيشون سنة ١٩٦٠ في مدنها الكبرى ، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة إلى ٣١,٣ ٪/ سنة ١٩٦٩ (*) . أما بالنسبة للنمو الثالث ، فإن نسبة السكان الحضريين للجموع السكلى للسكان قد وصل إلى ٣٨ ٪/ سنة ١٩٦٥ ، ومن المقدّر أن يصل إلى ٤٢ ٪/ سنة ١٩٦٩ (*) .

بعد أن تعرفنا على معدلات تحضر جمهورية مصر العربية ، علينا لتقدير درجة تحضرها ، بالنسبة لدول العالم ، أن نبين موقعها من التقسيم ، التي وضعتها الأمم المتحدة لتوزيع تحضر الدول المختلفة .

قامت الأمم المتحدة ، بتقسيم دول العالم ، وفقاً لدرجات تحضرها ، إلى فئات ، مستخدمة في ذلك النموذج الأول الذي سبق وأن عرضناه عنه (نسبة السكان التي تعيش في مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠.٠٠٠ نسمة ، على أساس تعداد سنة ١٩٦٠ .

الفئة الدنيا : وهي أقل الفئات تحضراً ، وتضم جميع الدول التي تقل فيها هذه النسبة عن ٢٠ ٪/ .

الفئة الوسطى : التي تنضم بدورها إلى فئتين :

— الفئة الوسطى الدنيا : وتضم الدول التي تتراوح فيها هذه النسبة

بين ٢٠ ، ٣٠ ٪/ .

— الفئة الوسطى العليا : التي تضم الدول التي تتراوح فيها هذه

النسبة بين ٣٠ ، ٤٠ ٪/ .

(*) جدير بالذكر جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٩ مرجع رقم ٢١٣ ر٠٣ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

الفئة المتحضرة : وهي التي تضم الدول التي ترتفع فيها هذه النسبة عن ٤٠٪ .
ويمعنا في هذا المقام ، موقف جمهورية مصر العربية من هذا التقسيم ، ووضعها بالنسبة للدول النامية من جهة أخرى .

فإذا نظرنا إلى مكانة مصر من هذا التقسيم ، لوجدنا أنها الدولة الوحيدة في أفريقيا التي دخلت الفئة الوسطى العليا (أكثر من ٢٠٪ من سكانها يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠.٠٠٠ نسمة) ، وتقع معها في هذه الفئة من دول أمريكا اللاتينية كل من كوبا والمكسيك وباناما ، وكذلك الأردن في آسيا الصغرى (١٩٦٦) ، ولم يدخل في عداد الفئة المتحضرة من البلاد النامية سوى الأرجنتين وشيلي وفنزويلا في أمريكا اللاتينية .

أما بالنسبة للدول العربية ، فإن ثلاث دول فقط (هي ليبيا ، والأردن ، والسودان) هي التي دخلت في هذا التقسيم وفقاً للمقاييس السابق الإشارة إليه ، وتأخذ جمهورية مصر العربية والأردن مكان الصدارة فيها ، إذ أن نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في مدن يزيد عدد سكانها عن ٢٠٠.٠٠٠ نسمة في كلا الدولتين فيما بين ٣٠-٤٠٪ ، أما ليبيا ، فإذالت في الفئة الوسطى الدنيا ، حيث لم تصل هذه النسبة فيها إلى ٣٠٪ من العدد الكلي للسكان ، وتبقى السودان في المؤخرة ، حيث لم تشكل هذه النسبة بعد ٢٠٪ من سكانها (١) .

فإذا ما استبدلنا بالمؤشر الأول والمؤشر الثاني (٢) ، لتوافر بيانات على هذا المستوى بالنسبة لجميع الدول العربية ، تسمح بالمقارنة ، فإننا نجد بصفة عامة أن تحضر البلاد العربية يتحضر في تحضر مدنها الكبرى ، أو بالأصح تحضر

Breeze (V) idib, P. 34-35,

(١)

(٢) نسبة السكان التي تعيش في مدن يزيد حجمها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة .

ونحو عواصمها ، فإن جمهورية مصر العربية لديها ١٤.٣٠٪ من سكانها يعيشون في مدنها الكبرى التي وصل عددها إلى سبع عشرة مدينة سنة ١٩٦٦ تمثل مدينة القاهرة وحدها حوالى ١٤.٠٪ من جملة سكان مصر ، و ٣٥.٣٪ من جملة سكانها الحضريين وتسبقتها في هذا الصدد الكويت ، وبها ٢٢.٦٪ من سكانها يعيشون في عاصمتها ، وتمثل هذه الأخيرة ٨.٠٪ من سكانها الحضريين كذلك لبنان التي تصل نسبة سكان المدن الكبرى بها - وعددها اثنتان - إلى ٤٣.٥٪ سنة ١٩٦٤ . وتمثل بيروت العاصمة حوالى ٣٩.٨٪ من عدد سكان لبنان . ثم بعد ذلك العراق التي تصل نسبة سكان المدن الكبرى فيها - وعددها أربع عشر مدينة - إلى ٤٠.٤٪ سنة ١٩٦٥ ، وتمثل عاصمتها بغداد ٢٠.٣٪ من سكان العراق و ٤٥.٨٪ من سكانها الحضريين . و سوريا التي تصل فيها هذه النسبة إلى ٢١.٣٪ سنة ١٩٦٨ وبها أربع مدن كبرى ، وتمثل دمشق عاصمتها ١١.٣٪ من مجموع سكانها ، و ٣٠.٣٪ من سكانها الحضريين . وتجيء جمهورية مصر العربية كل من ليبيا التي تصل فيها نسبة سكان المدن الكبرى - وعددها اثنتان - إلى ٢٢.٥٪ سنة ١٩٦٤ ، وتمثل طرابلس عاصمها ١٣.٧٪ من سكانها بصفة عامة ، و ٥٥.٥٪ من سكانها الحضريين و الأردن التي تصل نسبة سكان المدن الكبرى فيها - وعددها اثنتان - إلى ٢٢.١٪ سنة ١٩٦٧ والتي تمثل عاصمتها عمان ١٥.٥٪ من سكانها و ٣٥.٦٪ من سكانها الحضريين . وتجيء في مؤخرة الدول العربية في هذا المجال المملكة العربية السعودية التي تصل فيها نسبة سكان المدن الكبرى بها - وعددها ثلاث - إلى ٨.٩٪ ، والتي تمثل عاصمتها الرياض ٦.٧٪ من سكانها ، و ٣٠.٠٪ من سكانها الحضريين . ثم السودان التي تصل فيها نسبة سكان مدنها الكبرى - وعددها ثلاث - إلى ٢.٦٪ فقط لا تمثل الخرطوم عاصمتها سوى ١.٣٪ من إجمالي السكان (١) .

ونلاحظ مما سبق أن الدول التي سبقت جمهورية مصر العربية في هذا المؤشر الأخير باستثناء العراق ، لديها عدد محدود من المدن الكبرى ، حتى أنه يمكن القول ، أن تحضر هذه الدول مرتبط بتحضر حوصمها . تلك المواضع التي تمت نمواً صاروخياً نتيجة لاكتسابها وظائف معينة بعيدة عن التصنيع . . مثل بيروت التي تعرف بأنها مدينة سياحية بالدرجة الأولى ، أو الكويت التي ارتبط نموها واازدهارها باكتشاف آبار البترول فيها ، مما أضفى عليها طابع خاص .

أولاً : الاتجاهات العامة لتحضر في جمهورية مصر العربية :

يمكن دراسة اتجاهات التحضر بطريقتين :

الطريقة الأولى : بمقارنة زيادة عدد السكان في بعض المدن الكبرى بزيادة عدد السكان بصفة عامة .

الطريقة الثانية : بملاحظة زيادة عدد السكان الذين يعيشون في تجمعات حضرية بين تعداد وآخر .

والطريقة الأولى أفضل ، لأن وحدة المقارنة فيها لا تتغير ، بمعنى أنها عندما نتحدث عن سكان القاهرة مثلا أو غيرها من المدن الكبرى ، فإن زيادة عدد السكان التي نلاحظ بين تعداد وآخر تكون إما نتيجة للهجرة الداخلية إليها ، أو ترجع لزيادة الطيفية للسكان ، أو لكلا السببين معا ، في حين أن نسبة السكان التي تعيش في الوحدات الحضرية (الطريقة الثانية) قد تختلف من تعداد لآخر ، إذ أن القرية التي لا يزيد عدد سكانها عن ١٥٠٠٠ نسمة مثلا ، قد تتحول إلى مدينة لزيادة عدد سكانها في تعداد لاحق ، مما يؤدي بالتالي إلى اختلاف النسبة المئوية للتجمعات الحضرية .

وسوف نحاول أن نعرض لسكلا الطريقتين في تحليلنا لاتجاهات التحضر في جمهورية مصر العربية .

الطريقة الأولى :

إذا حاولنا أن نتعرف على الاتجاهات العامة للتحضر في جمهورية مصر العربية من طريق مقارنة زيادة حجم المدن الكبرى ، بزيادة حجم السكان ككل . . فإننا نجد أنه لم يكن بالإقليم مصر قبل سنة ١٨٢١ سوى مدينة واحدة يزيد عدد سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة ، وهي العاصمة (٢١٨.٥٦٠ ألف نسمة) ، وكانت تمثل حينئذ حوالى ١.٨٦٪ من عدد سكان مصر (٢.٥٢٦.٤٠٠ نسمة) .
أما باقي المدن ، وعددها ثمانية (١) ، فقد كان عدد سكانها أقل من ٢٠.٠٠٠ نسمة .

وفي عام ١٨٤٦ ارتفع عدد سكان مصر إلى ٤.١٧٦.٣٩٠ نسمة ، وبلغ متوسط المعدل السنوي للزيادة السكانية ٠.٣٪ ، في مقابل ٠.٠٦٩٪ بالسنة لذات المعدل في العاصمة والتي لم تعد تمثل سوى ٠.٥٧٪ من سكان مصر ، وظهرت إلى جانب (القاهرة) ، (مدينة الإسكندرية) التي قفز عدد سكانها من ١٢.٦٢٨ نسمة إلى ١٦.٣٥٩ نسمة نتيجة لانتقال نقل التجارة الخارجية من مدينة رشيد إليها بعد افتتاح قناة السويس ، وحجم المزارع التجارية والصناعية التي أدخلها فيها محمد علي في هذه الفترة مما أدى إلى تحولها من مدينة صناعية إلى ثالثة مدن الإقليم المصري . .

(١) أسيوط (١٧.٠٠٠) ، المحلة الكبرى (١٧.٠٠٠) ، شبراخيت (١٣.٦٠٠)
رشيد (١٣.٤٠٠) ، الإسكندرية (١٢.٥٢٨) ، طنطا (١٠.٠٠٠) ، للصوره
(٨.٥٠٠) ، السويس (٢.٨٠٠) .

أما بالنسبة للندن الأخرى ، فقد ارتفع عدد سكان دمياط ، و المصلحة الكبرى ، و أسبوط ، إلى ما فوق ٢٠.٠٠٠ نسمة ، وبلغ متوسط المعدل السنوي للزيادة فيها ٠.٠٦٩ ، ٠.٠٧ ، ٠.٠٧٠ على التوالي أما باقي مدن إقليم مصر ، فلم يتعدى عدد سكانها ١٠.٠٠٠ نسمة ، باستثناء طنطا و أسبوط اللتين كادت أن تصلا إلى ٢٠.٠٠٠ نسمة .

وإذا كان هناك تقارب بين متوسط المعدل السنوي للزيادة السكانية في كل من القاهرة و المصلحة الكبرى و أسبوط ، فإن ذات المعدل مرتفع جداً بالنسبة لمدينة الاسكندرية - ٠.٤٨٤ - حتى يمكن القول أن ارتفاع نسبة سكان المدن الكبرى بمصر من ٠.٠٨٦ سنة ١٨٢١ إلى ٠.١١١ سنة ١٨٤٦ يرجع إلى حد كبير إلى نمو مدينة الاسكندرية في تلك الفترة .

وفي عام ١٨٨٢ ارتفع عدد سكان مصر إلى ٦٨٠٦٣٧١ نسمة ، وبلغ متوسط المعدل السنوي للزيادة السكانية فيما بين ١٨٨٢ و ١٨٤٦ (٠.١٩٤) ، ولم ترتفع نسبة سكان المدن الكبرى ارتفاعاً ملحوظاً ، بل انخفض عدد سكان مدينتي (دمياط و رشيد) نتيجة لاردهار الاسكندرية .

وقد ارتفع عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة إلى ثمانية بعد أن انضمت إلى هذه الفئة كل من (المنصورة و طنطا و الفيوم) ، وارتفعت كل معدلات الزيادة السكانية في (طنطا ، و المنصورة) بصفة خاصة عن مثيلتها في القاهرة و الاسكندرية في ذات الفترة ، فبلغت ٠.٢ ، ٠.٤٩ ، ٠.١٣ . وارتفعت على التوالي ، وارتفعت بهذا معدلات الزيادة السنوية في كل من طنطا و المنصورة عن مثيلتها بالنسبة لإقليم مصر (٠.١٤) . و أصبحت طنطا السوق الرئيسي لزراعة القطن في المنطقة واصمة لمديرية الغربية بدلاً من المصلحة الكبرى ، وكذلك الحال بالنسبة للمنصورة التي أصبحت هي الأخرى من المراكز التجارية الهامة في الوجه البحري .

وفيا بين سنتي ١٨٨٢ و ١٨٩٧ حدثت تغيرات واضحة في ظاهرة زيادة عدد سكان المدن الكبرى والمدن الحامة في مصر ، فقد ارتفعت بصفة عامة نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي يزيد حجمها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة إلى ١٣.٦ ٪ في مقابل ١١.٥ ٪ سنة ١٨٨٢ ، وشهدت القاهرة بصفة خاصة نموا ملحوظا ، فارتفع متوسط المعدل السنوي للزيادة السكانية بها إلى ٠.٢٤ ٪ في مقابل ٠.٢٨ ٪ فقط بالنسبة لعدد سكان مصر . وقد أدت زيادة الأعباء الإدارية التي وقعت على عاتق القاهرة نتيجة للاحتلال البريطاني واتخاذ العاصمة مركزا له ، إلى احتياجها إلى خدمات كثيرة ، فامتصت كثيرا من الأيدي العاملة من الريف ، وارتفع تبعا لذلك عدد العاملين من الموظفين والتجار والحشم وعمال النقل والبناء أما المراكز التجارية مثل طنطا وكل من دمهور والرقازيق اللتين دخلتا عام ١٨١٧ في فئة المدن التي يزيد تعدادها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة ، فقد ارتفعت معدلات نموها عن القاهرة (٠.٢٤ ٪) والاسكندرية (٠.١٥ ٪) بل عن هذا المعدل بالنسبة لسكان الحضر (٠.٢٨ ٪) ، فبلغت ٠.٤٦ ٪ ، ٠.٤٢ ٪ و ٠.٥٣ ٪ على التوالي .

وقد شهدت جميع المدن نموا ملحوظا في عدد سكانها باستثناء مدينتي دمياط ورشيد اللتين تناقص عدد سكانها شيئا فشيئا نتيجة لنمو وازدهار مدينة الاسكندرية . فارتفع عدد المدن التي يزيد حجمها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة إلى ثلاث عشرة مدينة ، في مقابل ست مدن عام ١٨٨٢ .

أما فيا بين عامي ١٨٩٧ ، ١٩٠٧ فإن نمو السكان بصفة عامة كان بطيئا ، وإذا كان عدد المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة قد ارتفع في هذه الفترة إلى سبع عشر مدينة ^(١) ، إلا أن نسبة عدد سكان هذه المدن بالنسبة

(١) المدن التي دخلت هذه الفئة هي بورسعيد (١٢٠٩٥) ، والرقازيق (٢٥٧١٥) ودمهور (٢٢١٢٢) وعين الكوم (٢٠٥١٢) ، وأخميم (٢٢٩٥٣) ، ولنا (٢٤٣٦٤) ، والنيل (٢٠٤٠٤) نسمة .

العدد الكلى للسكان لم يرتفع ارتفاعا ملحوظا (١٣٢٦ ٪/ سنة ١٨٩٧ فى مقابل ١٣٢٧ ٪/ سنة ١٩٠٧) ، كذلك انخفض متوسط المعدل السنوى لزيادة السكانية فى مصر من ٢٨ ٪/ الى ١٥ ٪/ ، كما شهدت معدلات المدن الكبرى - القاهرة والاسكندرية - انخفاضا عابثا - وبالمثل انخفض عدد السكان فى بعض المدن مثل دمياط وطبطا والمحلة الكبرى وأسيوط (١) .

جدول رقم (١) -

أنظر فى ذلك :

Bayer (G) Studies in the Social history of modern Egy^١)
pt a Publication of the Center for Middle Eastern Studies Un -
iversity of Chicago Press , Chicago 1969 , P . 133 - 140.

الجدول رقم (١)

المدن التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة وبعض المدن الأخرى

المساحة حتى ١٩٠٧

الجول رقم (١)

الدين القريد عدد سكانها من ٢٠.٠٠٠ نسمة ويضم المدن الاخرى الملية حق ١٩٠٧

اسم المدينة	١٨٧١	١٨٤٦	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧
القاهرة	٢١٨.٥٦٠	٢٥٦.٦٧٩	٣٧٤.٨٢٨	٥٧٠.٠٦٢	٦٥٤.٩٧٦
الإسكندرية	١٢.٥٢٨	١٦٤.٢٥٨	٢٢١.٢٩٦	٣٢٩.٧٦٩	٣٣٢.٩٤٧
بورسعيد	—	—	١٦.٥٦٠	٤٢.٠٩٥	٤٩.٨٨٤
السويس	٢.٩٠٠	٤.١٦٠	١٠.٥٥٩	١٧.١٧٣	١٨.٣٤٧
دمياط	١٣.٦٠٠	٢٧.٠٨٩	٣٤.٠٤٤	٣١.٥١٥	٢٩.٦٥٤
المنصورة	٨.٥٠٠	٩.٨٨٦	٢٦.٩٤٢	٣٦.٩٢١	٤٠.٢٧٩
بنها	—	—	—	١٩.٤٦٩	٢٥.٤٧٣
المنيا	—	—	١٩.٨١٠	٢٥.٧١٥	٣٤.٩٠٩
المنيا	—	—	٢٢.٧٥٠	٥٧.٣٨٩	٥٤.٤٢٧
المنيا	—	—	٢٧.٨٢٣	٢١.١٠٠	٢٣.٥٤٧
المنيا	—	—	١٦.٢٥٠	٢٠.٥١٢	٢١.٥٦٧
المنيا	—	—	١٦.٢٩٢	١٩.٧٢٦	٢٢.٢٦٦

القاهرة
الإسكندرية
بورسعيد
السويس
دمياط
المنصورة
بنها
المنيا
المنيا
المنيا
المنيا
المنيا

فإذا ما قهرنا الاجتماع العامة لتحضر جمهورية مصر العربية منذ بداية القرن
الحال وحتى آخر تعداد أصدرته البلاد ، عن طريق مقارنة نمو مدنها الكبرى
الرئيسية ، لوجدنا أن متوسط المعدل السنوى للزيادة السكانية في كل منها فيما بين
عامى ١٩٠٧ ، ١٩٢٧ قد ارتفع ارتفاعاً مفاجئاً في كل من القاهرة والاسكندرية
والسويس وبور سعيد ، ونسبة خاصة في مدن القتال ، حيث بلغت ١٠٥ ٪
في بور سعيد ، و ٦٠ ٪ في السويس ، في مقابل ١٠٣ ٪ فقط لمداين المعدل
بالنسبة لسكان ككل . وقد انخفضت هذه المعدلات فيما بين عامى ١٩٢٧ ،
١٩٣٧ لترتفع مرة أخرى ارتفاعاً حاداً فيما بين ١٩٣٧ ، ١٩٤٧ مع احتفاظ
مدن القناة بمكان الصدارة فيها من حيث ارتفاع معدلات نموها ، ثم أخذت هذه
المعدلات تنخفض تدريجياً بصفة عامة مع احتفاظها بتفوقها على معدلات الزيادة
السكانية بالنسبة لسكان مصر ، فيما عدا مدينة بورسعيد التى انخفض هذا المعدل
فيها فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٦ انخفاضاً طفيفاً عن مثيله في الجمهورية ٢٠٢ ٪
و ٢٠٦ ٪ على التوالى جدول رقم (٢)

جدول رقم (٢)

معدلات الزيادة السنوية في المدن الرئيسية

المدى	متوسط معدل الزيادة	متوسط ١٩٢٧ - ١٩٣٧	متوسط ١٩٣٧ - ١٩٤٧	متوسط ١٩٤٧ - ١٩٦٠	متوسط ١٩٦٠ - ١٩٦٦
(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
القاهرة	٣١	٢٢	٥٨	٤٧	٤٣
الاسكندرية	٤٠	١٨	٣٤	٤٥	٣١
بورسعيد	٥١	١٧	٣٨	٣٧	٢٥
الاسماعيلية	٦٠	٣٩	٩٦	٤٦	٤٣
السويس	—	٢٣	١١٥	٤٩	٤٩
مصر	—	١٢	١٩	٢٨	٢٦

(١) مستخلصة من التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، الجداول العامة ، ص ٧ .

(٢) Annuaire statistique R. A. U. Agence Centrale de L'en-
bilisation publique et des statistique Juin 1971, . 10 , 11 .

أما إذا تتبعنا معدلات نمو المدن الكبرى ، بصفة عامة ، جمهورية مصر العربية
لوجدنا مرة أخرى ، أن متوسط المعدلات السنوية للزيادة السكانية فيها بين
١٩٦٠ ، ١٩٦٦ كان أكثر ارتفاعاً بكل منها عن ذات المعدل بالنسبة للسكان
كسكل فيها عدا كل من مدينة بورسعيد وطنطا ودمهور ، وللصورة وللنيا التي
وصل فيها هذا المعدل إلى ٢.٥٠٪ ، ٢.٥٠٪ ، ٢.٥٠٪ ، ٢.٥٠٪ ، ٢.٥٠٪ ، ٢.٥٠٪
على التوالي .. وقد شهدت مدينة شعرا الخيمة ارتفاعاً كبيراً في عدد سكانها ،
حيث وصل هذا المعدل إلى ١١.٩٪ ، تليها في الأهمية في هذا الشأن مدينة
الجزيرة ٦.٠٪ ..

أما فيما بين ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ أى في خلال ثلاث سنوات فقط ، فقد استمر
نمو المدن الكبرى في ذات الاتجاه أى أكثر ارتفاعاً من مثيلتها بالنسبة لزيادة السكان
باستثناء مدينة دمنهور التي تساوت فيها النسبتين (٣ و ٢ /) ومدينة للنيا التي
انخفضت فيها هذه النسبة إلى ١.٩٠٪ ، وقد استمرت هذه المعدلات في الارتفاع
بهكل حاد في كل من مدينتي شعرا الخيمة والجزيرة وارتفعت في مدينة أسوان (١)
بحسرة لم تشهد ما من قبل ، فبلغت ١٤.٠٪ أى حوالى ستة أضعاف المعدل
السنوى الزيادة بالنسبة للسكان بصفة عامة (جدول رقم ٣) ..

(١) حظت في علة المدن الكبرى إهداء من سنة ١٩٦٦

جدول رقم (٣)

المدن الكبرى (١٠٠.٠٠٠ نسمة فأكثر) ونسبة الزيادة السنوية بها

المدن	١٩٦٠ (١)		١٩٦٦ (٢)		١٩٦٩ (٣)	
	عدد السكان	٪	عدد السكان	٪	عدد السكان	٪
القاهرة	٣٠٣٣٠٠٠		٤٠٢٢٠٠٠	٤٠٢	٤٠٢٦٩٩٠٠	٤٠٢
الإسكندرية	١٠٥١٦٠٠٠		١٠٨٠١٠٠٠	٣١١	١٠٩٧٣٠٠٠	٣١١
بورسعيد	٢٤٥٠٠٠		٢٨٣٠٠٠	٢٠٥	٣٠٥٠٠٠	٢٠٥
الاسماعيلية	١١٦٠٠٠		١٤٤٠٠٠	٤٠٢	١٦١٩٠٠	٣٠٩
السويس	٢٠٦٠٠٠		٢٦٤٠٠٠	٤٠٩	٣٠٢٠٠٠	٤٠٧
المنصورة	١٦٧٠٠٠		١٩١٠٠٠	٢٠٢	٢٠٧١٠٠	٢٠٨
الرفايق	١٢٥٠٠٠		١٥١٠٠٠	٣٠٤	١٦٧٦٠٠	٣٠٥
شبرا الخيمة	١٠١٠٠٠		١٧٣٠٠٠	١٠٩	٢٣٠٦٠٠	١١٠
طنطا	٢٠٠٠٠٠		٢٣٠٠٠٠	٣٠٥	٢٤٧٦٠٠	٣٠٥
الحلّة الكبرى	١٨٨٠٠٠		٢٢٥٠٠٠	٣٠٣	٢٤٨٠٠٠	٣٠٤
دمهور	١٢٧٠٠٠		١٤٦٠٠٠	٣٠٤	١٥٧٥٠٠	٣٠٣
الجيزة	٤١٩٠٠٠		٥٧١٠٠٠	٦٠٠	٦٨٤٩٠٠	٦٠٦
العين	١١٢٠٠٠		١٣١٠٠٠	٣٠٢	١٤٦٩٠٠	٣٠١
المنيا	١٠٠٠٠٠		١١٣٠٠٠	٣٠١	١١٩٧٠٠	١٠٩
أسيوط	١٢٧٠٠٠		١٥٤٠٠٠	٣٠٥	١٧٠٢٠٠	٣٠٥
أسيوط	—		١٢٨٠٠٠	—	١٨١٩٤٠٠	١٣٠٩
جملة المدن	٢٥٠٩٨٤١٠١		٣٠٧٥٨٥٨	٢٠٦	٣٢٢١٣١٠٠٠	٣٠٢
نسبة المدن الكبرى إلى العدد الكلي للسكان	٢٧٢٣		٣٠٢٤		٣٩٠١	

وباستمرار هذه المؤثرات الحضرية وتحليلها ، يمكننا أن نخلص إلى
الخلاصات التالية :

١ - إن إيقاع التحضر في مصر خلال القرن التاسع عشر كان بطيئاً جداً ،
ففيما بين ١٨٢١ ، ١٩٠٧ لم ترتفع نسبة السكان الذين يعيشون في مدن يزيد
حجمها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة إلا قليلاً ، من ٨.٦ ٪ سنة ١٨٢١ إلى ١٣.٧ ٪
سنة ١٩٠٧) ..

٢ - ارتفع عدد المدن التي يزيد حجمها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة من مدينة واحدة
هي العاصمة إلى تسع عشرة مدينة ، وارتفع عدد المدن الكبرى إلى اثنتين ،
بعد انضمام الاسكندرية إلى القاهرة .

٣ - أن تحضر مصر في منتصف القرن التاسع عشر ، أي فيما بين ١٨٢١
، ١٨٤٦ م كان مصفاً عامة نتيجة لنمو الاسكندرية فقط ..

٤ - إن اتجاه مصر نحو التنمية الزراعية المكثفة قد أدى إلى زيادة حجم
المراكز التجارية (طنطا ، المنصورة ، الزقازيق) في المناطق الزراعية على حساب
المدن الكبرى ، وخاصة بعد ارتباط هذه المدن بشبكة المواصلات الحديدية التي
كاتب توصيلها بالعاصمة وبالمدن الأخرى ..

٥ - أن التحضر في مصر يرجع إلى أسباب تجارية أكثر من كونه نتيجة
التصنيع الذي كان يعد الأساس الحضري بالنسبة للدول التي سبقتنا في التحضر ..

٦ - إن التحضر في مصر في القرن الحالي هو تحضر لمدينتها الكبرى
الرئيسية ..

ففي خلال ثلاثين وخمسين سنة ، أي من ١٩٠٧ إلى ١٩٦٠ ارتفعت الزيادة
السكانية في المدن الكبرى ارتفاعاً كبيراً ، في القاهرة وصلت إلى ٧٧.٧ ٪ ،

في الاسكندرية إلى ٠.٦٧ ، وفي توحيد إلى ٠.٧٣ ، وفي السويس إلى ٠.٧٢ ، في مقابل ٠.٣٣ فقط بالنسبة لمدينة القاهرة فيما بين ١٨٤٦، ١٩٠٧، و ٠.١٦٦ بالنسبة للاسكندرية في ذات الفترة (١) . .

الطريقة الثانية:

إذا قمنا نمر المناطق الحضرية (٢) لجمهورية مصر العربية ، لوجدنا أن نسب السكان الحضريين قد ارتفعت بصفة عامة من ٠.٢٨ سنة ١٩٣٧ إلى ٠.٤٠ سنة ١٩٦٦ (٣) ، فإذا استبعدنا المحافظات الحضرية التي كانت موضع تحليل مستقل ، لوجدنا أن نسبة السكان الحضريين في الوجه البحري تختلف اختلافا بسيطاً عن مثلها في الوجه القبلي ، فقد وصلت نسبة الأولى إلى ٠.٢٢٩ ، والأخيرة إلى ٠.٢٤٥ سنة ١٩٦٠ (٤) ، وتحتل محافظة « الغربية » مكان الصدارة بين المحافظات الأخرى في الوجه البحري ، فإن نسبة السكان الحضريين قد ارتفع فيها بصورة واضحة فيما بين ١٩٣٧ (٥) و ١٩٦٦ (٦) من ٠.٢٠٣ إلى ٠.٣١٥ ، تليها محافظة « القليوبية » التي ارتفعت فيها أيضاً هذه النسبة من ٠.١٦٥ إلى ٠.٣١٥ في ذات الفترة ، وتحتل محافظة دمياط ، في المرتبة الثالثة بعد أن كانت تحتل المرتبة الأولى سنة ١٩٣٧ (٠.٢٥٨) ، ويلاحظ أن دمياط تكاد تكون المحافظة الوحيدة التي بدأت تفقد سكانها الحضريين بصورة واضحة ،

(١) مستخلصة من كتاب Baer والإحصاء العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، الجداول العامة ص ٢

(٢) تدرف المنطقة الحضرية في الإحصاءات المصرية بأنها عبارة عن عاصمة المحافظة ، معاًفاً إليها البناحر وحواصم المراكز . .

(٣) *Annuaire statistique, ibid, P. 11.*

(٤) *The increase of population in the U. A. R. ibid. P. 15.*

(٥) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، الجداول العامة ، ص ٢٠٦ ، مرجع سابق . .

(٦) *Annuaire statistique, ibid, P. 11.*

أما باقى محافظات الوجه البحرى ، فنتراوح نسبة الحضريين فيها فيما بين ١٦.٢٪ (المنوفية) و ٢٠.٢٪ (القليوبية) .

أما محافظات الوجه القبلى ، فتحتمل مكان الصدارة فيها محافظة الجيزة التى ارتفعت فيها نسبة لحضريين من ٢٢.٠٪ سنة ١٩٣٧ إلى ٣٩.٢٪ سنة ١٩٦٦ ، تليها محافظة أسوان التى قفزت نسبة عدد سكانها الحضريين من ٢١.٠٪ إلى ٣٥.١٪ . فيما بين التعدادين ٥٠ . أما باقى المحافظات فقد شهدت جميعها ارتفاعا ملحوظا فى نسبة السكان الحضريين بها ، وتتراوح هذه النسبة فيها فيما بين ١٩.٠٪ (قنا) و ٢٣.٢٪ (أسيوط) . كما هو مبين فى الجدول رقم (٤) .

ويتضح من الجدول رقم (٤) التالى أن محافظة (الجيزة) تحتل مكان الصدارة بين محافظات الوجهين البحرى والقبلى ، وتكاد تصل نسبة سكانها الحضريين إلى مثيلتها بالمجهورية (٣٩.٢٪ فى مقابل ٤٠.٠٪ سنة ١٩٦٦) ، وتحتل فى المرتبة التالية ، محافظة « أسوان » ، ٣٥.١٪ ، ثم محافظة « الغربية » ، ٣١.٥٪ ، « القليوبية » ، ٣١.٤٪ . وإذا كانت محافظة الجيزة لها ظروفها الخاصة لقربها من العاصمة ، ووجود أكبر جامعات مصر داخل حدودها ، فإن لمحافظة أسوان ظروفها الخاصة أيضا ، إذ أن مشروع السد العالى قد تطلب نزوح الآلاف من الماملين الفتيين والإداريين على كافة المستويات إليها ، أما محافظة الغربية ، فإن تواجد مدينة صناعية كبيرة داخل حدودها مثل مدينة « المحلة الكبرى » ، التى بلغ تعدادها وحدها ٢٢٥٠٣٧٣ نسمة سنة ١٩٦٦ — يعتبر عاملا أساسيا فى هذه الزيادة ، إلى جانب أن عاصمة المحافظة نفسها « طنطا » من المدن الراحية التى تجذب الطوائف المصرفية إليها لوجود مقام السيد البدوى بها ، بالإضافة إلى كونها مركزا تجاريا هاما فى المنطقة ، وقد بلغ عدد سكانها ٢٣٠.٠٠٠ نسمة سنة ١٩٦٦ ، كما أن مدينة شبرا الخيمة (٥) الصناعية فى محافظة القليوبية قد قفزت أيضا بمعدل

سكان تلك المحافظة ، فقد بلغ عدد سكان هذه المدينة ١٧٢٠٩٠٢ نسمة سنة ١٩٦٦ ،
بينما لم تزد عاصمة المحافظة نفسها عن ٦٤ ألف نسمة ..

جدول رقم (٤)

نسبة الحضريين في المناطق الحضرية في تمدادى ١٩٣٧ و ١٩٦٦

الوجه البحرى			الوجه القبلى		
المحافظة	١٩٣٧	١٩٦٦	المحافظة	١٩٣٧	١٩٦٦
	%	%		%	%
دمياط	٢٥.٨	٢٦.٥	الفيحة	٢٢.٠	٢٩.٢
الدقهلية	١٥.٥	٢٠.٦	بنى سويف	١٩.١	٢٢.٠
الشرقية	١٢.٨	١٨.٥	الفيوم	١٧.٨	٢١.٦
القليوبية	١٦.٥	٣١.٤	المنيا	١٥.٥	١٩.٩
كفر الشيخ	١٦.٥	١٩.٠	أسيوط	٢٠.٢	٢٣.٧
الغربية	٢٠.٣	٣١.٥	سوهاج	١٧.٠	٢٠.٢
المنوفية	١٠.٩	١٦.٣	قنا	١٣.٦	١٩.٠
البحيرة	١٤.٩	١٧.١	أسوان	٢١.٠	٣٥.١
الجمهورية			١٩٣٧	١٩٦٦	
			% ٢٨	% ٤٠	

ثانياً : الخصائص الديموجرافية للندن الكبرى بجمهورية مصر العربية :

يمكن تقسيم جمهورية العربية إلى ثلاث فئات ، المدن الكبرى ، وهي التي
تتجاوز سكانها عن ١٠٠.٠٠٠ نسمة ، والمدن التي يتراوح عدد سكانها بين
٢٠.٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠ نسمة والمناطق التي يقل عدد سكانها
عن ٢٠.٠٠٠ نسمة ..

هذا ولم يكن بمصر في بداية القرن كما سبق وأن ذكرنا ، سوى مدينتين
كبيرتين ، هما القاهرة والاسكندرية ، وقد ارتفع عددها إلى خمس عشرة مدينة
سنة ١٩٦٠ ، كانت تمثل حوالي ٣٧.٧٪ من العدد الكلي للسكان ، ثم
انضمت مدينة اسوان إلى هذه الفئة سنة ١٩٩٦ ، فأصبح عدد المدن الكبرى
سبع عشر مدينة ، تضم ٤٠.٣٪ من سكان مصر ..

أما المدن المتوسطة التي يتراوح عدد سكانها بين ٢٠.٠٠٠ و ١٠٠.٠٠٠
نسمة ، فقد بلغ عددها في بداية القرن سبع عشر مدينة (١) ،
وارتفع هذا العدد إلى أربع وخمسين مدينة سنة ١٩٦٠ ، ثم إلى سبعين مدينة
سنة ١٩٦٩ .

أما المدن التي يقل عدد سكانها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة ، فقد بلغ عددها في بداية
القرن أربع مدن (٢) ، ثم ارتفع هذا العدد إلى أربع وثلاثين مدينة سنة ١٩٦٠
ثم إلى ثمانين وثلاثين مدينة سنة ١٩٦٩ ، وتصلت بهذا أربعة وثلاثين
وحدة إقليمية إلى وحدة حضرية .

(١) هذه المدن هي بورسعيد ، حيياط المنصورة ، بنها ، الزقازيق ، طنطا ، المحلة
الكبرى ، شبين الكوم ، منف ، دمنهور ، بني سويف ، المنيا ، حلوى ، أسيوط ، أطيح ،
جرجا ، إلخ .

(٢) هذه المدن هي : السويس ، وعبد جرجا ، اسوان .

وسوف نحاول فيما يلي التعرف على الخصائص الديموجرافية للبلدين الكبيرى
بجمهورية مصر العربية (١) على اعتبار أنها أكثر تمثيلاً للحياة الحضرية فى مصر
وهى المدن التى تعتمد عليها الأمم المتحدة فى عقد مقارناتها الدولية .

ولعل أهم المؤشرات الحضرية التى تهجنأ فى هذا المجال هى :

مؤامرات : المجلس ، الخصوبة ، التعليم ، والمهنة .

١ - مؤامرات الجنس (٢) .

تساوى نسبة الذكور إلى الإناث بصفة عامة بالجمهورية ، فقد بلغت هذه
النسبة ١٠١ ر ١٠٠٪ لصالح الذكور ، ويوتفع هذا المؤشر بصفة عامة
فى المدن الكبرى عنه بالجمهورية ، بأستثناء مدينتى المنصورة ووططا ، حيث
انخفضت فيها هذه النسبة إلى ٩٩ ر ١٠٠٪ لصالح الإناث أما مدينة الفيوم فتجى .
فى مؤشرة المدن الكبرى ٩٨ ر ٩٩٪ وذلك بالنسبة لهذا المؤشر .

وبصفة عامة ، ترتفع هذه النسبة فى المدن الرئيسية ، وكذلك فى المدن الصناعية
التي بها ثقل عمالى كمدينة شبرا الخيمة التى تصدر المدن الكبرى بالجمهورية
فى هذا الخصوص ، حيث بلغ هذا المؤشر فيها ١١٠ ر ١٠٠٪ لصالح الذكور ،
فإذا أضفنا إلى ذلك ، أن هذه النسبة ترتفع بصفة عامة فى المناطق الحضرية عنها
فى المناطق الريفية ، حيث تصل إلى ١٠٣ ر ١٠٠٪ فى مقابل ٩٩ ر ١٠٠٪ فقط ،
لأمكن افتراض أن المهاجرين الذين يفتدون إلى المدن سعياً وراء الرزق
من الذكور أساساً ، وأنهم يوجه عام يصطببون أسرم معهم .

(١) معتمدين على آخر تعداد عام أصدرته مصر وهو تعداد سنة ١٩٦٠ :

(٢) مؤامرات الجنس = $\frac{\text{عدد الإناث}}{\text{عدد الذكور}} \times ١٠٠$

وباختبار معامل الارتباط (١) بين التخصر ومؤشر الجنس ، تبين عدم وجود علاقة بينهما من الإطلاق .

٢- مؤشر الخصوبة (٢) :

اخترنا المبحث لحساب مؤشر الخصوبة أفضل للمعادلات ، لأنها تتبع معكاة موزونة مكان تسجيل للواليد ، ثم أن هذه المعادلة لا تختلف باختلاف عدد النساء في سن الإنجاب .

ورغم ذلك ، يوجد عاملان يحددان من قيمتها ، أحدهما أنها تتأثر بتوزيع طائفة السن بالنسبة للإناث في سن الإنجاب ، وبالنسبة لوفيات الرضع ، والثاني أن الأطفال الذين تقل أعمارهم من خمس سنوات غير مسجلين بدقة متظمة وبالمناطق الناطق الريفية .

وتقد ذلك البيانات المتاحة على أن معدل الخصوبة مرتفع جداً في الجمهورية بصفة عامة ، فقد وصل إلى ٧٧٨٠٧/ سنة ١٩٦٠ ، ويرتفع في القطاعات الريفية عنه في المناطق الحضرية (٧٨٢٠٦/ في مقابل ٧٧٢٠٤/) ، وينخفض هذا للمعدل بصفة عامة في المدن الكبرى عنه في الجمهورية ، باستثناء محافظات القنال والمدن الصناعية ، كعبدا الحيمة والمحلة الكبرى ، وتحتل مكان الصدارة في المدن الكبرى بالنسبة لمؤشر الخصوبة ، مدينة (الجيزة) ، حيث ينخفض فيها هذا للمعدل إلى ٦٠٥٥٠/ ، أما مدينتي السويس والاسماعيلية ، فتجبتان في مؤخرة المدن الكبرى ، حيث يصل هذا للمؤشر في الأولى إلى ٩٢٣٠٣/ ، وفي الثانية إلى ٩٠٩٠٥/ .

(١) استخدمنا معامل الارتباط سييرمان ، لأن العلاقة غير خطية .

(٢) مؤشر الخصوبة = $\frac{\text{عدد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات}}{\text{عدد النساء التي تتراوح أعمارهن بين ١٥ - ٤٥}} \times ١٠٠٠$

وباختبار معامل الارتباط بين التضرر ومؤشر الخصوبة ، تبين عدم وجود
أى علاقة بينهما بل إن الارتباط سالب وضئيل (- ٠.٣٩) .

٢ - مؤشر للهجرة (١) :

يرتبط اتجاه السكان المتمركز في المدن الكبرى ارتباطاً تاريخياً بالاتجاه
العمل في الصناعة والمهروب من العمل الزراعي . وقد أدى هذا الاتجاه في البلاد
الصناعية الكبرى التي توازن التنمية الاقتصادية فيها ، لأن الريفيين المهاجرين من
قرام سريعاً ما كانوا يمتدون في المجالات الصناعية التي كانت تحتاج دائماً إلى
أيدي عاملة إضافية . ولكن عند ما تكون الأسباب الرئيسية للهجرة هي زيادة
كثافة السكان في القطاعات الريفية وندرة فرص العمل ، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة
حجم المدن الكبرى دون أن يصاحب ذلك تنمية صناعية تستطيع أن تمتص
الأيدي العاملة الوافدة إليها من الريف .

والواقع من الأور أن توزيع الأيدي العاملة في المدن الكبرى يزداد
بطريقة غير مباشرة الطابع الاقتصادي للوحدات الاجتماعية التي تمتصها
حضرية وفقاً لتعريفات الشاملة محلياً وعالمياً .

إن تضرر جمهورية مصر العربية ، مقاساً بنسبة السكان الذين يعيشون في
مدن يزيد حجمها عن ٢٠.٠٠٠ نسمة (٠.٣٥) مرتفع إلى حد كبير ، أما نسبة
العاملين في قطاع الصناعة فنخفضة للغاية (٠.١٢٣) مما يدل على أن التضرر في
مصر يرجع إلى عوامل أخرى غير التصنيع ، كما سبق وأن أوضحنا .

(٧) مؤشر المهنة : عدد العاملين بالصناعات التحويلية والتشييد والبناء والكهرباء
والغاز والمياه وجمع التمامة وتصريف المجارى $\times 100$.

فإذا نظرنا إلى مؤشر المهنة بالخدمة المدن الكبرى بالجمهورية، لوجدناه مرتفعاً جداً في المدن الصناعية عنه في بقية المدن ، مثل شبرا الخيمة ، حيث يصل فيها هذا المؤشر إلى ١٤٠/٠٠. وتنخفض هذه النسبة انخفاضاً حاداً في كل من الإسماعيلية (٣٠/٠٠) ودمه نور (١١٥/٠٠) واختيار معامل الارتباط مرة أخرى بين المتغير والمهنة ، تبين أن العلاقة ضئيلة للغاية (٢٢/٠٠)

وعنى عن البيان ، ولعلنا نكرر ما هو معروف من قبل ، أن ٥٩/٠٠ من الذكور العاملين بالجمهورية يمتصون في المهن الزراعية ، وأن ٢٨/٠٠ يعملون بالخدمات والتجارة ، والنقل والمواصلات ، أما العاملين بالتصنيع ، فلا تتعدى نسبتهم بأي حال من الأحوال عن ١٣/٠٠ .

ومع ضعف هذه النسبة ، إلا أننا لا نستطيع أن نقيم مؤشر التصنيع تقييماً صحيحاً ، لأنه كان يتعين أن ندخل في اعتبارنا عاملين أساسيين ، ونعني بهما : أهمية هذه الصناعات . والإنتاجية العالية . وللأسف لم يستطع الباحث أن يدخل في اعتباره هذين العاملين .

٤ - مؤشر التعليم (١) :

بالرغم من أن إيقاع التحضر ، كما سبق أن أشرنا ، سريع جداً بجمهورية مصر العربية خلال القرن الحالى ، إلا أن التغيرات الضرورية الطبيعية المرتبطة بالنمو الحضري لم تحدث بنفس السرعة بالنسبة للتعليم ، مما أدى إلى نوع من التخلف الثقافي في المدن الكبرى ، ففيما بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٦٠ ، ارتفعت نسبة السكان الحضريين بحوالى ٧٠/٠٠ ، بينما لم ترتفع نسبة المتعلمين تعليماً متوسطاً فأكثر ،

$$(١) \text{ مؤشر التعليم } = \frac{\text{عدد المتعلمين تعليماً متوسطاً فأكثر}}{\text{عدد الأفراد ١٠ سنوات فأكثر}} \times ١٠٠$$

إلا بحوال ٠.٤٣٪ فقط (من ٠.١٣٪ إلى ٠.٥٤٪ خلال ذات الفترة . .
أما إذا أخذنا بنسبة ذهر الألبين على مستوى الجمهورية ، فإننا نجد أن هذه النسبة
قد ارتفعت خلال ذات الفترة من ٠.٢٢٨٪ سنة ١٩٤٧ إلى ٠.٢٩٢٪ سنة ١٩٦٠
أي بنفس الزيادة تقريبا (١) .

وتحتل مكان الصدارة في ارتفاع نسبة المثلثين بها ، مدينة الجيزة لتواجد
جامعة القاهرة داخل حدودها ، فقد ارتفعت فيها هذه النسبة إلى ٠.٢٤١٪ ،
تليها أسيوط (٠.١٦١٪) ثم المنصورة (٠.١٦١٪) ، فطنطا (٠.١٤٨٪)
فالقازيق (٠.١٤٤٪) فالمنيا (٠.١٤٪) ، وهي بصفة عامة المدن التي أنشئ
فيها جامعات أو كليات . .

وباختصار معامل الارتباط بين التحضر ومؤشر التنظيم ، تبين أن العلاقة
بينهما متباعدة للغاية (٠.٢٧) الجدول رقم (٦) .

(١) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، جداول عامة ، ص ٣٣٣ ، مرجع - انظر .

جدول رقم (٥)

اعتمادات الخيرية للندن الكبرى . . ١٠٠٠٠ ليرة فاكتر

مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر	مؤشر التصحر	مدن الجمهورية
التعليم	التصنيع	المحسوبة	الجنس	عدد السكان	
١٤٨٨	٣٠٠٩	٧٤٨٠٥	١٠٤٨٨	٣٣٥٣٠٠٠	القاهرة
١٠٠٦	٣٥٠١	٧٣٨٠٦	١٠٣٠١	١٥١٦٠٠٠	الاسكندرية
٩٠	١٧٧٩	٧٥٦٠٢	١٠٤٠٦	٢٤٥٠٠٠	بورسعيد
٤٠٧	١٠٠٣	٩٠٩٠٥	١٠٣٠٤	١١٦٠٠٠	الاسماعيلية
٧٠٤	٢٦٠٥	٩٣٣٠٣	١٠٧٠٤	٢٠٦٠٠٠	السويس
١٦٠١	٢٤٠٩	٧٣٥٠٣	٩٩٠٦	١٦٧٠٠٠	المنصورة
١٤٠٤	١٩٠٧	٧٦٣٠٢	١٠٨٠٠	١٢٥٠٠٠	الزقازيق
٣٠١	٦١٠٤	٨٩٩٠٨	١١٠٠٨	١٠١٠٠٠	شبرا الخيمة
١٤٠٨	٢٤٠٣	٧٢٢٠٨	٩٩٠٧	٢٠٠٠٠٠	طنطا
٩٠٣	٣٣٠٢	٨٧٩٠٣	١٠٣٠٨	١٨٨٠٠٠	الحلة الكبرى
١٠٠٤	١١٠٦	٧٥٧٠١	١٠٢٠٣	١٢٧٠٠٠	دمنهور
٢٤٠١	١٨٠١	٦٥٥٠٥	١٠٢٠٤	٤٩٩٠٠٠	الجيزة
١١٠٤	٣٣٠٤	٧٧١٠٥	٩٨٠٦	١٢٢٠٠٠	الفيوم
١٤٠٠	٢٠٠٤	٧٦٥٠١	١٠٥٠٤	١٠٠٠٠٠	المنيا
١٦٠١	٢١٠١	٧٤١٠٥	١٠٧٠٩	١٢٧٠٠٠	أسيوط

ويمكن أن نقول في هذا الصدد أن التضخم في مصر لا يرتبط بالتعليم ، بل يرجع لأسباب أخرى ، كما وأن التغيرات الطبيعية التي كان يجب أن تحدث ، والمترتبة على التضخم ، مثل ارتفاع مؤشر التعليم وانخفاض المحسوبة إلى آخره ، لم تحدث بنفس الإيقاع .

فإذا حاولنا التعرف على درجة التضخم العام للدين الكبرى بالجمهورية من طريق ترتيب المدن وفقا لكل مؤشر على حده ، بحيث تعطى الدرجة الأولى لأكثر المدن تضخما بالنسبة للمؤشر ، والدرجة الخامسة عشر لأقل المدن تضخما بالنسبة لذات المؤشر ، ثم نحاول ترتيب المدن وفقا لمجموع ما استحدثته كل منها من درجات في المؤشرات الخمس . لأمكن استخلاص أن أكثر المدن تضخما هي العاصمة والقاهرة ، تليها الإسكندرية فالجيزة فأسيوط فطنطا وأن أقل المدن تضخما ، هي الاسماعيليه فالقيوم فدمهور فالتيا فعبدا الخيمة . كما هو مبين بالجدول رقم (٦) .

جدول رقم (٦)

درجة تمهيز المدن الكبرى

الترتيب	الدرجة المائة	التصميم	الصنح	المصوبة	الجاس	التحضر	لمدن الكبرى
١	٢١٥٥	٤٥٥	٤	٦	٦	١	القاهرة
٢	٢٦٥٠	٩٥٠	٢	٣	١٠	٢	الاسكندرية
١٠	٤٣	١٢	١٣	٧	٧	٤	بور سعيد
١٥	٦٤	١٤	١٥	١٤	٩	١٢	الاسماعيلية
٩	٤٢	١٣	٥	١٥	٤	٥	السويس
٦	٣٤٥٥	٢٥٥	٦	٤	١٤	٨	المنصورة
٧	٣٩	٦	١١	٩	٢٠	١١	الزقازيق
١١	٤٤	١٥	١	١٣	١	١٤	شبرا الخيمة
٥	٣٢٥٥	٤٥٥	٧	٢	١٣	٦	طنطا
٨	٤١	١١	٣	١٢	٨	٧	المنية الكبرى
١٣	٥٣٥٥	١٠	١٤	٨	١٢	٩٥٥	دمهور
٣	٢٨	١	١٢	١	١١	٣	الجيزة
١٤	٥٥	٨	٨	١١	١٥	١٣	الفيوم
٢	٤٧	٧	١٠	١٠	٥	١٥	المنيا
١	٢٩	٢٥٥	٩	٥	٣	٩٥٥	أسيوط

ولكن يجب أن نأخذ في الاعتبار أن مدن مصر لها خصائص تتميز بها ولا تتبع النموذج الغربي في تمهيزها ، كما أنه لا يمكن القول أن هذا

المدن ليست متحضرة تحضرا تاما ، لأن النحضر ليس مسألة وقت ، ولكن طبيعة النحضر نفسها مختلفة .

فالتحضر في البلاد المتقدمة يرتبط بوجود فائض زراعي ، ولورة تكنولوجية وصناعية ، وتحسن واضح في سبل النقل والمواصلات . وقد أدى كل ذلك إلى تغيير بناء الإنتاج ، بخفض الأهمية النسبية للأنشطة الزراعية لحساب الأنشطة غير الزراعية ، وعندما تغير بناء الإنتاج تغير بالتالي البناء الوظيفي ، ففقدت الزراعة أهميتها شيئا فشيئا ، وأدى تمركز الأنشطة غير الزراعية في المدن إلى إبراز ظاهرة التحضر في الدول المتقدمة .

ويختلف الحال بالنسبة للبلاد النامية بصفة عامة ، ومصر بصفة خاصة . وسوف نحاول في الفقرة التالية ، التعرف على الأسباب التي أدت إلى التحضر السريع الذي تشهده جمهورية مصر العربية ، ونوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية الذي صاحب هذا التحضر .

ثالث : عوامل تحضر جمهورية مصر العربية :

دلت البيانات التي جمعناها من الإحصاءات الرسمية التي أصدرتها البلاد ، أن الزيادة النسبية لعدد سكان المدن المتوسطة (٢٠.٠٠٠ نسمة) والمدن الكبرى (١٠٠.٠٠٠ نسمة) ترجع لأسباب مختلفة عن تلك التي أدت إلى تحضر الدول المتقدمة في العالم .

ويهمنا في هذا المجال ، التعرف على الأسباب التي أدت إلى سرعة إيقاع التحضر في مصر منذ بداية القرن الحالي .

ونعتقد أن هناك عاملين يمكن الرجوع اليهما في نفسه هذه الظاهرة ، هما :

١ - ارتفاع معدل المواليد بمصر مما أدى إلى انفجار سكاني حاد .

— هجرة متزايدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية .
رسوف نحاول فيما يلي تحليل هذين العاملين ، ثم بعد ذلك التعرف على البناء
الاتم ادى الحضري الذى صاحب هذا التحضر منذ بداية القرن الحالى .

ارتفاع معدل المواليد :

تمتع جمهورية مصر العربية شأنها شأن جميع البلاد الزراعية بمعدلات
خصوبة مرتفعة ، وتؤدى الزيادة الناتجة من هذه الخصوبة إلى ارتفاع فى
معدلات المواليد بصفة عامة ، وبالتالي إلى ارتفاع متوسط المعدل السنوى للزيادة
السكانية . فبد بلغ هذا المعدل ٣ .٠٪ فى منتصف القرن التاسع عشر فى مصر ^(١) ،
ثم مال إلى الانخفاض فى بداية القرن العشرين ليرتفع مرة أخرى بعد الحرب
العالمية الثانية حيث وصل سنة ١٩٥٢ إلى ٢٠٧ .٠٪ ، وسنة ١٩٦٦ إلى ٢٠٥ .٠٪ ^(٢) .
وذلك نتيجة للتحسن التدريجى فى الظروف الصحية ، وانخفاض فى معدلات
الوفيات بصفة عامة ، والوفيات الرضع بصفة خاصة ، فقد بدأت معدلات
الوفيات تنخفض فى مصر ابتداء من سنة ١٩٣٧ تدريجياً ، وحتى ١٩٦٦
(٢٢٢ .٠٪ سنة ١٩٣٧ ^(٣) إلى ١٥٨ .٠٪ سنة ١٩٦٦) . مع احتفاظها بمعدل
مواليد مرتفع للغاية ١٥٢ .٠٪ سنة ١٩٥٢ ، ١١ .٠٪ سنة ١٩٦٦ ^(٤) .

ونتيجة لذلك ، تضاعف عدد السكان فيما بين سنتى ١٩١٧ و ١٩٦٠ . ومن
المتنظر إذا حافظت مصر على معدلات نموها الحالى أن يتضاعف عدد السكان
مرة أخرى فيما بين سنتى ١٩٦٠ و ١٩٨٥ أى خلال خمس وعشرين عاماً فقط ،
حيث من المقرر وفقاً للتنبؤات السكانية أن يصل عدد السكان إلى ٥٢ مليون
مليون نسمة خلال هذه الفترة ^(٥) .

Bayer, ibid, P. 135 .

(١)

Annuaire statistique, ibid, P. 8 - 15 .

(٢)

The increase of population in the U. A. R. ibid, P. 15 .

(٣)

Annuaire statistique, ibid, P. 15 .

(٤)

The increase of population in U. A. R. ibid, P. 158 .

(٥)

فإذا أخذنا إلى ارتفاع معدل المواليد أن نسبة كبيرة من السكان في سن الإنجاب (١٥ سنة إلى ٤٩ سنة) حوالى ٤٥ ٪ سنة ١٩٦٠ ، وأن ٩٤ ٪ من سكان مصر في ذات الفئة تقل أعمارهم عن الستين ، لادررنا أن هذه العزامل مجتمعة تزيد من احتمالات النمو المستمر للسكان (١) ..

الهجرة من الريف إلى المدن :

إذا قارنا اتجاهات توزيع السكان بمصر في كل من المناطق الحضرية والمناطق الريفية ، لوجدنا بصفة عامة أن المناطق الأولى تنمو على حساب الثانية نتيجة للهجرة المتزايدة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ، فقد تضاعف سكان المناطق الحضرية فيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٦٦ وارتفعت نسبة السكان الحضريين إلى حوالى ٤٠ ٪ سنة ١٩٦٦ في مقابل ١٩ ٪ فقط سنة ١٩٠٧ (٢) ومن المنتظر أن تصل هذه النسبة إلى ٤٢ ٪ سنة ١٩٦٩ (٣) ..

وإذا كانت الزيادة في المناطق الحضرية ترجع إلى تحول بعض القرى إلى وحدات حضرية ، فإن الجانب الأكبر من هذه الزيادة يرجع إلى الزيادة الطبيعية للسكان ، بالإضافة إلى هجرة الريفيين إلى هذه المناطق ..

إن الهجرة الداخلية لما معنى خاص في مصر ، وهى المشورة عن التفرهات السريعة في توزيع السكان بين المناطق الريفية والحضرية ..

ولعل أهم مناطق الجذب للسكان بصفة عامة ، والسكان الريفيين بصفة خاصة ، هى العاصمة ، تليها الاسكندرية ، ثم محافظة الجيزة ، فأسوان .. وقد بلغ معدل

(١) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، جداول عامة ، ص ٢٢٢ ، مرجع سابق ..

(٢) The increase of population ibid : P. 167 .

(٣) تقدير السكان سنة ١٩٦٩ ، ص ٤٧

الهجرة الداخلية فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٦٥ : ١٠٣٦ -/ في القاهرة ، ١ -/ .
في الاسكندرية ، ١ -/ في أسوان ، ٧٠ -/ في محافظة الجيزة (١) ..

وترجع أسباب هجرة الريفيين إلى المدن إلى :

(أ) ما للقاهرة بصفة عامة والمدن الكبرى بصفة خاصة من جاذبية بالنسبة للقيمين في الريف ، ومع أن هذه المدن الكبرى ليست صناعية في المقام الأول بأشياء مدينة المحلة الكبرى ، ومدينة شبرا الخيمة ، إلا أنها مراكز إدارية ومهாரية وثقافية ، إلى جانب كونها مراكز للتعليم الجامعى ، حيث يوجد بها الجامعات الكبرى (القاهرة ، الإسكندرية ، المنصورة ، كفر الشيخ ، طنطا) ، ومراكز للخدمات الطبية المتكاملة ، حيث يوجد بها المستشفيات الكبرى والأطباء المتخصصين في جميع فروع الطب ..

كما أن هذه المدن الكبرى تمكس التقدم العنصرى والتكنولوجيا الذروصلت إليه البلاد في كافة النواحي الزراعية والصناعية والثقافية والاجتماعية ..

(ب) تتركز الصناعات في بعض مدن الجذب : ففي الاسكندرية وحدها حوالى ٢١ -/ من المنشآت الصناعية ، تليها الجيزة ، والقاهرة ، والقليوبية .. وتضم هذه المحافظات : أكثر من ٧٥ -/ من المنشآت الصناعية في مصر (٢) ..

(ج) لفتط النطاطات الريفية لمساكنها نتيجة عدم التوازن بين زيادة الرقعة الزراعية والزيادة الطبيعية للسكان . ففيما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٤٥ كانه زيادة معدل الرقعة الزراعية في مصر تمثل ١٥ -/ فقط من معدل الزيادة السكانية في ذلك الفترة ، ويعنى هذا أمرين :

The increase of population ibid, P. 168 .

(١)

The increase of population ibid. P. 170 .

(٢)

— عدم استطاعة الإنتاج الزراعى مواجهة احتياجات السكان المتزايدة
من السلع الغذائية ..

— زيادة فترة العمل فى الزراعة ، فقد زادت مساحة الاراضى الزراعية
فما بين عامى ١٩٠٧ و ١٩٤٥ ، أى خلال ثمانى وثلاثين عاما (٣٠.٣ ٪ ، بينما
زاد السكان الريفين خلال ذات الفترة بنسبة ٣ ٪ ، أى حوالى ستة أضعاف
معدل الزيادة فى مساحة الرقعة الزراعية ، بينما تعاضف عدد السكان بصفة عامة
فما بين ١٩٠٧ و ١٩٤٥ الى (٣٠٥ ر ١١ مليون إلى ٢٢ مليون نسمة) ، فإن
زيادة الرقعة الزراعية لم تزد سوى بمقدار ١٣ ٪ فقط (٤ و ٥ مليون فدان
الى ٦ مليون فدان . (١) .

فاذا أضفنا إلى ذلك أن بعض القطاعات الريفية تعاضد انخفاضا فى رقعتهما
الزراعية لحساب مشاريع الاسكان ، لأمكننا تقدير ما يعاينه الريف المصرى من
عدم توافر فرص العمل وانتشار البطالة سواء كانت موسمية أو مقنعة أو مافرة ،
ما تمثله المدن من أمل فى حياة أفضل ، وفى الحصول على أجور أفضل من تلك
توفرها لهم الحياة الزراعية .

وفى هذا الصدد يثور التساؤل : هل صاحب هجرة الريفيين إلى المدن لمو
واردمار فى القطاع الصناعى فى مصر بحيث استطاع هذا القطاع امتصاص القوى
العامة غير الممتدة وغير المؤهلة التى تأتى إليه من الريف ؟

إذا نظرنا إلى البناء الاقتصادى المصرى فى بداية القرن العشرين ، لوجدنا
أن له طابع زراعى فى المقام الأول ، وفى عام ١٩٢٧ كانت نسبة العاملين

في الصناعة (١) لا تشكل سوى ٩٣٪، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٠٨٪ سنة ١٩٤٧، ثم إلى ١١٨٪ سنة ١٩٦٠ (٢)، وكانت الزراعة، وما زالها طريق حياة الغالبية العظمى من السكان .. وإلى جانب ذلك، كانت المنتجات الزراعية تمثل حتى سنة ١٩٥٢ (٩٦٪) من صادرات مصر، كذلك فإن ٣٢٪ من المبيعات التجارية كانت تعامل أساساً في المنتجات الزراعية والغذائية وبالتالي فإن هذه المنتجات وفرت فرص عمل لـ ٣١٪ من العاملين بالتجارة، كذلك فإن نصف المصانع في مصر كانت قائمة على الصناعات الزراعية، تلك التي تمثل ٥٠٪ من الأعمال الصناعي في مصر، فالزراعة كانت وما زالت عماد اقتصاد البلاد، كما أنها توفر عمل للسكان سواء في الزراعة أو الصناعات الزراعية (٣).

في مقابل ذلك، كانت معظم الصناعات الحضرية قبل ثورة ١٩٥٢ صناعات استهلاكية أساساً، تمتد مواردها الخام من المنتجات الزراعية، مثل الصناعات الغذائية، وصناعة النسيج والخشب ولا تتطلب سوى بعض العمليات الصناعية الخفيفة.

وقد بدأت الصناعات الحضرية تتطور بعد الحرب العالمية الثانية، وادخلت صناعات حديثة، مثل صناعة الحرير والورق والجوت والسجاد وارتفعت نسبة العاملين في الصناعة إلى ١٢٠٦٪، وكذلك ارتفعت نسبة العاملين في الخدمات إلى ١٧٨٧٪ على حساب العاملين بالزراعة التي انخفضت إلى ٥٨٪ سنة ١٩٦٠ (٤).

(١) تشمل الصناعات التحويلية والتجهيد والبناء والعاملين بالكهرباء والنفاز :

(٢) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠، الجداول العامة ٤، ص ٣٣٣، مرجع سابق :

(٣) *Maroi (S) ibid., P. 283.*

(٤) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠، جداول عامة، مرجع سابق :

ولكن بمصفة عامة . لم يكن هناك خطة صناعة واضحة قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ،
التي يمكن أن تعتبر بحق نقطة تحول في طريق الصناعة في مصر .

وإذا كانت المشاريع الصناعية قبل ثورة سنة ١٩٥٢ ، كان الغرض منها
تحقيق عائد وفوائد سريعة فقد اهتمت الدولة بعد الثورة بوضع خطة لتنسيق
بين الموارد والإمكانات والاحتياجات . وبدأت الصناعات الحديثة تنمو . . غير
أن قليلا من المدن هي التي كان يمكن أن تتحمل أعباء التصنيع في المراحل الأولى
للتنمية الاقتصادية . . فالمدن الكبرى وحدها هي التي تمكنت من تحمل المشاريع
الصناعية وما تتطلبه من تسهيلات وأيدي عاملة وخدمات . . لذلك لم تستطع
الصناعة ملاحقة التطور السريع الذي تعهده مصر منذ بداية القرن . . فإذا كانت
نسبة السكان الحضرين قد ارتفعت من ٢٣٪ إلى ٣٧٪ فيما بين عامي
١٩٤٧ و ١٩٦٩ فإن إسهام الصناعة في القوى العاملة لم يرتفع سوى ٠.٣٪
من ١.٢٣٪ إلى ١.١٢٪ في ذات الفترة (١) .

لذلك يمكننا أن نحول أن الصناعة في مصر في تلك الفترة لم تحقق فرص عمل
جديدة لأكثر من ١٠٠.٠٠٠ نسمة بينما سكان القاهرة وحدها يزدون على
هذه النسبة سنويا .

وقد شاهد عهدا بعد الثورة طفرة في الصناعة سواء أكانت في الصناعات
التقليدية كالغزل والنسيج ، أرفى الصناعات الحديثة كالصناعات الهندسية والمعدنية
والكيماوية وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة الخزف والصيني والاسمنت والورق
والصناعات البترولية . . وقد أدت سياسة الانفتاح على الصناعة فرص عمل
جديدة لما يقرب من ٢٠٠ ألف عامل في الصناعة والكهولاء ، وارتفع عدد

النامدين بهذا القطع إلى ٩٣٩ ألف عامل عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ ، أى بزيادة قدرها ١٠٤٧٠ هما كان عليه الحال في ١٩٦٠ - ١٩٦١ (١) . .

ولكن مع ذلك ، فالتحضر السريع الذى تشهده جمهورية مصر العربية يعتبر هبة أمام التنمية لعدم وجود توازن بين عوامل الإنتاج ، فهناك زيادة كبيرة في عدد السكان ، لا يقابله زيادة في الإنتاج بنفس المعدل ، بل يمكننا أن نقول إن زيادة السكان يفوق بكثير زيادة الإنتاج ..

ومن جماع ما تقدم ، يمكن استخلاص الحقائق الآتية :

١ - أن معدل نمو السكان في مصر مرتفع للغاية ، ويفوق معدل الإنتاجية الزراعية ونظم الزراعة .

٢ - أن ارتفاع نسبة السكان الحضريين يرجع إلى عوامل اقتصادية ، فالريفيين تصح وطأة الفقر والبطالة يهاجرون من قراهم إلى المدن أملا في حياة أفضل ، وتمثل الهجرة الداخلية في مصر ، انتقال الفقراء من القرى إلى المدن ، وعادة مدن الجذب ..

٣ - التحضر بدأ في مصر مستقلا عن التمتع ، وقد خلق ذلك موقعا شاذا ، فال جانب عدم كفاية البناء التحتى الضرورى للتنمية الحضرية السليمة في مدن الجذب نظرا لأن إمكانيات الدولة في هذا الخصوص محدودة بمستواها الاقتصادى العام الذى يقرض عليها اختيار الاستثمارات المنتجة بدلا من الاستثمارات الاجتماعية .. يضاف إلى ذلك ، عدم كفاية فرص العمل في تلك المدن ، مما يؤدي إلى كثير من المشكلات الاجتماعية والنفسية ..

ولعل أهم المشكلات التى تترتب عليها كثير من المشكلات الأخرى ، الكثافة

السكانية التي لا مثيل لها في دول العالم .. فقد بلغت كثافة القاهرة مثلا سنة ١٩٦٠ (١٥٦٣٢٩) ^(١) لكل كيلو متر مربع ، كذلك فإن بعض الأحياء بالقاهرة تتميز بكثافة سكانية عالية جداً ، ومثال ذلك حي باب الشعريه ١٣٩٩٢١٠ ألف نسمة لكل كيلو متر مربع ، يليه حي روض الفرج ٩٨٢٠٠ ، فبولاك ٧٤٨٣٢ ، فالسيدة زينب ٧٢٤٧١ (٢) ، وهذه الأحياء تأوى كثيراً من أهل الريف المهاجرين إلى العاصمة ، لانخفاض تكاليف المعيشة فيها نسبياً ، مما يجعل من هذه الأحياء مناطق مختلفة تتميز باكتظاظها بالسكان ، وبانخفاض مستوى الثقافة العامة فيها ..

ويتربط على هذه المشكلة ، مشكلات عديدة ، نذكر منها على سبيل المثال ، مشكلة الإسكان وتوفير المواد الغذائية ، ومشكلة المواصلات ، وتوفير الخدمات الطبية .. إلى جانب المشكلات النفسية التي تظهر في كافة صور التملك الاجتماعي ، كالانحراف والبغاء والمخدرات ..

٤ - يجب النظر إلى التصنيع في عصر من زاوية توفير الأعمال المشبعة لاعداد متزايدة من الأفراد يندون إلى المناطق الحضرية أملاً في إيجاد فرص عمل مناسبة ، لا تستطيع الصناعة بوضعها الراهن توفيرها لهم ..

ولا يمكن توفير مثل هذه الأعمال إلا عن طريق برامج التنمية التي يجب أن تهدف إلى خلق نوع من التوازن بين القطاع الريفي والقطاع الحضري ، وذلك بتأني من طريق :

— تشجيع الحرف والصناعات الأسرية والعلية في القطاعات الريفية ..

(١) التعداد العام للسكان سنة ١٩٦٠ ، ص ٤٨ ..

(٢) ججازي (عزت) القاهرة : دراسة ظاهرة الضحى ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية

والبنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٤٤ ..

— التصنيع السريع ، ويحتاج ذلك إلى رؤوس أموال كبيرة ، لإقامة هذه الصناعات من جهة ، وتوفير مستلزمات الصناعة من جهة أخرى .

ونعطي الدياسة الصناعية في السهيمات اهتماما كبيرا لإقامة مصانع صغيرة في المناطق الريفية للحد من هجرة الريفيين إلى المناطق الحضرية .. فإقامة مثل هذه المصانع في الريف يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة ، لأنه بالإضافة إلى رؤوس الأموال المطلوبة للصناعة ، ومستلزماتها ، توجد مشكلة نقل المنتجات إلى المستهلكين في المدن ، وهو الأسواق الهامة للسلع الاستهلاكية على الأقل .

— تحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية في المناطق الريفية حتى لا تهاجر القطاعات الريفية أبنائها ..

— تحويل بعض القرى إلى مدن صغيرة أو إنشاء مدن جديدة في قلب الريف لتخفيف الضغط على المدن الكبرى ..

ونحن من البيان ، ولعلنا نذكر ، أو نعيد ذكر ما هو معروف من قبل ، أن مصر تعاني أكثر من أى دولة نامية تعاني من افتقار دونه لرؤوس الأموال نتيجة الظروف التي تمر بها .. هذا بالإضافة إلى الاندجار السكاني الرهيب الذي يأتي على كل تقدم في الإنتاج ، هاتين الحقيقتين تحولان دون تعدى ما اصطلاح على تسميته بمخاط الفقر الذي تعاني منه القبول المختلفة ..

إن معاد كل التحضر في مصر تتوقف على مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية بها .. فإذا استمرت الاتجاهات — السكانية والإنتاجية — على ما هي عليه ، فإن معكلات التحضر سوف يكون لها أبعاد الحدود ، ولا يمكن التنبؤ أو التكهّن بما يمكن أن يحدث من أضرار ..

القرية المتحضرة

دراسة اجتماعية الحوامدية

للمسألة :

أصبحت عملية التحضر في عصرنا الحالى ظاهرة عالمية ، اهتم بها علماء الاجتماع المحديين وخاصة أنه ما من مجتمع من المجتمعات في عصرنا الحالى لم يتعرض بصورة أو بأخرى لتغيرات أثرت على بنائه الاجتماعى فيما يتعلق بالنظم القائمة فيه ، أو العلاقات السائدة فيه ، نتيجة لنمو المدن والمناطق الواقعة تحت تأثيرها ..

وهذا ويعرف التحضر ، بصفة عامة ، بأنه عملية إعادة توزيع السكان نتيجة للتحول الكلى للمجتمع من الأنشطة الاولى إلى الأنشطة الثانوية ، وأنشطة من الدرجة الثالثة ، وما يترتب على هذا التحول من آثار اجتماعية واقتصادية وثقافية . وقد تزايد الاهتمام بالتحضر عند ما ظهرت الحاجة إلى توجيه هذا التحضر إلى مصلحة الجماعة ، فالتخذت الجماعات طرقاً مختلفة وفقاً لطروف كل منها في التخطيط لعملية التحضر ، فبينما حرصت بعض المجتمعات على الإبقاء على التجانس الديموجرافى والاقتصادى للناطق الريفية عن طريق حث الملاك على ترك العمل الزراعى والاتجاه إلى العمل الصناعى ، بإنشاء المصانع في قلب الريف ، مما يؤدي إلى حراك مبنى دون أن يصاحب ذلك حراكاً جغرافياً ، هناك مجتمعات أخرى حرصت على الإبقاء على العمل الزراعى كما هو مع امتصاص العمالة الزراعية في الصناعة في المواسم التي يقل فيها العمل الزراعى ، لجعلت الحراك للهوى موقوتاً بفترات معينة . كما أن هناك مجتمعات شجعت هجرة العاملين بالزراعة إلى أطراف المدن الصناعية الكبرى ، مما يؤدي إلى حراك مهنى وجغرافى في آن واحد على أساس الامتداد العمرانى لتجمعات الحضرة والامتصاص التدريجى للناطق الريفية .

وفي رأينا أن من الاهمية بمكان في ظل هذه الظروف المصانعة ، أن يهتم الباحثين والعلماء بدراسة عمليات التحضر ونتائجها ، أما عن طريق إجراء الدراسات العامة على اختلاف المستويات والانتماءات مواد كانت تاريخية أو فيزيقية أو إيكولوجية أو اجتماعية .. أو دراسة القرى التي أدخل عليها التحضر عمداً أو بقصد ، والتعرف على التغيير الذي استحدثه هذا التحول في حياة القرية والمنطقة بأسرها ..

أسباب اختيار الحوامدية مجالاً للدراسة :

تعتبر الحوامدية من المناطق الريفية التي تعرضت لمجموعة من التغيرات المختلفة فهي علاوة على كونها على مسافة لا تزيد عن ١٧ كيلو متراً من مدينة البصرة ، وبالنسبة لموقعها تأثيرها الحضاري ، فقد قامت بها منغآت صناعية هامة ومتعددة ونزحت إليها أعداد متزايدة من العمال طلباً للعمل ، وتغيرت مكانتها الإدارية ، فتحولت إلى مدينة يفتقد قرار جمهوري صدر سنة ١٩٦٦ ، وأدخلت عليها نتيجة لذلك سلسلة من البناءات التنموية (مستأق ، مدارس ، ومكتب طارق ، مشاريع إسكان .

وتعتبر الحوامدية موقفاً قريباً من وجهة نظر علم الاجتماع التطبيقي ، فقد أنشئ بها مصنع تكرير السكر سنة ١٨٨١ ، وقد صاحب ذلك :

- ١ - تغير ديموجراف لم يسبق له مثيل ، فقد ارتفع عدد سكانها خلال نصف قرن من الزمان من ٢٠٤١٥ نسمة ١٨٩٧ ، إلى ٢١٢٩٣ نسمة سنة ١٩٦٠ نتيجة لهجرة الكهدين إليها من القرى المجاورة ، ومن جميع أطراف البلاد ، وخاصة من بلدة (الشيخ فضل) بعد أن أغلق مصنع التكرير بها ، مما أدى بالعاملين فيه إلى الهجرة إلى الحوامدية والاستيطان بها طلباً للعمل .

٢ - تلون الأنشطة الاقتصادية واتخاذها أشكالا غير تقليدية ، ففي تعداد سنة ١٩٢٧ - وهو أول تعداد رسمى يمكن الرجوع إليه لمعرفة توزيع السكان بالقرى وفقا للأنشط الاقتصادية - كانت ملاح القرية قد بدأت فعلا تنفهر ، فإن ٢٥٥٪ فقط من القوى العاملة بها كانوا يعملون بالزراعة بينما ٤٣٤٪ منها كانوا يعملون بالصناعة ، وفي تعداد سنة ١٩٦٩ انخفضت نسبة العاملين بالزراعة مرة أخرى إلى ١٨٤٪ لحساب العاملين بالصناعة ، حيث وصلت هذه النسبة إلى ٥٢٪ من القوى العاملة بالحوامدية .

٣ - أصبحت قرية الحوامدية في وضع غريب وشاذ في محافظة الجيزة ، ففى من المناطق العالية الهامة في الجمهورية ، وهي إدلريا من توابع البدرشين التى يبلغ عدد سكانها ١٦٦١٦٤ نسمة سنة ١٩٦٠ ، بينما يبلغ عدد سكان الحوامدية ٢١٢٩٣ نسمة في ذات التعداد . .

وقد أدى هذا التضخم والمثقل الهالى الذى تميزت به الحوامدية نتيجة للنشآت الصناعية بها إلى تحويلها إلى مدينة في مارس سنة ١٩٦٦ .

وقد رأينا أن هذا الحدث الفريد في علم الاجتماع التطبيقى جدير بالدراسة

خطة الدراسة :

مقدمة :

بينما ننظر النظرية الايكولوجية إلى كل من القرية والمدينة على أنهما قطبين متعارضين ، فإن طريقة النمط الثنائى التى أخذت عن ما كس فيمر تحاول أن توجه التحليل السوسيولوجى اتجاها آخر . . وإذا كانت وظيفة هذا البناء النظرى ، هى الإيجاء بمجموعة من الفروض ، فإن المعرفة التى تنتج عن الأخذ به محدودة ، لأنها تركز أساس التغير في المدينة ، وتبسط الحياة الاجتماعية تقصرها في قطبين اثنين على حساب تنوع واختلاف المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء ،

وتحمل الوزن التاريخي للجماعات التي على درجات مختلفة من التطور ، كما يفترض النمط علاقة ليس لها قيمة تفسيرية بين الانساق الاجتماعية والايكولوجية ، لأنه يتناسى أن التحضر كمنهج ثقافي يؤدي في النهاية إلى التميز الوظيفي للجماعة التي تخلق مجالات اجتماعية خاصة بها ومختلفة عن مجالها الجغرافي .

إن تطور الواقع الاجتماعي ، سواء أكان ريفيا أو حضريا ، يؤدي إلى تغيير مشكلة البحث ، وبدلاً من ثنائية القرية والمدينة ، يمكن لإحلال تصور آخر هو نوع من التجزئة للبيئات الايكولوجية ، فبين القطيعيين ، يمكن أن تتواجد بيئات متوسطة نصف حضرية أو ريفية حضرية ، لا هي ريفية ولا هي حضرية ولكنها مزيج بينهما ، وهي بيئة انتقال وتحولات واضحة في السلوك ، تقتضي فهم حدة السمات الأصلية للريف مثل قلة عدد السكان ، التجانس في الأدوار ، قوة علاقات القرابة ، دون أن تظهر فيها بوضوح السمات المميزة للتحضر (التمايز والتخصص الواضح بين الأفراد إلخ) .

ويصل التحضر في نهاية الأمر عن طريق منتهات تجريبية ، تفترض قيام علاقات منظمة بينها تؤدي لا إلى طريقة واحدة الحياة ، ولكن إلى طرق متعددة للحياة تميز أنماطاً واقعية من مجتمعات على درجات مختلفة من التحضر . . فهناك إلى الآن بؤرات شبه ريفية في المدن ، وهناك نماذج حضرية تفرض نفسها بشكل متزايد على القرى ، كما أن المجتمعات الريفية لا تتحضر بأكملها . ولكن شريحة فيها هي التي تبدأ خطواتها الوئيدة نحو التحضر ، فهناك إذا استمرار بين القرية والمدينة لا تمارض بينهما .

وعلى أي الحالات ، فأى تغيير واضح وسريع ، يؤدي إلى انبهار كثير من الأوضاع القديمة ، سواء أكان ذلك في المدينة أو في القرية ، ويشير

صراها بين القديم والجديد ، ويؤدى إلى نشأة طبقات اجتماعية جديدة ، ويسهل التقدم السريع لبعض القطاعات والتأخر المريع لبعضها الآخر ، فالتحضر حركة اقتصادية واجتماعية ، ذهنية وانفعالية ، على جانب كبير من التعقيد ، تعرف باتجاهها أكثر من هدايتها .

فالتحضر يضع المدينة والقرية ، ليس فقط كحقيقتين ولكن كأسقاط مختلف من الناحية الايكولوجية لمجتمع في تنهز وتحول مستمر .

وتحاول دراستنا هذه تبين هذه الجهود المنخمة من جانب الحوامدية للتحضر مقلدة في هادى الأمر المدينة (الحبيزة) ، قد انعكسها وقد تمحوها إلى مدينة ، تتخذ منها القرى المجاورة لها نموذجاً يحتذى بها كى في جهوداتها المسيرة تيار الحضارة .

١ - الهدف من الدراسة :

يحتل كل مجتمع بشرى مكاناً معيناً ، وهذا المكان يوضع التغيرات التى يدخلها عليه الأفراد الذين يعيشون فى نطاقه وفقاً لاحتياجاتهم ومصالحهم وأهدافهم وذلك طبقاً لمفاهيم التطور وقوانينه على المدى الطويل .

غير أنه بالنسبة للحوامدية ، فالأمر لم يجر على هذا النسق التقليدى لتطور الحضارى ، وإنما اعتراها تحول مفاجىء بتحويلها من قرية إلى مدينة دون أن تكتمل لها بعد كل مقومات هذا التحول الحضارى ، وفقاً للمفاهيم التقليدية ، الأمر الذى أحدث مرة عبثة فى حياة سكانها .

وقد اهتمت الدراسة بالتمرف على رد فعل القرية والأفراد ، لهذا التغير الموجه دون أن تغفل القدر النفسى من التغير الذى يدخله الأفراد فى حياة الجماعة نتيجة لتطور العام للمجتمع الذى يعيشون بين جانيه ، لذلك هدفت الدراسة إلى : أولاً ، التعرف على التغيرات الديموجرافية والايكولوجية والاجتماعية

والاقتصادية التي تحدث في واقع اجتماعي معين (الحوامدية) عند ما تدخل عليه
سلسلة من البناءات التحتية (صناعات جديدة ، مساكن ، خدمات مختلفة)
ورد فعل هذا الواقع الحى لهذه التفهات الجلدرية .

أولاً : التعرف على رد فعل الأفراد لهذه التفهات ومدى أكتسابهم لكثير
من الخصائص الثقافية التي تميز ثقافة الحضرين ، إستخدامهم للأشياء المادية
طرز السلوك في المناسبات المختلفة ، الزواج ، لللبس ، الاستهلاك ، العمل ،
اقتضار الآراء والاتجاهات الجديدة فيما يتعلق بالتعليم بصفة عامة ، تعليم المرأة
بصفة خاصة ، وتنظيم النسل المفارقة الاجتماعية ، ظهور المطامح واختلافها وتنوعها
ثانياً مدى تقبل الأفراد أو رفضهم للنماذج الحضرية المستحدثة .

منهج الدراسة :

أن تناول أى جماعة سواء كانت حضرية أو ريفية ، بالدراسة ، يعنى الاهتمام
أساساً بصورها المادية (العوامل المورولوجية والسكان) وصورها الروحية
(القيم والاتجاهات والأخلاق) ، هذه الصور تتداخل معاً لتحديد الشكل المادى
للجماعة ، فتؤثر في بعضها البعض بطريقة ديناميكية ، بحيث يصبح الكل متباين
عن مجموع الأجزاء ، ويجب أن نضع في إعتبارنا أن هذا الشكل يتطور ويتغير
بصفة مستمرة . ومما كان اتجاه الباحثين من دراساتهم للواقع الاجتماعى ، سواء
تبينوا الاتجاه الوطنى أو الاالاتجاه البنى ، فإنهم يتفقون جميعاً في دراسة
هذا الواقع الاجتماعى ككل .

وقد تم دراسة (الحوامدية) على مستويين .

١ - دراسة تاريخية الحوامدية : هى طبيعتها دراسة تفهية تمكن من فهم
الواقع الاجتماعى الراهن ، كيف بدأ ، وكيف تطور ، وفي ظل أى ظروف ؟
وقد اعتمدت هذه الدراسة على .

— تحليل السجلات والإحصاءات الرسمية سواء أكانت على مستوى القرية أو للركز . .

— مقابلات مع أشخاص لعبوا دوراً في حياة الحوامدية ، أو أشخاص مازالوا يلبون دوراً هاماً بها .

— مقابلات حرة لبعض كبار السن الذين عاصروا التغيرات المختلفة التي تعرضت لها الحوامدية .
— الاغبيرين . .

٢ — دراسة بنائية : وهي بطبيعتها دراسة متزامنة تحاول أن تصف وتحلل الحاضر لتعرف على وظائف البناء الاجتماعي للحوامدية ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على :

— تحليل آخر الإحصاءات الرسمية التي أصدرتها مصر :

— دراسة متعمقة لبعض أسر الحوامدية ، في محاولة لفهم العلاقة بين تطور الحوامدية كإطار للحياة الاجتماعية ورد فعل الأفراد تجاه هذا التطور .

ولمعتقد أن اعتمادنا على دراسته حالة الحوامدية إلى جانب دراستنا لمدينة من الأسر دراسة إحصائية — اجتماعية متعمقة قد جنبنا أهم نقد يوجه عادة لدراسة الحالة ، وهو الانطباعية .

هذين المستويين من الدراسة — ونعني بهما الدراسة التفسيرية ، والدراسة المتزامنة ، تستقل كل منهما عن الأخرى ، ويوضع تقابلهما كفرض منهجي أساسي فهذين الاتجاهين يجب أن يتقابلا في النهاية حتى تتحكم من فهم هذا الكل المعقد وهذا التقابل لا يكون على مستوى الحوامدية ، ولكن بإرجاعه إلى مضمون أكثر شمولاً واتساعاً ، محافظة الجيزة والمجتمع المصري بصفة عامة .

(ج) عينة الدراسة :

هناك نقطة أساسية اهتمت بها الدراسة هي موقف الجماعات المهنية المختلفة من الصراع بين القديم والجديد الناتج عن عمليات التغير السريعة التي شاهدها وتعايها الحوامدية .

وقد وقع اختيارنا على مجموعتين :

١ - مجموعة المزارعين : وهي الفئة التقليدية التي ما زالت متمسكة بطرق الحياة القديمة المتوارثة من أجيال مضت (يمثلون ١٨٤٪ من الذكور العاملين بالحوامدية وفقاً لآخر تعداد رسمي سنة ١٩٦٩) :

٢ - مجموعة عمال الصناعة : التي بدأت تشكل قوة في المجتمع الجديد . وانفتحت حياتها وطرق معيشتها على ما تتضمنه الحياة الصناعية من مكاسب ومساوئ (يمثلون ٥٣٪ من الذكور العاملين بالحوامدية وفقاً لآخر تعداد رسمي) .

ومع اعترافنا أن هناك جماعات أخرى جديرة بالدراسة مثل العاملين بالتجارة وغيرهم ، إلا أن البيئة التي نمتج عن هذا الواقع للمقدان يجب أن تكون كبيرة جداً تلتصق بمكائبات الباحثة التي أجرت الدراسة الميدانية بمفردها .

لذلك فقد انحصرت الباحثة على إبراز اكتساب السمات الحضرية بين المزارعين وعمال الصناعة باعتبارهما قطبي التغير ، مع الأخذ في الاعتبار دائماً بأن بين هذين القطبين جماعات متدرجة ، لا هي زراعية بصورة كاملة ، ولا هي بالصناعية في اللقام الأول . . فهناك للمزارعين الذين يعملون بالصناعة في فترات الركود الزراعي ، وهناك بين عمال الصناعة من يعمل بالمصنع ، ويعمل بأرضه في ذات الوقت .

فروض الدراسة :

وضعنا فروض الدراسة على الوجه التالي :

— أن تحول النسق الاقتصادى الحوامدية من نسق يعتمد أساساً على الزراعة ، إلى نسق يعتمد أساساً على العمل الصناعى ، تساعد الزراعة كمدة ، وكطريقة للحياة من جانب ، والتجارة والخدمات التى تنزايد أهميتها يوماً بعد يوم من جانب آخر ، يؤدى إلى تنهدات جوهرية فى النمط الأسرى ذاته ، وذلك على المستويين البنائى والوطني .

— العمل بالصناعة يؤدى إلى تنهد فى طريقه حياة الأفراد التقليدية ، فهو يؤثر على أوضاعهم للميعية والسلوكية والفكرية .

(د) شرط العينة :

ومن ثم قامت الباحثة باختيار عينة عشوائية من أسر الحوامدية بواقع ٥ ٪ . ثم اختارت عينة طبقية من هذه الأسر على أساس للينة ، عاملين بالصناعة ، وعاملين بالزراعة بحيث تكون نسبة التوزيع المهنى بينهما مطابقة لتمثيل العاملين بالزراعة والعاملين بالصناعة فى المجتمع الأصل بقدر الامكان . وتكونت عينة الدراسة من ١٧٩ أسرة : ١٢٩ أسرة صناعية و ٥٠ أسرة زراعية .

النتائج :

يهما أن نقرر ، أن المحرك الأول لتحضر الحوامدية هو التصنيع . . فهذا المجتمع الصغير قد بدأ خطواته الأولى نحو التضر ، لأنه أصبح له وظيفة صناعية وسكان مالهال . . إن نفساء مصانع السكر فى نطاق القرية الصغيرة قد ترتب عليه تغير الأساس الاقتصادى الذى تقوم عليه القرية من اقتصاد يقوم على الأرض ومنتجاتها ، إلى اقتصاد تقضى يقوم على الأجر وأنظمة متنوعة غير زراعية أخذت تتضمن يوماً بعد يوم على حساب الأنشطة الزراعية التقليدية .

وللى جانب هذا العامل الخارجى ، وجد محرك آخر دفع بسجلة التغير ، متمثلا فى جهود الإدارة المحلية والإيجازات التى حققتها بالحوامدية معتمدة أساسا على الجهود الذاتية للأهالى . وهذا المحرك إذا كان أيضا محركا خارجيا ، لأنه فى رأينا عبارة عن تخطيط موجه من جانب الدولة لتنمية هذا القطاع الهام بالجمهورية والنهوض به . . . إلا أنه فى ذات الوقت يعد محركا داخليا ، لأنه اعتمد فى نجاح إنجازاته على الجهود الذاتية للأهالى الذين تهاجروا معه تهاوبا يمكننا من أن نقول أنه الاول من نوعه فى تاريخ الإدارة المحلية بمصر ، فقد تبرعوا بالمال وبالجهد والأرض لتنفيذ برامج التخطيط ومشاريع الإسكان وسد احتياجات الأهالى من الخدمات المختلفة .

والتخطيط أيا كان اتجاهه ، يعنى تنفيذ . . وإغفال هذه الحقيقة والتقليل من أهميتها ، يعنى إغفال سمة أساسية لواقع الاجتماعى والسيولوجى ، وإذا كان التحول الاقتصادى للبيئات الريفية تدريجى ، فإن التخطيط يؤدى إلى تغير مرحل ، وملاحظة الظواهر السوسولوجية فى هذه المراحل الانتقالية مهم للغاية بالنسبة لباحث السوسولوجى .

تعتبر الحوامدية ، بالرغم من تغير وضعها الإدارى ، قرية كبيرة ، مكونة من عدة عزب لم تكتمل بعد للقومات الحضرية والاجتماعية والثقافية التى تجعل منها مدينة من المدن الصخرى بجمهورية مصر العربية .

- فالرأى نسبة كبيرة من السكان تعيش على منتجات الأرض ، وتتخذ الزراعة طريقة للحياة ، لذلك تميل إلى اعتبارها قرية كبيرة تتجه بخطوات ثابتة نحو التحضر ، ويتفاوت لإيقاع التساى سكانها لثقافة الحضرية متفاوتا لا مبالغة فيه ، فى الانتقال من المجتمع التقليدى إلى المجتمع الانتقالى الذى تميل أن توصف به المرحلة التى تمر بها الحوامدية اليوم .

وهذه المرحلة الانتقالية تقدم لنا نماذج مختلفة من التغيرات ، بعضها تغيرات في الدرجة ، وبعضها تغيرات في طبيعة الظاهرة نفسها ، فان الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تم بها الحراك المبنى بالحوامدية فريدة من نوعها ، لانه حدث حراك مهنى واسع النطاق دون أن يصاحب بحراك جغرافى . فقد حدث حراكا من المهن الزراعية إلى المهن غير الزراعية ، دون أن يصاحب ذلك حراكا من البيئة الريفية إلى بيئة أخرى حضرية ، وكانت النتيجة ، احتفاظ العمال لجمال لأقائهم وطريقة معيشتهم التقليدية . . وقد هدت الأسر الصناعية وكأنها تعيش في إطار ماضى لم يبنى خصيصا لها ، فإن الغالبية العظمى من هذه الأسر تعيش في مساكن دون المستوى ، تنفصا المرافق والخدمات ، ويدخل يكتفى لسد المتطلبات اليومية العاجلة ، وهم ليسوا بالريفيين ، ولا هم بالحضرين ، فهم يعيشون هذه الحياة وعملك ، ولا يجدون في كل منها إمكانيات التعبير عن أنفسهم .

ويمكننا إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يلي :

إن النظر إلى البناء الأسرى في القطاعات الريفية على أنه بناء ستاكي لم يتغير أو يتغير ببطء شديد ، فيه كثير من هدم الواقعية والمغالطة ، وبصفة عامة غير مقبول اليوم . . فع احتفاظ الأسرة في الحوامدية ، سواء أ كانت أسرة زراعية أو أسرة صناعية بأهميتها وقرنتها وحيويتها ، إلا أنها تعيش اليوم تحولات هائلة بنائها ووظيفتها .

— أدى تحول النسق الاقتصادى الحوامدية من نسق يعتمد أساسا على الزراعة إلى نسق يعتمد أساسا على العمل الصناعى ، وتساند الزراعة كهيئة ، وكطريقة في الحياة من جانب ، والتجارة والخدمات التي تزود أهميتها يوما بعد يوم من جانب آخر ، إلى تغيير النمط الأسرى ذاته ، بحيث أخذت الأسرة النووية تعمل شيئا فشيئا مكان الأسرة الممتدة (٥٨٨٨ / ١٠٣ أسرة) .

— هناك اتجاه متزايد إلى ترك الحرية القلياب في اختيار شريك حياته بنفسه ،
٢٩٠٦٪ (١٧١ أسرة) ، وأخذ رأى الفتاة في الزوج المتقدم إليها
٦٢٪ (١١١ أسرة) .

— السلطة لم تعد مركزة في يد الأب بحكم أنه مالك للأرض أو مستأجر لها ،
إذ يندر أن تتواجد أسر زراعية لا يوجد من بين أعضائها من يعمل بغير
العمل الزراعي .

— اتجاه الآباء إلى تعليم أبنائهم أصبح واضحاً في الأسر الزراعية ،
فالزراعيين أصبحوا يشجعون اليوم أبنائهم على ترك العمل الزراعي متى أتضح
مبليهم واستعدادهم للدراسة ، وهم يعبرون عن ندمهم لأن فرص التعليم
فاتتهم أو أن الأسرة في الماضي لم تكن تقيم بتعليم أبنائها ، وإقاحة هذه
الفرصة لهم . .

— الدخل العام للأسرة ، حتى الأسر الزراعية ، لم يعد يعتمد على الأرض
فقط ، فإن عمل بعض الأبناء في وظائف كتابية أو في المصانع ، يعنى دخل إضافي ،
ويعنى شيء من الاستقلال بالنسبة للأبناء .

— يرحب الآباء باستقلال أبنائهم عنهم ، نظراً للعلاقات التي تنشأ من
للعائفة وإن كان هذا الترحيب أوضح لدى الأسر الصناعية منه لدى
الأسر الزراعية .

— كانت القرابة تشكل شبكة كبيرة من الاعتماد والتعاون للتبادل بين أعضاء
العائلة الكبيرة ، وكانت الحياة الاجتماعية وكافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية
تنظم حول علاقات القرابة ، تفضيل الزواج من الأقارب المحافظ على الأرض ،
الاعتماد على الأقارب في حل الأزمات المالية ، الترفيه في نطاق العائلة

والأقارب ، إلا أن علاقات القرابة حتى لو أنها ما زالت قوية اليوم ، وتمثل مكانة هامة في حياة الأسر ، إلا أنها أصبحت اختيارية أكثر منها إلزامية ، فلم يعد يستند الشخص منها مكانته في المجتمع ، بل إن السمات الشخصية المرتبطة بالإنجاز والعمل والتعليم والأخلاق هي التي يستند منها الشخص مكانته في المجتمع ..

— بدأت علاقة الجوار وعلاقات الصداقة والزمانلة تتخذ مكانها إلى جانب علاقات القرابة ، وأخذت الأسر تندمج في المجتمع بواسطة هذه العلاقات الاجتماعية المتعددة .

— أدى تفهم الأساس الاقتصادي في الأسر إلى تفهم العلاقات الأسرية فبدأت المرأة تتولى مسؤولية الإتيان على المنزل وتشارك في اتخاذ القرارات الهامة في الأسرة ، وبدأت نظرة الرجل إلى المرأة تتغير ، وأنعكس ذلك على علاقته بها ، كما تغيرت وظيفة المرأة في الأسرة ، بصفة عامة ، وفي الأسرة الصناعية بصفة خاصة ، فإن استخدامها للألات الحديثة في الطهي مثلاً قد سهل عليها الكثير وتغيرت طريقة الطهي ذاتها ، وأكسبت الأسرة الصناعية كثير من المعدات الغذائية الجديدة التي لم تكن معروفة من قبل ، (استخدام المثل الصناعي ، شراء الخبز ، شراء الأطعمة .. الخ) .

كذلك تغيرت العلاقة بين الآباء والأبناء ، فعند الآباء يتقربون من أبنائهم لأنهم عملوا وأصبحوا أكثر وعياً من ذي قبل أما الشباب ، فقد قل احترامهم للآباء ، ولم يعد يهتمون إلا بمصلحتهم فقط ، وتغيرت اهتماماتهم ، فأصبح التعليم والمظهر أهم ما يشغل تفكيرهم ..

— أما الفتيات فإن اهتمامتهن تنصب أساساً على الملبس ، فالزواج ، ثم التعليم ..

— أدى تنهد الأساس الإقتصادى من اقتصاد زواجر إلى اقتصاد متنوع يتركز على أشعة متعددة إلى تفتح مجتمع الحوامدية للنظام الخارجى ، وهذا يعنى امتصاص المجتمع لمناجز ثقافية جديدة ، ويعكس درجة توافقه أو عواكبه للتنهد وقد أنضح ذلك بالنسبة للساكن ، وما أخذ يتوافر فيها من مرافق وأدوات حديثة العلمى بصفة خاصة لدى الأسر الصناعية ، بالنسبة لانماط الاستهلاك (الحيز ، العلمى بالمسل الصناعى ، الأثاث والملابس) ، ومع ذلك فهناك نسبة كبيرة من ميراثية الأسر تمتص فى الإنفاق على الطعام على حساب بنود الميزانية الأخرى . . فأى زيادة فى الدخل توجه إلى الاستهلاك الذى لم يصل بعد إلى حد الإشباع .

— أدى تنهد الأساس الإقتصادى التى تقوم عليه الحوامدية إلى تنهد فى سلم القيم التقليدية التى كانت سائدة ، وإلى إيجساد نطق قيعى آثر يعطى أهمية لقيم جديدة لم تكن معروفة من قبل ، كالتعليم والمال والمظهر والأخلاق .

(فالأرض) لم تعد لها القيمة الاجتماعية والاقتصادية التى كانت لها فى الماضى فقد حلت مكانها قيم أخرى ، وفقدت بذلك الأرض مكانتها فى سلم القيم ، حيث لم تعد لها للربة الأولى التى دأبنا على الاحتفاظ بها لسنوات طويلة ، فقد سادت القيم الشخصية التى ترتبط بالشخص ، كمتخص ، ولم تعد صفات الأسرة كسكل هى التى لها القيمة الأولى فى نظر الناس ولكن القيمة الشخصية والإنجازات الفردية أصبحت لها المقام الأول فى اهتمامات الأفراد ويأتى التعليم على أعلى سلم القيم ، فهو قيمة اجتماعية يحرص الآباء على ترفيعها لإبنائهم الذكور منهم والإناث .

خلاصة القول . . . أن الحوامدية تحضر — وسوف تحضر — وهذا التحضر يحدث فيها أكبر تحول وأكبر تقدم فى تاريخها . . إن الحوامدية تتحرك إلى الأمام ، وهذا واضح فى علاقات الفرد مع نفسه ، ومع الآخرين ، ومع العالم

المحيط به ، ولكنها لا تتحول نحو توازن ثابت ، بل نحو مستقبل كله ، مشاكل ..
فالتحضر دائماً مصحوب بأزمة بين ما هو جديد وما هو قديم .. وإذا كانت
أزمة الحوامدية إلى الآن محدودة ، لأن السكان ما زالوا في مرحلة تفاخر بما
وصلت إليه بلدتهم ، وبالإجازات التي حققتها بها الإدارة المحلية ، ويقبلون
بدرجات متفاوتة في الأخذ بكثير من الماديات الحضرية نتيجة لاقتصاد الفقر
الذي كانوا يعيشون فيه ، إلا أن الحوامدية تشعر بالمعكلات الاجتماعية
والاقتصادية والثغافية التي تقبل عليها وفي مقدمتها ، مهجر الطبقة الزراعية التي
ما زالت تعيش على منتجات الأرض التي تدمر وتقرّب نهايتها ، نتيجة لتفليس
حجم الأرض الزراعية لحساب مشاريع الإسكان .

إن مستقبل الحوامدية يشير إلى أنها سوف تكون مدينة عمالية يتجه أهلها نحو
أكثر فأكثر نحو التعليم ونحو العمل ، فما يصير هذه الطبقة الزراعية التي يزحف
عليها العمران والتحضر .. ؟ وما يصير رؤوس الأموال التي تمتلكها .. ؟ وهل
يمكن إقناع هذه الطبقة باستثمار رؤوس أموالها في مجال الصناعة مثلا .. ؟ حيث
أن أبناء الحوامدية يشاركون في العمل الصناعي بعملهم فقط ، ولم يحدث استثمار
لرؤوس أموال في مجال الصناعة ، إلا في أضيق الحدود ..

وكذلك الصراع بين الأجيال القديمة المتلفة بأعادات التقاليد للتوارث للمحددة
إليها عبر أجيال بعيدة من التخلف والفقر والجهل ، وتقاوم بنهم وعصبية كل رغبة
في التغيير ، وتنظر إليه نظرة شك وارتباب ، والشباب المتعطش إلى العلم والعمل
والاستهلاك والأخذ بأنماط وأساليب جديدة للحياة تتعارض مع قيم آبائهم
وتقاليدهم وحجرتهم بين واجب الولاء والطاعة لآبائهم وآمالهم وطموحهم ، نحو
مستقبل أرحب .

وبالإضافة إلى ذلك ، نجد المراءى التي لا زالت عبوسة في سباج الماديات

والتقاليد البالية والتي سوف تجد نفسها ردت ، مات وعاش ، وهي ما زالت تحت
سيطرة الأب والابن والأخ والزوج .

هل تستطيع أن توائم نفسها بين القيم الجديدة التي نهلت منها ، وبين التقاليد
في مجتمعها المفروضة عليها . . ؟ أم أنها سوف تتحرر وتتمرد عليها ؟ وهل
سيساعدنا الإيقاع الحضري لهذا المجتمع في ذلك أم لا . . ؟

تساؤلات وراء تساؤلات ، ثور دون أن تلقى إجابات فورية شافية . .
وهو أمر طبيعي وحتى بالفسيحة لمجتمع يحدث به هذا التحول الايكولوجي
والسوسيولوجي في مثل رمضة الزمان التي مرت على الحضارات بين الأمتس الذي
كانت فيه قرية ينفذها ظلام التخلف ، واليوم الذي أصبح فيه مدينة تأخذ
بأعذاب العصر .

المراجع

المراجع العربية

- ١ - الحسينى (السيد محمد) ومحمد (محمد على) ، الفروق الريفية - الحضرية
في بعض الخصائص السكانية ، : تحليل إحصائى فى الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع
الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ،
القاهرة ١٩٧١ .
- ٢ - د. حجازى (عزت) ، القاهرة ، دراسة ظاهرة التحضر - المركز
القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، ١٩٧١ .
- ٣ - زكى (جمال) ، فهمى (ندى) ، دراسة الأوضاع السكانية فى ريف
محافظة الجيزة ، فى المجلة الاجتماعية القومية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية
والجنائية ، عدد خاص ، المجلد الثانى ، ١٩٦٥ .
- ٤ - سلطاح (محمد على) ، الصناعات الريفية لمحافظة الجيزة وتطورها
وآثارها ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ١٩٦٦ .
- ٥ - هوده (محمود) ، ، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى ، ، دراسة
ميدانية فى قرية مصرية ، سلسلة علم الاجتماع المعاصر ، الكتاب الثانى ،
دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .
- ٦ - مجامد (هدى) ، فهمى (ندى) ، ، والتنمية فى المجتمعات القروية ، ،
الحلقة الدراسية لعلم الاجتماع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة ، المركز القومى
للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وحدة بحوث الريف ، القاهرة ، ١٩٧١ .

- ٧ - الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء ، النتائج النهائية لتعداد السكان بالعينة عام ١٩٦٦ ، القاهرة ، ١٩٦٧ .
- ٨ - الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء : تقدير سكان جمهورية مصر العربية عام ١٩٦٩ ، مرجع رقم ٢ - ٢١٣ ، القاهرة .
- ٩ - الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء : التعداد الزراعى لعام ١٩٦٠ ، الجزء الثانى ، القاهرة ١٩٦٥ .
- ١٠ - الجهاز التنفيذى لتنظيم الأسرة ، تقرير عام ١٩٦٦ ، القاهرة .
- ١١ - المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة ، خطة عمل السنة الأولى ، القاهرة ، يونيو ١٩٧١ .
- ١٢ - جمعية الدراسات السكانية ، تقرير عن أحوال جمعية الدراسات السكانية ، القاهرة ، مايو ١٩٦٥ .
- ١٣ - مصلحة الإحصاء والتعداد ، تعداد سكان القطر المصرى ١٩٥٧ ، الجزء الأول ، جداول القرى ، القاهرة ١٩٥٩ .
- ١٤ - مصلحة الإحصاء والتعداد : تعداد سكان القطر المصرى ١٩٢٧ ، مديرية الجيزة ، الجزء الأول ، جداول القرى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٢٩ .
- ١٥ - مصلحة الإحصاء والتعداد : تعداد سكان القطر المصرى ١٩٣٧ ، مديرية الجيزة ، الجزء الأول ، جداول القرى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٤٢ .
- ١٦ - مصلحة الإحصاء والتعداد : تعداد سكان القطر المصرى ١٩٤٧ ، مديرية الجيزة ، الجزء الأول ، جداول القرى ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ١٩٥٣ .
- ١٧ - مصلحة الإحصاء والتعداد ، التعداد العام للسكان ، ١٩٦٥ ، الجزء الأول ، محافظة الجيزة ، الجمهورية العربية المتحدة ، القاهرة ، ١٩٦٢ .



Bibliotheca Alexandrina



0687587